

۹۲۹۹

بازرسی شد
۶ - ۳۷

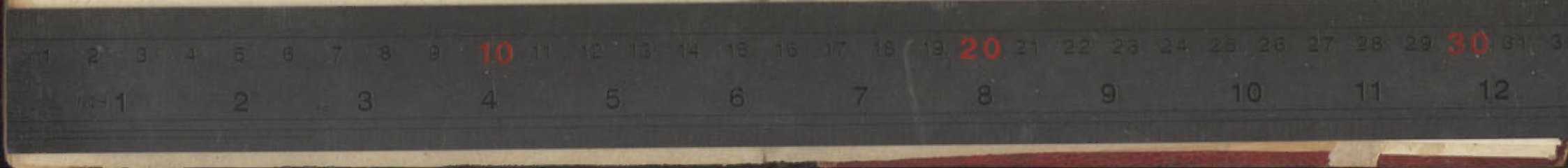
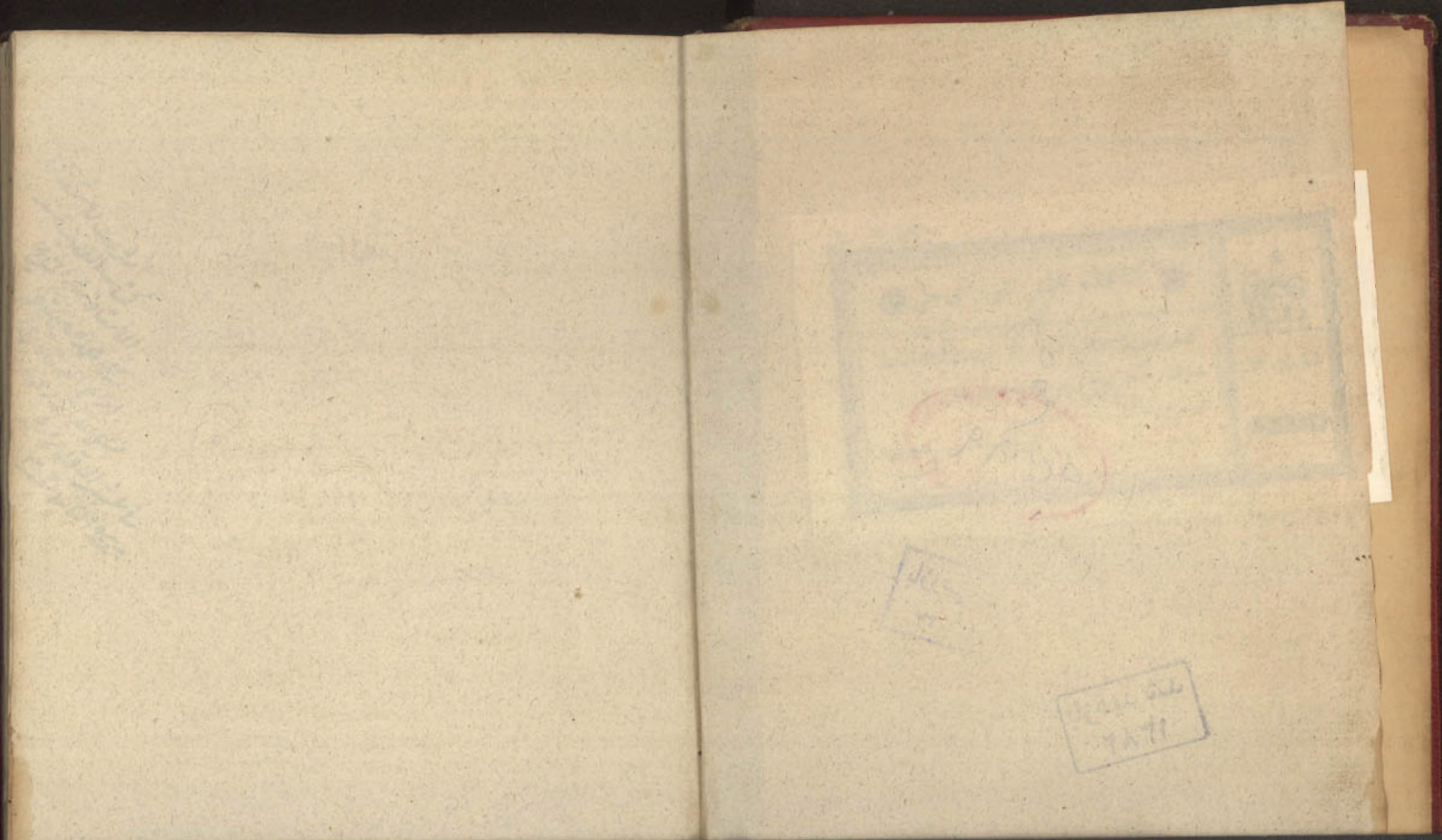
بازدید شد
۱۳۸۲

۹۵۳۰

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کشفیه در شرح شریع الخصب	شماره ثبت کتاب
مؤلف: شیخ محمد حسن عرب (دراور)	۸۵۹۶۸
موضوع: شاره قصه	۱۲۴۱۱
۹۲۹۹	

۳۰۱

خطی - فهرست شده
۹۲۹۹



كتاب الخطا

كتاب الخطا
الخطا في الحساب
الخطا في القياس
الخطا في التاريخ
الخطا في الجغرافيا
الخطا في الفلك
الخطا في الطب
الخطا في الزراعة
الخطا في الصناعة
الخطا في التجارة
الخطا في السياسة
الخطا في الدين
الخطا في الأخلاق
الخطا في العادات
الخطا في الفنون
الخطا في العلوم
الخطا في الحرف
الخطا في الرياضة
الخطا في الفنون
الخطا في العلوم
الخطا في الحرف
الخطا في الرياضة

كتاب الخطا
الخطا في الحساب
الخطا في القياس
الخطا في التاريخ
الخطا في الجغرافيا
الخطا في الفلك
الخطا في الطب
الخطا في الزراعة
الخطا في الصناعة
الخطا في التجارة
الخطا في السياسة
الخطا في الدين
الخطا في الأخلاق
الخطا في العادات
الخطا في الفنون
الخطا في العلوم
الخطا في الحرف
الخطا في الرياضة
الخطا في الفنون
الخطا في العلوم
الخطا في الحرف
الخطا في الرياضة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على محمد وآله سيّد المرسلين وآله الكاهنين
قال في كتاب الغضب والنظر في السبب و
الحكم والتواحق اما الاول فالغضب هو
الاستقلال باقتبات اليد على مال الغير
عدوانا اقول الظاهر ان الغضب من اللغات المستعارة
والمتبادر عن عرفاننا هو اخذ مال الغير منه اعلية او اخذ
حقه منه كنفك مطم وان كان ما دون ما به شرى كالاخذ من
الحرباء ونحوه فله اعلية فانه لا ريب في حقيق الغضب على عرفاننا
ولفظة وان لم يكن محتملا شرعا فاق ذلك غير قاض بعدم
صديق الغضب على عرفاننا ودعوى ان الغضب يلزم به الاتم
ولا اثم والاخذ المتصور يدقها انه لا يلزم لبعض افراده
لما لطبيعتة وذاته وما في كثير من عبارات اللغويين من تعقيد
الاخذ بكونه ظاهرا فيلزم به الظلم العرفي وان كان سائفا
شرى

شرعی



شرعا او يراد بيان بعض اوارده الغالبة التي ياتى بها
ودعوى شئت بحقيقة الشرعية للفصل المراد الشرع من دفعه
المخ واما حقيقة الاصطلاحية للفصل كما قلنا من التيقن وعنه
وصحيح مجمع البرهان وعنه بل فيه ايضا ليس له معنى شرعا منقول
من ان شرع وهو ظاهر متفق عليه فيما تقدير ثبوتها فلا يرب
في عدم امكان تنزيل المخطبات الشرعية عليها كما قلنا في
وجع فلاثرة في البحث عن تعارضهم له وبيان طردح وعكسها
وسنما ما ذكره المصنف وعنه وفي ذلك ان اصطلاح الاكثر
وهو المذهب التوحيدي الفصلي وكان ما في التيقن من ان شرعا
قد عرف بتعارفات كثيرة انما يراد به الاصطلاح ايضا هذا
ان لم يكن ارجاعه الى المعنى اللغوي المعروف لونهوع في التاويل
وارادة بيانه في الجملة وفي ذلك ان تعريفه بحسب مفهومه شرعا
وهو قريب من المعنى المعروف المراد بالاستقلال به الاستعداد به غير
مشارك واحله الاقلال لان بار الاستفعال يغلب فيه
طلب الفعل وهو غير مراد هنا فان حزن به عما لو ان مجمع المالك
عن ماله ولم يتدل عليه فانه لا يضمن كاسيانه وكذا لو تم بمقدور
الذات الركوبة لما لك مع قوته مما دفعه وخرج بالمال اربحت اليد
على ماله ليس بالمال فلا يتحقق فيه الفصل ولا يضمن وشمل

فی الحدیث را بنویسند
بنام ابی جبر از عجا
بیم السقراطی
تقلید و تدوین از
منه قدیم از
افکار و فلسفه
بنام ابی جبر

المال العين والمنفعة الموزعة عنها كما لو أجرة داره ثم استولى
 عليها فانه يكون غايبا للمنفعة ويخرج منه منفعة البضاعة
 وان دخلت في المنفعة لكن لا يدخل في المال الذي ينقسم اليه العين
 والمنفعة فالداخل في المال المنفعة خاصة والمنفعة المال
 لا مطلق المنفعة كما ان المرد بالعين عين خاصة لا مطلق
 العين وافاق المال الى المعين يخرج به مال نفسه فانه لو ابت
 يده على ما له عدد وان كان المرد المشروط كونه في المرد
 فليس يوجب التقيد بالعدد وان يخرج به ايات المرد
 العلى والوكيل والمستأجر وشبههم ايدهم على مال المرد
 والعقل والعقل عليه والمورد وكلهم يند وينتقض عليه
 بما لو سكن في المالك فانه او بغيره وان قدر المالك على رده
 فلم يفعل فانه غير مستقل باثبات يده لكن ركة المالك له في
 وره ما كان المستقل به فانه هو المالك وما قيل من ان
 ان كان هذا التقدير مستقل بالفصل ضعيف لانه لم يشهد
 وانما هو مشترك بل ينتقض على هذا لو اشترك اثنان في عقبة
 مال بحيث يخرج كل واحد عن الاستقلال به منفردا فانه لا استقلال
 لكل واحد بالمال وانما هو مركب منهما ان كل واحد منهما محكوم بكونه
 غايبا ومن ثم فانه المالك في نفسه من شأنها وما لو اذن
 غيره المالك لغيره في سكنى داره والى من جامل بالحق فانه ليس
 بغيره فانه غير منفعة والاذن وان كان متعديا بالاذن الا
 ان

الغير

انه غير مستقل باثبات اليد مع انه انما هو مستغنى والقول ان
 اليه الا ان يجعل مثل هذا الاذن استقلالاً باثبات اليد حيث
 لا مدافع له عنها وهو بعيد وينتقض ايضا بما لو استقل باثبات
 اليد على حصة حصة او مجنون فتلف سائر كل مدع حصة
 له او وقع حائل عليه عند الشيخ وقد يفهم منفعة النفع على
 بعض الوجوه كما لو توفدت الرقاع المسمومة او رجع ان يرد
 بالطلاق عنه وينتقض التقيد بمال الغير بما لو استولى المالك
 على ما له المردون عدوان فانه يفهمه انتفاع المثل والقيمة
 يكون رهنها وحق المردن لا يتم قاله وان تنزل منزلة رهن
 لو استقل باليد على حق الغير في المردسة والرباط والمسد
 والتج فانه في جميع ذلك غائب عنه انه لم يستول على ما له وما
 لو غصب لو وقف العام فانه ليس ملكا للغير بل او ائتم على
 القول بانقل ملكة الله ثم الا ان يرد من الغير بالمثل الله
 وهو بعيد وينتقض ايضاً به من القور التي يضمن فيها المال بالتب
 من دون ان يستقل يده عليه كما لو فسخ ففصل الطائر او حلقه
 الذابة ونحو ذلك مما يوجب الضمان وينتقض ايضاً من ترتب
 يده على الغائب جامل فقط سموه غايبا وجوزوا الرجوع
 اليه وان عازله الرجوع على من يرضه وينتقض الظاهر من سكنى
 دار غيره غلطاً او ليس له به خطأ فانه يضمن الا ان يجعل الضمان
 المذكور في كتاب الغصب لم يضمن الضمان الغصب ذكره على وجه

الاستطاد ويدبره ما تقدم من تحريم الغصب بالنفس والاجماع
 عدم ثبوت التحريم في هذه المواضع وان اوجبت الفضايلة غير
 ذلك ما فيها وفوقه وكثير منها نظر كما لا يخفى على المتدبر فلا يظن
 وتدبر والله اعلم ومنها ان الغصب مع الاستيلاء على مال الغير بغير
 حق ومنها انه هو الاستيلاء على حق الغير بغير حق وهو الادب
 كما في المالك لسلامته عن كثير ما سبق ايراده على الاول والاظهر
 والاستحالة اطلاق الغصب على ما يشمل المقتدر للأنتم وغيره
 وان كان الاغلب هو الاول ومنها اخذ مال الغير على جهة التعبد
 ومنها الاستقلال على مال الغير بغير اذنه لا غير ذلك مما لا يس
 بارجاعه الى المعنى اللغوي ولو لم يرد من ان دليل والآلات
 على اذنه من الفاظ الكتاب والسنة ولا من قول المصنف
 بين الفقهاء في التتبع التي تعرف المصداق لانه هو المتدبر
 الى الذين عرفوا الى ان قال والفقهاء يطلقون الغصب على ذلك
 وعلى ما يشبهه من المظنون انما باللائحة مباشرة او تب
 واما بالغصب بالعقد الفاسد وج فان كان الاطلاق المبرور
 على وجه الحقيقة كان اصطلاحاً له ايضاً وان كان على وجه المجاز
 فالامر فيه سهل واما دعوى الحقيقة الشرعية في ذلك لو جرد
 ضابط فيه كما وقع لبعضهم فغير محتمل لمطوعة عدم وجود
 ضابط فيه كما لا يخفى على من عرف ذلك في محله فلا حظ له من ذلك
 ولا ريب في تحريم الغصب في الجملة عقلاً ونقلاً كما لا

وراية

وسنة نبوية وامامية قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بكم
 بالباطل الآية وقال تعالى ويل للمطففين الآية وقال تعالى
 والذين ياكلون اموال التماس الآية ونحو ذلك من الآيات
 الدالة على اكل مال الغير بالسرقة والخيانة وغيره وقيل
 الآية لا يكل مال امرئ مسلم الا بطريقه وقال ٢ ان
 دناكم واموالكم عليكم حرام لا يكل ذم امرئ مسلم ولا مال
 الا بطريقه وقال الصوري ٢ في ضرابه ولاد عليك قيمة
 البخل وقال ٢ في حديث المناس عن النبي ٢ انه قال انظر فان
 جاره شبرا من الارض جعله الله تعالى طوقاً فعنقه من تحريم
 الارض ان البعة حثت بلفظ الله تعالى يوم القيمة مطوقاً الا ان
 يتوب ويبيع وقوله ٢ لان الغصب لله مردود وقوله
 المحرر المصوب والارر من على ضرابها لا يكل غاصب
 من ذلك وقال ٢ من غصب شبرا من ارض طوقه الله تعالى
 من سبع ارضين يوم القيمة الا غير ذلك من النصوص الكثيرة
 الدالة على تحريم السرقة والخيانة والغصب بحسب ادره الخالية
 فلا تنفذ عدم حرمة على المفسر الى غصب مال الغير ولا على الاخذ
 من مال المحب ودونه فمرا عليه بناء على ملكية المال الذي فيه
 كما هو ظاهر ادلة المجازات ونحوه وان سألنا عن هذه من
 فلا حظ وتامل والله اعلم قال مرة ولا يكتفى برفع

انشأه المصنف في شرحه على ما لا يخفى
 ما وجدته من ان لا يكل نظر الكثرة العدد والعدد
 جعل الملك له انما انشأه بابا في الفقه

كما لا يخفى
 استرقاقه

يد المالك ما لم يثبت الفاضل يد موقوف
 غير من امساك دأبته الى سلة فلفت
 لم يقم وكذا لو منعه من الفعور على بساطه
 او منعه من بيع متاعه فنقصت قيمته
 التوقية او تلفت عينه اما لو قعد على
 بساط غيره او سكب بآبته ضمن اقول الام لا
 فلا ريب فيه لعدم صدق الغصب عليه لا لغيره ولا
 شرعا ولا اصطلاحا كما هو واضح كوضع حصول الام لا
 فجميع ذلك لا يترتب من غير منعه المالك من ذلك كله
 انما البحث في خافته بذكره لو تلف المال او حصل به عيب
 فنقصت قيمة التوقية او حصل له اضرار لا قيمة له فخلا وطاف
 الحق وغيره عدم خافته بل ربما تسبب المشهور للاصل وعدم
 اندكاجه في ادلة القمان وقال المالك ان عدم القمان
 والاولين هو المشهور وانه يتم مع عدم كون المنع سببا
 في التلف بل انفق معه اما لو كان سببا والتلف متوقفا
 معه فالوجه القمان لتحقيق التسمية وهو اخص رجاء غير
 المتأخرين ووجهه لو ثبت ان مطلق السبب العرفي للتلف
 موجب للقمان شرعا ولكن لم نعرف له عايشة نه بحث يخرج
 عن الاصل واو لا يلزم ما قيل من خافته مطلقا كما هو مقتضى
 اشكال التذكرة وعن بعض فتاوى الشهد وجماعة ممن يفتي
 عنه

ضمان المانع
 في صدق الماحب
 عليه عدم
 والتحتمل على

في القمان الفاضل

في القمان
 بالضم

عنه لنفسي القدر والضرر ولا يرد على من جفقه فيتحقق التكليف
 واخره كما قيل لو فوج اثنان فعدة نفر القدر انما توجب له ثم
 دون الضمان ولو سلم فاما يعمل بها مع الجبار فيعمل الا على
 لا مع اعراضهم عنها كما في حق المقام المشتهر فيه عدم القمان مطلقا
 كما اعترف به كثير منهم وانكار الشهرة المزبورة بدعوى ان
 المراد من قوله القمان انما هو نفر القمان من حيث الغصب لا من
 احد سببا بل لعدم تحقق موضوعه فيه عرفا ودون ذلك لا ينافي حكم
 بالقمان من جهة اخرى كما لتب في نفس القدر كما انه في غير محله
 بل هو من الترفيع بالغيب وربما امتنع التزام من ذلك فيما لو كان
 الدليل على القمان واخفى جليا بحيث لا يخفى على احد منهم لا فاضلا
 لا دليل على خافته اهلا بحيث يقول عليه شرعا وكذا البحث
 فيما لو منعه من سكن داره او امساك سفينة او نحو ذلك
 لما في المناظر فجميع فتاوى جديا والله اعلم وفيها ايضا وفيه كونه
 من بيع متاعه فنقصت قيمته لا لا المنع لا حصل التلف فافاته
 يكون سببا فيه اما لو نقصت قيمة التوقية مع بقاء عينه وخافته
 على اياها فعدم القمان متجه للاصل ولعدم خلافه مالا ولا وصفا
 ولا حقا ماليا والقيمة التوقية امر واهم وقال الشهد الذي
 انه لا يضمن قطعا مع انه قد قوت خافته اياها في بعض فتاوى
 القدر وكونه سببا في تلف المال عرفا خصوصا فيما لو لم يتولد له قيمة

فيهما

سوية اصلا كما قد يتفق في بعض الاحيان واليه مال كثير ممن
 تأخر ودعوا صدق القرين بنصف الدين دون نقص القيمة
 لا تخلو من حكم فالوجه عدم الظان في جميع مطلقا فقد قيل
 بانه من القياس في المسحورة التي قد قطع كثير منهم بعدمه
 في نقص القيمة التوفيقية او في غيرك ايضا مع عدم التشيب او
 مطابك بوظاير المشهور والمؤيد المنصور في حيد والله اعلم
 واما الثاني فلا ريب في تحقق الغصب في لغة وعرفا بل
 ظاهرا من الاتفاق عليه من غير فرق بين انتقال الذم
 ونحوه عن مكانه وعدمه ولا بين غيبته الاكث وعدمها
 مع ان عاوجه عن ماله وعدمه ولا بين فقده وعدمه كما هو
 ظاهرا المشهور والجميع لعدم توقف صدق الغصب على معانيه
 على النقل للغة ولا عرفا ولا اصطلاحا فتوقف انتقال
 ضمان البيع على النقل به تسليم ولو في بعض افراده غير قاضي
 بتوقفه عليه وصدق الغصب انما هو بطلان القياس عليه
 عندنا فاما من بعض من الزايم بذلك في غير محله واخفف
 منه في القواعد من انه يتحقق اثبات اليد المتقل بالانقل
 الا في الذم فيكشف الركوب عليها وفي الفرائض فيكشف الحملوس
 عليه اذ الفرق الفرق الزبور لا يحملوس حكم ودعوى ساعدة
 العرف على ذلك واضحة النية واخفف منه ما قيل من ان القبض
 هنا كالقبض في البيع القهري ووافيه ان القبض في الكيل والموزن
 لا يحصل الا بكياله ووزنه فيقتضي توقف تحقق الغصب على
 ذلك

ذلك ايضا كما قبل الآلة وافق السقوط لمعدومة صدقه لغة وعرفا
 واصطلاحا مع نقله بدون الكيل والوزن وانكاره مكابرة على
 الوجدان نعم قد يقرب باعتبار قدرة الركب على الذم على نقله
 من مكانه وقدرة ابي لهي الفرائض على نقله وكذلك فلو فرض
 محضه عن ذلك من جهة خفوت المالك ومنعه عن ذلك وضعف
 ابي لهي على ما عن مقتضى مقتضى صدق الغصب عليه نقل وكذا الواجب
 عليه غفلة من غير قصد الى اخذه اصطلاحا فلا موجب للظان في ذلك
 ونحوه وعدمه على اليد اخذت حيث توافر غير ذلك من غير ذلك
 بل المتبادر منها انما هو الاستيلاء على المأخوذ والتسلط عليه عرفا
 على نحو تسلط المالك عليه وان كان ممنوعا منه شرعا هذا المعنى غير
 مستحقق في غير ذلك اللهم الا ان يتم اجماع على الظان بطلان
 ونحوه وانما بذلك فتا جدا والله اعلم قال في صحيح غصب
 العقار وضمنه الغاصب ويتحقق غصبه
 باثبات اليد عليه مستقلا من دون ادن
 المالك وكذا لو سكن غيره فلو سكن الدار
 مع مالكها قصر لم يضمن الاصل قال
 الشيخ يضمن النصف وفيه تناد وفتاؤه

عدم الاستقلال من دون المالك ولو
 كان الساكن ضعيفا عن مقاومته المالك
 لم يضمن ولو كان المالك غائبا من اول
 اداء الاول فلا يرب فيه بل الاجماع بقسميه لصدق
 الغصب عليه لغة وعرفا ولقوله ٢ من غصب شرا من
 ارض فلق من سبع ارضين يوم القيمة ارضه في ذلك
 ولما لفته بعض من جعل الله ثم الرشد فخلده في
 ذنب الماله لا يدخله الغصب لعدم تقويتها بآثار
 اليد فيه وعدم امكان نقله وضعفه ظاهر وعلوية محتمة
 بغيره الذي من شرائط امكان اقباضه وقبضه وبذلك
 يتحقق غصبه ايضا ولا يتوقف على دخوله في الدار ولا
 على انحياز المالك منها لا عرفا ولا لغة كما في المالك
 وغيره ولكن والقواعد انه يتحقق بالدخول وان كان
 المالك فلان ارضه ولم يدخل او دخل لا بقصد
 الاستيلاء ولم يربح لم يضمن وان قصد فهو غاصب
 للنصف فوجبه المصادرة لو اربح القوي لمثله
 ولم يدخل او القوي للضعيف كذلك فقد تحقق
 الغصب اشكاله نيتا من ان قبض العقار

في تحقق الغصب
 بآثار اليد فقط
 او بآثار النية
 ايضا

يكفيه النية من التعرف والنية وتسلم المقتح فكيف لا القدر
 في صدق الغصب ومن ان العرف قاض بان الغصب لما يتحقق
 بالدخول لان الاستيلاء به يحصل ذلك وفي التذكرة مثل ما يها من
 الاشكال وفي التكملة الجزم بان شرط الدخول والمقتح موضع ترد
 وقوة في التفتيح وعنده وقد يورد عليه بان العرف الزبور انه اراد
 به العرف العام كما هو الظاهر منه فاما لا يقتضيه لا اعتبار التفتيح
 في مفهوم الغصب كانه مستظهر كما عرف به كثير ممن تأخر وان اراد
 به العرف الخاص والاصطلاح بين الفقهاء في تسليمه بطريقا لا يثبت
 عليه حكم شرعي كما هو واضح وفي التكملة انه يكون غصبا لغيره كالمزارع
 والمزارع وغير ذلك من الاراض في ضمن الغاصب ولو اختلفا ضمن
 اجماعا كعدم حيطانها وتفرق اجزائها وكشف ثمرها والفاكهة
 فيها ونقص ما يحصل بغيره او بناءه ولو دخل ارض ان كان
 او داره والمالك غائبا عنها سواء وقد دخل او طلع ان
 داره او داره اذن له بالدخول اليها على اشكال او بغيره عدم
 الظاهر الا انه فقد الاستيلاء يتحقق في الغصب فيه الذي هو
 الاستيلاء بآثار اليد عليه من دون اذن المالك وقد يتحقق الغصب
 بان يسكن غيره فيه ولو سكن مع المالك فمرا فلو لم يضمن الغصب
 انتهى وهو كالتصريح بعدم شرط الدخول فيه فحقق مع الغصب
 على الحق وذكر بعض الفروع التي فيها الدخول غير قاض بدخوله ومنها

كما في المتن وغيره ايضا فلا حظ وتامل والله اعلم بقية ظاهر القول
 ونحوه اعتبار فقد الاستيلاء على الدار مثلا بعد دخولها وحملها
 بدونها لم يكن غايها وان كان آتيا بذلك فهو خارج عن
 له عن الدخول فيها وهو جدي بناء على ان الغصب اخذ بال
 الغير فبان ان جعل يده بدلا عن يده المالك لعدم تحققه بدونه
 القصد المزبور ولو اجمالا ولكن عن التذكرة وجامع المقاصد ان
 وجود نفس الاستيلاء حقيقة يقع عن قصد فلا اثر لعدم فقد
 مع حصوله حقيقة وحمل فيدخل فيه الجاهل والخافق والتسليم والمكر
 والمضطر كما قيل وقد يفتقر بان حصول الاستيلاء حقيقة مستلزم
 للقصد المزبور عادة بل وعقلا فلا يبعد ان يقال بان مراد
 الجميع انما هو الاحتراز عن الدخول الا الذي لفرض غير الاستيلاء
 حقيقة عليها بل لينظر اليه ليتخذ مثلا متلا فانه ليس بجاص لها
 عرفا قطعا كما اعترف به بعضهم ورفضها لو انهدمت فذلك
 الوقت اشكال كما في التذكرة نيت من انه قد حصل التلف
 كما لو اخذ منقول من بين يدي مالك لينظر اليه فلفظ فانه يضمنه
 ومن ظهور الفرق بينهما لان اليد على العقار حكمية لا حتمية
 كاليد على المنقول فلا بد في نيت اليد على العقار من امر آخر
 وهو قصد الاستيلاء فيه بخلاف المنقول فانه لا يحتاج الى امر آخر
 في يد على اليد كما قيل ولعل الاولى هو القول بصدق اليد حقيقة

عليه

فنفق

وقبض المنقول مطلقا ولو فرض غير الغصب فيضمنه لهدم النبي
 ونحوه مع عدم صدقها والعقار على الوجه المزبور والعرف
 شهد على ذلك كما قيل او يقال بان التلف في المنقول مستند
 اليه عرفا اذ لو لم يات به من بين يدي مالك لم ينكر فيه بطلان
 انهدام الدار حين دخوله اليها فانه من المقاصد التي لا تخلو
 لدخوله فيها في اصطلاحهم لو كان الانهدام المزبور مستندا الى
 دخوله كما قد يتفق احيانا فلا ريب في ضمانه وكان كقبض
 المنقول وتلفه في يده اذ لا فرق بينهما في لعل النزاع لفظي
 او موضوعي فلا حظ وتامل والله اعلم واما الثاني فلدريب فيه
 ان يفتقر الى اجماع عليه فيما لو كان مكان الغير بعنوان الاذن منه
 بالتمكن والرضة منه في التحقق منهم الغصب فيه عرفا ونحوه
 من غير فرق بين علم ان يكون بالحال وجهله به بالنسبة الى الفاعل
 لا شراهما معا في الدخول في عدة اليد ونحوه ونفق الفاعل في الجاهل
 كما عن بعضهم في غير محله واما بالنسبة الى الاثم فالفرق بينهما واضح
 لثبوت وفقد العالم به دون الجاهل به فانه لا اثم عليه عقلا ونفلا
 بل وليس فيهما صفة الاثر بخلاف كثير منهم حيث وجد الجور في صا
 اصطلاحا ولكنه مع تسليم نفسه مما لا يسمون ولا يخفى من جوع
 كما سبق غير مرة فلا حظ وتامل والله اعلم واما الثالث فقد

بضميه

وتدبروا العلم واعلموا بالحقان نفسان اجماعا نصف
وجان وفان في وعينه الجزم بالثنا كما صرح به الفقهاء
بالثنا كالفعل وعينه لا حالة برائة الذمة من ضمان
الكل ولا ان يبره على النصف فيضيه كما قيل وقد ورد
عليه بان يد الفاضل المجمع وتقرنه فيجمع فينصف ان
يضم اجماع ولا ينافيه تصرف المالك في اجماع الاضمان
اجماع الدين على الكل بالمعنى المذكور غير ممتنع لا عقلا ولا
شرعا وانما بالتصنيف بالملكية فمثله انما هو جزمه عدم
تقلل الحكم بملكية اجماع الذم بمقتضى اليد لكل واحد
فليس في الا التصفين بينهما كالتصنيف للاقان بيد كل واحد
منها على النصف كما زعم بعضهم واكاشنا فلما منع من الحكم
بضمان الفاضل بجميع الدين لاستبلاؤه على جميعها
الذم لا ينافيه استبلاء المالك ايضا على جميعها كما قيل وقد ورد
بان ذلك لا ينافيه تسليمه في كل دليل على كونه سببا للضمان
وليس المراد من قاعدة اليد هذا المعنى بل المراد منها انها لا تبطل
سلطنة المالك بسلطنته والمفروض هنا عدمه الا ان
يكون المالك مقيما فتدبر حيث يكون تصرفه في الدار برضا الفاضل
لا لغيره

لا فخر عليه بالاستقلال بالفصل في فتح ضمان الفاضل بجميع
خلاف المفروض عنهم وان كان اطلاق المقن وعينه قد يطلق
شموله لذلك الا انه لم يرد منه كما يشهد له بتفصيل عدم الضمان
بعد الاستقلال بانه انما يتم في الميت وبين والقوة بحيث لا
يطلب احدهما الا من كجزم به بعضهم فلا حظا من كل والله اعلم
تفسير قد يستظهر من قوله ان ضمان الفاضل بالتصنيف مطلق
وان كان المالك متعديا ساكن والدار انما هي مقبل الفاضل وكذا
لو تعدد الفاضل اتى المالك له مقبله ايها وفي التفسير بعد ذلك
القول بانه يضمن النصف لان الفاضل اثبات اليد على الغير
عدوان سواء رضى به المالك او لم يرضه لكن اذا لم يرضه به المالك
عنه ضمن النصف كما ان كان له شريك في الفاضل فينصف على هذا
القول انه لو كان المالك اكثر من واحد بل يضمن الفاضل النصف
ايضا او بالنسبة فلو كان اشياء لزم الفاضل الثلث ولو كان ثلثا
ثلاثة لزمه الربع ولو كان اربعة لزمه النصف الا في الدار كما لو تعدد
الفاضل الحقيقي يقصر الضمان على نسبه ما استوفى عليه واستقل به
ان نصف نصف وان ثلثا ثلث وان ربعا ربع وهكذا
والحق التحقيق مخالف للمعجم الاولين وهو الوجه الذي
نقد عليه قاعدة اليد وعينه الا ان تميزه في الخارج لا يخلو

٢ ع

صمدية بعد ان كان مجتهدا التقرب من الله اراهم من كونه زيدا
 علي اجمع او على بعضها نه اولو علم يشهد اليه عليها في
 الجملة وشك في مقدارها فالوجه الاقربها ربح الاقل
 ونفلا لا يد بالاصل كما في نظائره فلا حظ وتامل والله اعلم
 قبيحة لا ريب في ان الفاضل للنفقة التي استوفاه
 بكتاه وانما البحث فيما لو لم يستوف منها ففما فيها قول
 من الاصل ومن قاعدة اليد القاضية بفان ما فات منها
 فيه لا تها قد فوته على المالك ورفعه به كالم لم
 يستوف شي من ماله فلهذا الحال كالم لو حبس الدابة
 عند مثله ثم رتب له ما استوفاه المالك فقط للوصول
 اليه فلا يحج بهن العوض والمعوض عنه وقد تيق بان النفقة
 الفاضلة تحت ايديها نسبتها اليها على حد سواء ولا دليل
 على الزام الفاضل بها حال كون يد المالك عليها ايضا فلهذا
 تحب عليه كانه استوفاه او انما تقسم عليها ما فيضن
 الفاضل حصته منها فقط نعم لو لم تكن ليلا لاكت عليها
 واخذت اليد بالفاضل فانه لما لا نفقة مستوفاة للنفقة
 عليه وان لم يتفق بها بنفقه اللهم الا ان يتم عليه اجماع كما
 قد يظهر من بعض العبارات والله اعلم بذلك فتعبدوا لله

كلام في ضابط
 النفقة

في التفصيل بين
 النفقة الفاضلة
 الغير المستوفاة
 نقسب بينها

والله

ولو كان الفاضل يده عاجزا متيق من الدار فالتقاضي
 عليه غيا وبنفقة مطر وان كان فاضلة يده كالم لو غصب
 جميع الدار ومنع المالك منها اجمع اذ لا فرق بينهما احلا
 نه وفي الكفاية وعنه انه ربما قيل بانه مستقل بالقبض
 سبل الاثمة وانه على القول بالفان لا بد من التيقين
 متيق في النفقة بحيث يمنع المالك من انواع التفرقات
 كالبيع والهبة وانما لا يجوز السكنى معه وقد يورد عليه انه
 يكفي وضمانه للنفقة اثبات يده بالسكنى على الاثمة وان
 لم يمنع من التفرقات المزبورة لهدق على اليد وقد يدعى
 بان مجتهد السكنى ليس له تبديل سلطة المالك بسلطته
 وهو المراد من قاعدة اليد كما سبق ووجه البرهان ان فاضل
 النفقة انما هو اذا نشك في كل موضع من البيوت بحيث
 لا يراجع ولا يزعج الا عن النفقة فهو غاصب للنفقة فقط
 لانه انما استقل واستول علىه ويمكن ان يكون المالك اذا
 نشك في البيوت من غير تعيين نفقة بان يقول انا وانت
 تكون فيها مع اثبات يده على الكل وعدم منع من شيء مثل
 الشر يكون بالنفقة واحدهما ياذن للآخر واذا فرغ فقام
 ببعض متيق ومنع المالك عنه فاضلة لا يكون غاصبا وغاصبا

عشر في النفقة

الا لا ادرى كما مع المال كالتف في كمال المتفرق واذ
 فرض استيلاء على اكثر يكون ذلك هو الغصب وبالجملة
 ينظر الى تفرقه وقهره والظلال لانه لا تفاوت في بي كون
 المالك في ذلك على منعه عن ذلك اضرابه ام لا بان يكون
 اقوى منه لصدق التعريف عليه ان قال ولو كان غلبا
 على المالك بحيث حال المالك فمقتولا وكان لا شيء بل هو
 كالشئ المرصين فلا يبعد كونه غابا للملك ايها اذ ليس
 بيده حقيقة في ويحل عدم الفان الا ما تعرف فيه من
 النصف وغيره فقط ولا لاصل والآخر الاول كما هو قول
 شيخ القواعد المعتبرة ما فيه ونوعه بما لا يوجب
 من فطر او منه وكان نزاع كثير منهم في تحقق الموضوع
 الموجب للفان دون الحكم وعلى بعضهم انه لا فرق في لزوم
 النصف في كون يديه على الجميع في نظريته وفيه النصف
 او اقل منه او اكثر منه لان المتفرق في جميع الدار مثلا ان
 في حال الفان عليها كالجائيات فلو جبا عليه ومات من
 جبايتها كانت الدية عليها تفصي وان كان احد ما قد
 الف صحيح والآخر منه جرحا واحدا كقول وقد يورد عليه
 بوضع الفرق بينهما المقام واجبايات لصدق انها معاقله
 وان

وان

وان تعددت جباية اعداء دون الاخر بخلاف المقام الذي
 فيه صدق الاستيلاء على الجميع وصدق اليد على كل واحد منها فيضمن
 الجميع من كانت يده يد صان دون الاخر انه ليس يد كل واحد منها
 على النصف حيث يتحقق فانه يد كل واحد وحسن لو ثبت ان مثل
 ذلك هو جباية الفان العيان وكذا المانع له مستطير كما يظهر من
 فلا حظ وتبر واللاه علم ولو كان النكح مع المالك ضيفا
 والمالك قادر على اضرابه من الدار وحيا منه من الدار فله
 ولكن لم يمنع من ذلك فلم ياذن له فيه فصدق كثير منهم بعدم
 فانه العيان بل لا تعرف فيه خلافا لاصل ولعدم صدق النصف
 عليه وعدم بثوت يده على العيان وتفرقه فيها اتم من ذلك ولكن فيه
 شبهة بعض من تأخر في حار الفان من حيث اليد هو قال
 بانه فاما من المنفعة فيكونه غابا وجها من عدم كونه قاهرا
 للمالك ومن كونه قد سكن فيها بغير حق وضعف الشان في ركعة الاول
 كما يظهر مما تقدمت به واللاه علم ولو كان النكح ضيفا والمالك غابا
 فقد صح كثير منهم من غير خلاف فيه يعرف بجهالة بل في اهرم انه من
 المسكنات حيث لا تملك عليها فعلا وقدرة المالك اضرابه
 بعد الاطلاع عليه غير رافعة لسلطة الفعلية وقد يورد عليه

كذا هو امر
 والى عدم
 فانه في
 الغصب فتبر
 للعين

بان مثله آت في المالك المحضر القوي لوضوح عدم الفرق في كنهه
 منع عيال المالك في حضور المالك في عينه وكذا كنهه في دار
 المالك القوي الخالية التي صح الفاضل في التمهيد بها ان القدرة
 منتفية على كل حال كما ان الاستلاء حاصل على كل حال ولا يراد
 بالافضل المستفاد من قوله على اليد ما اخذت اذ يدعي هذا
 بل الظاهر عدم تنازع هذا الغصب فيه وقد يدعي بمنحه جريان
 نحو ذلك في المحضر القوي لوضوح عدم صدق اليد الفعلية عليه
 خصوصاً مع عدم معرفته انكسار فيه بل ظهر ان الإجماع عليه
 وفي التمهيد ولو سكن الضعيف من متقاربة المالك مع لم يقضي
 ولو كان المالك خارجاً عن الدار عن الضعيف ولو دخل ارض
 ان اوداره والمالك غائب عنها سواء فقد ذلك او طعن
 انها داره او دار من اذن له في الدخول اليها على شكل اقرب
 عدم الظاهر الا مع قصد الاستيلاء ليحقق غصبه في
 التمهيد الاستيلاء بان ثبت عليه من ذلك ان المالك هو المالك
 في موافقة المشهور وليس في العالم احلا بل ولا مختلفاً بشيء لم
 يقولوا به فلا حظ وتامل والله اعلم بتقدير لو سكن الضعيف في المالك
 القوي في المالك انما غاص في المنفعة وكونه غاصها الوجه
 وكذا الورع متاعاً من بين يدي ما كنهه الكتاب ونحوه فان قصد
 الغصب فهو غاصب وان قصد النظر اليه فهو كونه غاصباً
 الوجهان المذكوران في تفسير الغصب وربما قيل بان يمكن

كون

كون الوجه من جهة الشك في كونه المالك في الاخذ في التمهيد
 الاستيلاء بالشك في المالك او الاغم منه ومما يشمل الاخذ بالنظر
 ونحوه الظاهر ان تنازع اليد الموافق لكلمات المالك في غير
 المقام الى لا تخفى من تشويش ثامن اهل الشك فيه وتنفذ
 افراد الغصب عرفاً ولعله لانه من حيث كون الغصب للظاهر
 عندهم واما نزع فق عدة اليد اتم عندنا منه ومساوية له في كونه
 بالآفة السامية وغيره وان الغصب انما سبب للظاهر لقوله على
 مغبوب يردود كما قيل وقد يورد عليه بان هذا الجواب يتبدل على
 مجزء وقد يورد ولا دلالة فيه على الظاهر لالفة ولا عرفاً فلو فرض
 عدمه مع عدم صدق عدة اليد فلا يبعد عدم الظاهر للاصل
 التي لم عن المعارض كما ان المتأخر في الاخذ في النبي انما هو المانع
 الاول المعبر عنه بالسلطنة الفعلية على المال كما يظهر مما مر فلا فطن
 والله اعلم قاله وكفى لو قل بمقود دابة لقادها
 ضمن ولا يضمن لو كان صاحبها من البها
 اقول اما الاول فلا ريب فيه ولا فيما اذا رتب في قدرته بغير قصد
 لعدة اليد الى الاربع في صدق على ذلك لغة وعرفاً ولا فرق بين
 في كونه في حضور المالك وعدم بثوت يده عليها وهي غيبته
 لا اتحاد المنطوق فيها واما الثاني فهو منسوب الى الميسر وغيره
 للاصل ولان نية لم تنزل يد المالك عنها بقدر كونه عليها ولم

يثبت يد القائد لها عليها حال ركوب مالك عليها قيل وقد
يورد عليه بان اجتماع اليدين عليها فهي تنصفها عليها على
نحو ما ذكره كثير منهم فبين سكن الدار مع مالك كما سبق بل قيل بان
لا فرق بينهما احلاك هو ظاهر النافع وشرح الارشاد ووثوقها
فينظر ان يعني القائد النصف ايضا على نحو ما ذكره كثير منهم
فيما لو تنازع ركيب الدابة وقائده في ملكيتها ودعواته لا يملك
للقائد بها وليس الخادم من اجتماع اليدين بل اليد للركب عليها
فقط يد فيها عدم من عدة العرف عليها بل لقوله من عدة عليها
نعم قد يرد عليه عدم الفرق بين القائد مع ركوب المالك وبين ملكه
مع المالك فان القائد لا يستلزم له مع المالك الركبة الدابة
لا على نصف والد على ربع لانه الركب معهما يد او اكثرهما توافقا
ولهذا الحكم له بها عند التنازع كما هو في البعض نعم قد يشكك
على ما بين اختلاف والترادف عن الثانيين وغيرهما من هذا
الم التصديق بينهما بل قد يقال بان بقية يد القائد بحيث تتردد
يد الركب لانه قد قاد في خلاف بالتسلخ بينهما فانه قابض
ليها فقط كما قيل وقد يرد عليه بعدم التلازم بين القابضين فقد
يكون التصديق هناك لا اجتماع اليدين عليها على ان كل واحد
منها يملك له بالادنى من الاكثرهما فلما اجتمعا قسمت بينهما الدابة
اكثر ملك كل واحد منها جميعا او يكون التصديق هناك
للقطع بانها واقعا لاحدهما ولا معنى له لتقسم بينهما على نحو
الدرهم

الدرهم المرددين اثنين مثلا وكل من الوجهين غير موجودها
اذ مثل تلك اليد لا تقبض الفان وانما توجب اليد الفان اذا
كانت حلقية لانه في ثبوتها يظهر ما ترفس في الدار مع المالك
فلا حلقية بل والله اعلم فتبين قد ذكر كثير منهم ان القائد يعني
الدابة اذا كان الركب ضعيفا عاجزا عن مقاومة القائد وانما
كان ركوبه برضا القائد لضعفه على اليد على القائد في حال
قطعا فيضها في ارجح وكان ذلك مراد الشيخ والمصنف قدما
والا فغير غير محله فمنه جدا والله اعلم ولو اتفق تلحق بقية
له فلا خلاف ولا شك في ضمانها كما عرفت من بعضهم من غرض
بين قدرة الركب على دفعه وعدمها لقاعدة من التلف في قوة
واما منقضا التي قد فانت على المالك بقدره له فالظاهر
ضمانه له اليتم في نظائره من حبس الدابة ونحوه ولو شردت
الدابة بسوقه فوفقت في شئ فلا تلفت او تعبت منها غير
لانه المتلف لها عرفا فترجى والله اعلم قال مرة وغصب
الامة احمل غصب لولدها لثبوت يده عليها
وكذا يضمن حمل الامة المتاعا بالبيع الفاسد
اقول اما الاول فلا خلاف فيه ولا فرق بينهما من لقاعدة الدابة
لا رقيب فسميها لهما معا من غير فرق بين علمه بالحمل وجهله ولا
بين قصد له لهما معا ولا احدهما ولو سقطت حملها ضمن بنفسه

منها عند اهل الخبرة كسر العصب كما دونه فيها عنده ولو اتفق
 زيادة قيمتها بقطره او عدم نقصها به فغير ثبت شيء عليه
 من جهة نفس الحمل تاكلا ان يكون له مقدار شرعي فيعتل العمل
 به على نحو الوضوء العبد مثلا هذا هو المالك وعليه ان
 سقطت الحمل وبقيت الامة لزمه تفاوت ما بين قيمتها ما
 وحالا وان تلفت بعد الوضع الزم بالاكتر من قيمة الولد
 قيمتها حاملا ان اعتبرا الاكثر والا فبقيته يوم التلف
 والتعويض لولا غصب الامة حامل كان غاصبا للحمل فلو تلف الحمل
 الزم بقيته بان يقوم الامة حاملا وغير حامل ويحكم بتفاوت
 ولو تلف بعد الوضع الزم بالاكتر من قيمته وقيمة الولادة
 الي يوم التلف والرجوع الى القيمة يوم التلف الذي كان
 الانتقال اليها اذ قبله ما مورس والعين فان كانت صحيحة فلا
 شيء عليه وان كانت غيبية الزم بالاشيى التي كانت في وقتها وان
 واما الثاني فلا ريب فيه مع دخوله في البيع تبع او مع انط
 لقاعدة البعوضة ما يضمن بغيره بغيره كما قيل واما
 مع عدم دخوله في البيع ففالمالك وعنه كما هو القواعد والقول
 وجامع المتأخذ بالروضة وعنه ان المثلثة عدم ضمانه للاصل
 ولا انه مقبوض باذن المالك وليس دافلا في البيع كما يكون
 بمصنف عليه بل هو حق امانة في المثلثة قبل وفاء بغيره عليه
 اولا بان اذن المالك انما هو من جهة العقد الصحيح حيث
 كان

تلف

كان باطلا فلا اذن منه بذلك ونحوه لا اذن منه مع الحمل
 ونحوه لا اذن له ليل على ان كل ما دون فيه المالك لا ضمان فيه على من
 هو فيه فلا يخرج عن فدية اليد الزاخرة حكم الاصل وقوي
 الاعراض عنها عند من على مدعيها ولعله لا اطلاق المصنف وغيره
 فان الحمل والمقبوض بالعقد انفسه وكذا البيت في حال الدية
 المخصصة او المقبوضة بالبيع الفاسد ونحوه لا ضمانا للمناط في
 الجميع وكذا البيت بالمقبوض بالتسليم ولو كان الحمل دافلا بالتسليم
 او لا وربا يفرق بينهما في المثلثة مع ما فيه الظاهر حتى وان علم
 تنجس لو اشتهر به على مسمى او رباط او مدرسته على وجه
 التغلب منه المستحق لذلك فقد اذن ان الظاهر على اعيان
 والمنفعة المستزلة منزلة المال وقد يشكك في ذلك بان هذه المنع
 تملك فيها المنفعة للناس وانما يملكون محو الانتفاع بها وذلك
 غير ملكك المنفعة وح فلا ماله فيها كي يتجر فيها وان تحقق
 القصد في ذلك كله وعن بعض القامة انه يتحقق الغصب والام
 باق منه من قصد فمسجد او موات او مستحق سكنى بيت برباط
 ويحب المثلثة الاعيان الاختصاصية والمناطية الاختصاصية يتحقق
 الامم ولا ضمان في شيء من متعلقات الاختصاص قبل ووجوبه
 فيما ليس هو جمال كالمسجد اما ما كان ملكا للمسلمين اجمع
 كالطريق ونحوه فلا بأس بالقول بالحقان عينا ومنفعة بل المسجد

الموقوف او الموقوف مشعر ان كذا ان قلنا بكونه ملكا للمسلمين
 للمسلمين عين ومنفعة وان كان هو الذي لا يخلو من نظر لينة فقال
 كونه كالتميز في خروج عن المالكية كما قيل وقد يد في اصل الاشكال
 بتفصيل التدريس الا انه عليل ونقطة لا دليل على التمسك باليد
 مع تسليم عدم كونه مالا او عدم كونه مالا للغير كما يظهر مما مر
 فنقتضئ تعريف النصيب المذكور وغيره فلا فظ وتامل ولا علم
 قال ولو تعاقبت لا يدى الخاصية على
 المصوب تحير المالك في التام ايتهم شأ
 او التام الجميع بدلا واحدا اقول لا خلاف في ذلك
 ولا اشكال بل الاجماع يقتضي عليه لان يد كل واحد منهم سبب
 للظان ولا يستحق الجميع قطعا فيخرج من الوجوه الزبورية
 وغيرها ما كان يضمن اثنين منهم مثلاً لا واحد على التام
 او على التقاوت فيما بينهم ودعوى ان لا يطالب بالانتماء
 المصوب في يده لانه هو الذي استغلت ذمته بالملك وذلك
 غير مدعى ان ذلك مع تسليم نفسه كما هو ظاهر من
 صحيحه وكما هو مقتضى العمل غير مناف لجواز مطالبة الجميع
 الجميع عليه فيما بينهم صريحا كمن يجمع البراءة وغيره او ظاهرا كما
 في كثير من عبارات حتى لا يخفى على شئ كلامهم مع قوله
 من اعتدى عليكم فاعتدوا عليهم بمثل ما اعتدى وجرا

سيرة

ص ٢

سيرة سيرة منها واحوات قصاص وان عاقبتهم ونحو ذلك
 من الايات والنصوص كقوله اكل مفسد من دمه في قيل
 وعلى اليد ومن ذلك وكذا البحث في تعاقب يد الباطنين
 على المبيع بالبيع الفاسد او الفاسدين بالتسم او المخلصين
 وذلك من غير فرق بين علمهم بالمال او تذكيرهم او نسيانهم
 وجهلهم به واختلافهم في ذلك ومن غير فرق بين كون يد البعض
 يد ضمان او يد امانة كما هو ظاهر من تلك كلمة الا لا صحاب
 لا تاد المخطوط في الجميع وعدم انهم اجهل ونحوه غير فاضل
 فانه كما في نظائره من الاتلاف ناسيا او جاهلا ولكن فيجمع
 البراءة ان لا يجد دليل الظان على اجهل مع كون يده يد
 امانة فان كلفه كل من وضع يده على مال الغير يكون ضامنا له
 مع كونه جاهلا غير متعينة وعلى اليد اذا ضمت غير ظاهرا القوة
 مع عدم النصيب به والذريعة العقل انما هو ضمان العالم به
 فقط لو لم يكن خلافا لاجتماعه للاصل ولان اجهل ليس بمغالب
 بالمعنى الصحيح الذي هو موجب للظان وقد يورد عليه بان لا يخبر
 من المثل اميراته تلتقي الامة بالقبول فهو اقدم من القبول بالمعنى
 المشهور قطعا ودلالة ظاهرة ولا يغير القراءة في وجهه كما في
 الاولية الشرعية وبان النصيب حيث هو غصب لم يثبت كونه
 للظان مع عدم اندراجه في قاعدة اليد كما يظهر مما مر وغيره

وقد عرفت ان جماع على ذلك عهدتها على مدتها نعم قد عرفت ان جماع
 هنا بظهور النسخة من هذا المقول المقتضى للايدى بالغاثة
 او بالغاثة العادية ويصح بان ان يقر على ظاهره
 ولم يقتض التفسير ان يقتض عدم ضمان غير الغاصب وان كانت يده
 يد ضمان ببيع فاسد وخوة وان اريد منه مطلقا
 مطلق القابض بغير حق واذا كان هو احد ميسر القابض
 سئل محلي البحث ايضا وان اريد منه خصوص الايدى
 الفاسد فليس يقتض الخصم عندهم ولا ان يدرى
 منه هنا احلا فتمت جنة والله اعلم واذا كان عن التمسك
 من ان ان كان في البيت باذن الغاصب جازيا
 بالحق كما يقتض النسخة فقط بل قد يتأمل في ضمانها
 ايضا فالمراد منه انه لا يستقر القرض الغير عليه لانه ان
 اخذ المالك منه عوض العين رجع على اللامر به فلا دلالة
 فيه رجع على عدم جواز الرجوع عليه ابتداء كما هو محلي البحث
 فلا حظ ولا تقبل والله اعلم فتبينه قد صرح كثير منهم بخبر
 خلا فيه يعرف بان فعلية الضمان انما هي على من كان
 فيه الا انه اذا كان مضمورا كان له الرجوع بما لا
 اعتبره المالك على من غيره فقط بهرهم الاتفاق في ذلك
 حيث ارسلوه ارسال المستحقات ورجع فان رجع المالك
 على من استقر عليه الضمان لم يرجع على غيره للاصل ولعدم بروت

ولم يقتض التفسير
 بذلك

التفسير

حق

وقد عرفت ان جماع على ذلك عهدتها على مدتها نعم قد عرفت ان جماع
 هنا بظهور النسخة من هذا المقول المقتضى للايدى بالغاثة
 او بالغاثة العادية ويصح بان ان يقر على ظاهره
 ولم يقتض التفسير ان يقتض عدم ضمان غير الغاصب وان كانت يده
 يد ضمان ببيع فاسد وخوة وان اريد منه مطلقا
 مطلق القابض بغير حق واذا كان هو احد ميسر القابض
 سئل محلي البحث ايضا وان اريد منه خصوص الايدى
 الفاسد فليس يقتض الخصم عندهم ولا ان يدرى
 منه هنا احلا فتمت جنة والله اعلم واذا كان عن التمسك
 من ان ان كان في البيت باذن الغاصب جازيا
 بالحق كما يقتض النسخة فقط بل قد يتأمل في ضمانها
 ايضا فالمراد منه انه لا يستقر القرض الغير عليه لانه ان
 اخذ المالك منه عوض العين رجع على اللامر به فلا دلالة
 فيه رجع على عدم جواز الرجوع عليه ابتداء كما هو محلي البحث
 فلا حظ ولا تقبل والله اعلم فتبينه قد صرح كثير منهم بخبر
 خلا فيه يعرف بان فعلية الضمان انما هي على من كان
 فيه الا انه اذا كان مضمورا كان له الرجوع بما لا
 اعتبره المالك على من غيره فقط بهرهم الاتفاق في ذلك
 حيث ارسلوه ارسال المستحقات ورجع فان رجع المالك
 على من استقر عليه الضمان لم يرجع على غيره للاصل ولعدم بروت

وقد عرفت ان جماع على ذلك عهدتها على مدتها نعم قد عرفت ان جماع
 هنا بظهور النسخة من هذا المقول المقتضى للايدى بالغاثة
 او بالغاثة العادية ويصح بان ان يقر على ظاهره
 ولم يقتض التفسير ان يقتض عدم ضمان غير الغاصب وان كانت يده
 يد ضمان ببيع فاسد وخوة وان اريد منه مطلقا
 مطلق القابض بغير حق واذا كان هو احد ميسر القابض
 سئل محلي البحث ايضا وان اريد منه خصوص الايدى
 الفاسد فليس يقتض الخصم عندهم ولا ان يدرى
 منه هنا احلا فتمت جنة والله اعلم واذا كان عن التمسك
 من ان ان كان في البيت باذن الغاصب جازيا
 بالحق كما يقتض النسخة فقط بل قد يتأمل في ضمانها
 ايضا فالمراد منه انه لا يستقر القرض الغير عليه لانه ان
 اخذ المالك منه عوض العين رجع على اللامر به فلا دلالة
 فيه رجع على عدم جواز الرجوع عليه ابتداء كما هو محلي البحث
 فلا حظ ولا تقبل والله اعلم فتبينه قد صرح كثير منهم بخبر
 خلا فيه يعرف بان فعلية الضمان انما هي على من كان
 فيه الا انه اذا كان مضمورا كان له الرجوع بما لا
 اعتبره المالك على من غيره فقط بهرهم الاتفاق في ذلك
 حيث ارسلوه ارسال المستحقات ورجع فان رجع المالك
 على من استقر عليه الضمان لم يرجع على غيره للاصل ولعدم بروت

من تلف المال في حقه خاصة وذلك الاول بخلافه ان لا يتج
 فان التوفيق في الترخيص في الرجوع على الفار وان رجع هو على
 من تلف المال في حقه ويحق الرجوع على من تلف المال في حقه
 ابتداء جميعا بين القاصدين لعدم تناقضها كما قيل الا ان المستغنى
 من ادلة قاعدة الضرر انما هو رجوع المضرور بالجرعة
 المستغنى على الفار فلا تشمل الضرر في المال الزبور بل
 تقتضي باللوكان التلف في الضرر فانه لو لا كونه مضرور
 لا يختص بالجرعة الزبورية وهذا بخلاف الضرر في المال
 الزبور فانه لو افقد من المال كذا العوض يرجع به على من تلف
 فيه كذا في غيره ايضا فتم جده والله اعلم وكذا اجتمعت
 الايدي القاصية بحيث لم تستقل عليه يد واحد منهم فلا
 اصلا اشتراكا في الضمان وليس للمالك مطالبة بعضهم
 تمام العوض قطعا للاصل مع عدم وجود سبب منه فيقتض
 ذلك مع ظاهري الاعتداء ونحوه فلا حرج في ذلك والله اعلم
 قاله وانما لا يضمن بالقاص ولو كان
 ضيفا ولو اصابه حرق او غرق او
 موت في يد القاص من غير تسببه
 لم يضمنه وقال في كتاب الجراح يضمنه
 القاص اذا كان ضيفا وتلف بسبب

كذلك

في تحقق القاص
 في الحكم

كدغ الحية والعقرب وقوع الحمايط
 اقول اما الاول فلا خلاف في ولا اشكال في حمله بل الاجماع
 بقسميه عليه للاصل ولعدم كونه مالا فلا يتحقق فيه القاص
 لا عرفا ولا لغة كما قيل ولكن ظاهر المتن ونحوه تحقق القاص
 فيه الا انه لا يوجب الضمان لا للعين ولا للمنفعة للاصل
 لا لتلف المالية فيها مع عدمه وترى بانظروا وجود اختلاف
 فيه من كثير من الفهارس لنف الضرر ونحوه الا انه مع تسليم
 نفسه غير محتمل كما اعترف به كثير منهم بل من المذهب في القاص
 غير ما كان في التلف ان الاصل يجب على خلاف القول المرسل
 وفي التيقن ان ما في الناف من ضمانية قول بالظان لا يخلو
 من محتمل فانه لو تلف الصغير لا بسببه فانه ان يموت موتا
 طبيعيا فهو غير مضمون عليه قوله واحد او عمدت بسبب
 خارجي من شأنه ان يضمن ففانه عليه لا على القاص فان
 لم يكن في شأنه الضمان كالحية والسبع فليكن قولان وفي
 احدهما عدم الضمان لان الضرر ليس بمال فلا يضمن الا بالمشقة
 كما تقر في محله وانتفاء العلة المشقة وجب انتفاء القول
 مع الاعتناء به باحالة البراءة وتبينها الضمان لانه فعل بسبب
 الالتفاف بحيث لا يمكن للصغير الاحتراز عن المؤذي كما هو المفروض
 فيكون ضامنا كما هو مقتضى اتفاق فيها البعير ونحوه اخبار العلامة

القاص وفوق ان
 من ابرز الفيز لا يجبر

والمخ والقواعد وتروى الشيخ والخلاف في قول لو قلنا
 كان قويا للملاحة ط فحفظ الله، وعنه النفوس كقول
 وقية ان ذلك يجوز استبعاد لا يخرج به عن الاصل كقوله
 فاشكال فلك ودرع ان الفاضل سبب للاتلاف
 لانه القليل لا يستطيع دفع المهلكات عن نفسه
 عروضا اكثر من ثم ربح السكاقل به فبانه
 مثل هذا التسبب لم يشك كونه مقبلا شرعا ولا ينافي
 انه لو اصابه تلف بسبب الفاضل مما يؤذي به على نفسه
 او طرفه مباشرة او تسببا عنه اجماعا ثم ان عدم
 فرغ هذه القوة اجماعا في الكبريط وفوق القليل اذا
 كان تلفه بالموت الطبيعي قبل الله ثم كما قاله في وقت
 والتمتع ولو كان تلفه لاس قبل الله ثم ولا ان الفاضل
 كالموت بالليل بقتل اس السبع ولده احمية ونحو ذلك
 فقولان للمبطل في ان في الاصل وعدم صدق لغيره
 عليه عرفا ومن ان سبب الاتلاف فان القليل لا يستطيع دفع
 المهلكات عن نفسه فالحق من استأجره فمأضرا
 فحجب عنه فانه اذا ثبت فلك في الهارب ففان لغيره
 بطريق او باقطة ولا قيل من ان نقل القهان في مثل ذلك
 يفيض الى الجمل فقدر النفس بان يملكه ويدفعه وسببه
 مضطرب ولان القهان يناسب عدوانه وفعله الشنيع

والجواب عن
 القادق من اية
 المؤمنات ان
 قال من

الى غير ذلك الا ان المانع للجمع مستظهر خصوصا مع عدم بترت
 الزبور بطريق معتبر بل هو معلوم لضعف مع عدم القابل
 بالطلاقة في معرته كما قاله في غيره ومع شها رعدم القهان
 كما في المالك وغيره ومع في لفته لمن جعل الله ثم الزيد في
 حيث صار القهان كما ذكره كثير منهم فلا حظ ولا والله اعلم
 ويلحق بالقيل الجنون الكبير والعامل المولى القدر على
 التحفظ كما ذكره كثير منهم لانه والله في الجمع كما في ولكن
 المانع لم يستظهر خصوصا مع ما في من ان الاكثر فحقا
 الحكم بالقيل فلا يمكن الاستدلال لهم بنحو ذلك الا اذا كان
 سببا عادة في التلف فيكون مطر في حقيقته ونحو ذلك
 لرعايته وقيل بان مثل هذا التسبب من القهان فان الجمع
 مشترك في ذلك ثم اورد بوجه النزاع المكونه سببا
 في الاتلاف عرفا ام لا وعلى الاول في جميع النزاع المبرور
 القهان بكل سبب فاما وبسبب خاصة فمقتضا والله اعلم
 قال من ولو استخبر تحت لزم الاجرة ولو
 حبس صانعها لم يقم اجرة ما لم ينفع به
 لان منافعه في قبضته اقل اما الاول فلا
 خلا فيه ولا اشكال بل الاجماع بقسميه عليه لان خدمته على

محتسب يقابل بالمال فلا يحل بمدين طيب نفسه كمن في المواله
 ولو كانت الخدمة لا تقابل بالامارة عادة فلا ضمان على
 المستخدم للاصل مع احتمال لزوم دفع عوض لا يتقدم اليه
 عادة لآية الاعتداء وفقدان قيمته والله اعلم واما الثاني
 فهو المعروف من مذهب الاصحاب بتغير الفاضلة في
 التذكرة بانه لا يورثه غيره في وجوده اذ لا ينفك عنه
 باضمانه كما هو قتل بعض العامة الذين جعل الله لهم الرشد
 ولكن قد حال اليه المقدس وكثير ممن قد عثر عنه مطعفا اذا
 لم يكن عليه اجماع تمسك بنفس الضرر والضرر ونفس الظلم
 العدوان وعدم قوله ثم من اعتدى عليكم وفخو من الآيات
 ان تبقو وفخو كما فيكم وقصف الكل طاهر كما عرفت به كثير
 من الاواضر في حق فلا يخرج عن الاول انما فيه للضمان بعد
 عدم دخول وقت اليد الاضالة ولا تنافي ولا يلزم من المعية
 والا يتم ترتيب الضمان بها وقد يفرق بين ما اذا كان الجبس
 سببا في الغدات كما لو كان الجبس لولا الجبس لا كتب
 المدة وبما يميزه ما ليس سببا في املا بئس لولا الجبس لا كتب
 في تلك المدة فعلا وان كان يمكن الاكتب بغيره بل قد تنزل
 عبارة الطحاوي بانه في الضمان على الثاني خاصة ويكون الاول
 في مضمونه عند الجبس كقول وتغير الفاضلة غير مناف لذلك
 لان ذلك اعم من ذلك فتمت بكونه الجبس حائضا ولولا الجبس

الجزء

لما اكتبته مديته وقد يكون لولا الجبس لا كتب وحصل في تلك المدة كما
 في عند طلبة الوجدان ولكن حمل كلات الاصحاب على خصوص
 الاول دون الثاني كما أنه من الرقم بالغيب بل عبادات الاصحاب
 وتعليقاتهم كالقرينة فإرادة الاثم من الامر من كماله لا يحق
 المشتبه لها في المعطولات والمخزونات فلا حظ في فعله والله اعلم
 قاله ولو استلزم العمل فاعتقله ولم
 يستعمله فيه تتردد الاقرب ان الاجرة لا
 تستحق لمثل ما قلناه ولا كذلك لو استلزم
 دابة فحبسها بغيره لا انتفاع اقول اما الاول
 فثبت التردد فيه من ان منافعه لا تفي الا بالتقويت
 والاستيفاء نعم دخول التمر تحت اليد اذ ليس هو بالاول
 يحصل التقويت والاستيفاء منه مع امالة بقا العمل في نفسه
 مع عدم الدليل على كون جبهه كماله في استقرار الامارة على الجبس
 ومن وجوب الامارة بنفس العقد على المنفعة ان كان ملكا
 فضا على الجبس فيستقر في مئة كما لو قدر في مئة من مئة
 فحبس في انقضاء ذلك الزمان فانه لا شك في استقرار الامارة
 عليه بنفسه فليكن ما كنت كما قيل وقيل في ظهور الفرق بين
 العمل المطلق وبين المعتمد بالزمان فان الاول لا يفتقر به

المدة الى حبيب فيها وان امكن استيفاء فيها وانما هو ثابت في
 الذمة وزمانه امر على غير مستحق بعقود اصلا والاصل
 بقائه والذمة الى ان يستوفي وشا في تلك المدة غير اخل
 تحت يد الف حبيب ولا مملوكة له فيقال بانه تسلم له
 وحول من دفع تحت اليد بخلاف الزمان المعين فان منعه
 منفعته تقوت بتفويته فكان تسلم له فيها اقرار
 والمالك وغيره ورعايق بانه اجارة او لفان كانت
 تمليك المنفعة المستأجرة فقد استوفى الى اى برحمته له
 واستقرت الامرة عليه وان كانت التزام العمل فتمت الامرة
 فلم يستوفى الى اى برحمته ولم تستقر الامرة عليه كما قبل وقد
 يعدم التزام بين الامر على الوجهين ايها اذا وجهها
 الا قبل بل لا وجه لثباته ان لم يرجع اليه فان العمل في الذمة
 دين على الاصيل يقابل بالمال فهو مملوك وليس بخلفا محققا
 قطعا وفككت القاصد وعينه انه لا يلزم من تلك المنافع
 استقرار الامرة بالحبس في المدة المذكورة لان العقد المملوك
 اذا لم يوصلا استقرار فلا دليل على نجوت بمصر المدة الزمنية
 بل لا حجت الا بعد استيفاء العمل والمفروض او اما ما عمن
 من ان الاستقرار من جهة ان المنافع قد ملكها المستأجر للعقد
 وتلف استند الاقل على نحو ما ذكره من استقرار الامرة
 على قلع الفرس على الامور بره بعد مدة يمكن فيها قلع
 وارادة

٢ عدد م

وارادة الامر وبذل نفسه له الا ان المستأجر قد افترق الان
 برى من نفسه وبقتير قلمه شرعا فقد ينعى ان تلفها
 مستند اليه وانما يتم ذلك في المدة المعينة كما عرفت كثيرا
 منهم بل كل درهم او درهم وعود الاجماع عليه وشك قلع
 الفرس فان مدته معينة عرف اليه والا فالتزم منه الحكم
 فيه ايضا وعرف في ما يجب مقام تسليم العمل فتستقر الامرة
 به كما لو عمل له مالا لا بد عليه ان لم يكن على عبده فتمت
 والله اعلم واما الثاني فلا خلاف فيه ولا اشكال في تعيين الزمان
 للاستيفاء الذي وقع عليه العقد لا يشترط ان تلف فقه
 استقرت عليه الامرة واما مع عدم تعيين الزمان فمستقر
 اشكال وبحسب الظاهر الا ان يتم عليه تقيده وانما جعلت المجمع
 فيه الى القواعد الشرعية وكذا العقد اجماعا ربه لان اجماع حوزاد
 واحد فكلها المنافع مملوكة للمالك العين وكذا اغصنها وحماها
 وحي فلو كان مستأجر لنقل متاع على عبده او دابة فحبس
 المستأجر معه يمكن وانما فيه فانها مفقودة عليه ويستقر
 عليه الامرة ويحصل به الوفاء لا استأجره عليه كما نص عليه كثيرا
 منهم بل في الكفاية الظاهر انه لا خلاف فيه لانه مثله عرفا او بلفظ
 يحصل ان التباين بها فتمت الاقل ولكن قد يقال بانه على اية المثال
 لقاعدة اليد وغو لا ينفك واستحقاقه لنقل المتاع لا امانة

اجماع

البقاء فثبت وليس هما من جنس واحد او صنف واحد كمن عليه
 درهم زبد وعار له على زبد درهم فله في المقام الذي لا يتجدد
 فيه بحسب الصنف وان اتحد في جنس المنفعة فان جود ذلك
 غير فاض بالتأثير القهر في لو اتفق اتحد المنفعين من كل وجه
 انتهى جريان التماثل الا انه خارج عن محل البحث او انه غير متفق
 به كما لا يخفى كما من لا حظ كلامهم في ان عوض المنافع المقتضية
 انما هو اجرة المثل عندهم لا منافع اخرى مثل ودعوى ان اوس
 من اجرة المثل فتقدم عليها فالقمان به فيها مع في لفتها للنقص
 والفتوى الناظرين بان المنفعة انما تقسم باجرة المثل لا بمنافع
 اخرى ودية لها ان لا يشهد على الاقرية الزهيرة على وجه يكون
 القمان به من اجرة المثل بل لعل ان يشهد على عدمها في
 جثا والله اعلم قاله ولا يضمن الجمر اذا غصبت
 من مسلم ولا غصبها الكافر ولا يضمن اذا غصبت
 من ذمى مستقر بها ولو غصبها المسلم اقول
 اما الاول فلا فلفظ فيه ولا شك في الكلام ولعمري كونها مالا
 مطلقا ولو كانت متخذة للتحويل فان جود ذلك لا يضر
 مالا فلا يتحقق فيها القمان لان كل امر قاعد اليد ويخو
 اخضاها بالاموال بل من اختلافه لا خلاف فيه بين المسلمين
 بل من التذكرة الاجماع عليه ولكن عن الكاتب انه يمكن له
 بقيتها خلا لانه حق اليد فكان عليه القمان لا اطلاق حقيقة
 وندرها

ولا يصح القمان بالمثل فيض بالقيمة ويجب التحليل لانه اقر الجاني
 وفالمثل كانه لا يخلو من تدفع لان جعله في فبجته يقتضي
 القيمة كيف كان فله وبه لا يتقال الى خصوص التحليل وان كان ارب
 ولا يفتقر الى رد قيمته الى المثل لان في التحليل لها قيمة
 عند المسلمين ايض وقد يورد عليها بانها ح كونه بالاعتماد
 فلا وجه لما سبق منها من انه لو غصب ثمن المتخذة للتحويل من
 المسلم وجب رد عليه مع بقا عينه ولو تحللت تدفع عليه
 خلا لانه ملكه على هذا الوجه فلا يزول ملكه بان يتقال الى
 الا الصنف المحللة بل يتأكد وان تلفت عينه عند الغاصب
 فان كان بعد التحليل لزمه مثل خلا وان كان قبله اثم وسقط
 عنه القمان والمشهور لان حق الامسك بالتحليل لا يوجب
 القمان انما هو في المثل ان حق الامسك بالتحليل وفلك لا يوجب
 القمان ويخو من التهمة والمحقق انما وعينه به في الاول
 التزامها بما يشبه لانه من المتقبات فيرد اليه في متخذة
 للتحويل ايض كما هو ظاهر الفاني واما لو اتفق ضمرا غير
 فلا ضمان عليه عند الجميع على الظاهر وهو المتفق من معارف
 الاجماع على عدم ضمانها ان لم يكن ظاهرة فيه لوم كونها
 مالا عند كافة المسلمين بعد عدم الانسحاب اطلاقا ولا على

المعشوق انما مملوكة ومال لا حالة بقائها حالها قبل الخمر
مع عدم الشئ بعد مزوجها عنها بموجب ذلك كقول الفقهاء
اذ مدار المالية على وجود المنافع المحللة والاعيان فتكون
والثمة مداره وجودا وعدا في فقهنا شرعيا وعلما
واما الثاني فلا خلاف فيه لانها ان لم تكن مالا حقيقة غدا
فلا ريب في انها حكم بمقتضى دليل اقرارهم على ما ابرهم
بل في الخلاف نسبة الاجماع الفوقية وادعائهم على من ظاهرا
والترائر والتدكر الاجماع عليه ايضا خلافا لث فوج من
القانون على انكف الخمر التي لا تملك للمحل ولا لا ليست مالا
حقيقة ولم يثبت كونها في حكم فقهنا الاحكام ودليل الاقرار
لم يعلم شموله لغير ذلك كقول الفقهاء على الاول فان
كان الملتف الى مسئلة الزم بالقيمة قول واحد التقدير الزام
بالمثل شرعا وان كان الملتف الى كافر فقل ان الزام
بالمثل او القيمة وجهين في المال مملوك لهم وجهين فيضمن
بمقتضى الاول ما في منه بن ووجه انتم ممتنع فشرح الاسلام الحكم بغير
الخمر وقيمة احد وان كان لا تقدر منهم اذ لم يتظاهروا بها
فما منع الحكم بالمثل لذلك فوجب لا نقول الى القيمة كما لو
المثل في المثل والقد لان لابن البراج والوجود بخير القيمة
ان شره افعوا الدنيا ولا يلزم منهم النظر بها لان المال انظر
بشرها والمعاملة عليها لا يطلق العوت عنها حيث يعطل جهة
اللائم مع حسب ابرهم عليها وانما اشنع الحكم عليهم بالمثل لثمة
لشرع

لشرع الاسلام وان كان ذلك لا يخلو نظر التبر وقد يورد عليها
بان ان لم يلاحظ دليل الاقرار اشنع الحكم بها مثلاً وقيمة لانه
حكم بغيره انزل الله تعالى وان لو حط دليل الاقرار فمقتضى لزوم
المثل لانها من المثليات ودعوى ان ذلك مستلزم للنظر في
المنوع منه بمقتضى دليل الاقرار ايضا فينتهي ان الزام بالقيمة
واضح النوع من جدي والله اعلم قال في وكذا الخنزير

وقضين الخمر بالقيمة عند المستحل ولو كان
الملتف ذميا على ذم في هذا شرع
اقول انما واة الخمر للخمر والقان وعدمه فلا خلاف فيها
ولا اشكال بل الاجماع يقتضيها لان المذاخيرها
كما هو واضح ولما كان الخمر بالقيمة مطلقا فقد عار اليه كثر
منهم بل نسب الى المشهور بل في الخلاف نسبة الاجماع الفوقية
اجراءهم لتقدير الحكم بالمثل شرعا فيقتل الى القيمة ولا يستلزم
الحكم بالمثل القدر بها فلا يتفق لما حرمه احكاما لا شرعا اقرام
بالشرع فانهم علم لهم بانظر الى انزال احكامها ودعوى
انه لا يلزم في الحكم باستحقاق الذم للمثل انظر في يد فقها
ان الحكم به ظاهر في ذلك فمقتضى ان الخمر الى الاطراف عندنا شرع
منه الا ان يجس حتى يترك قبل وقيمة ان مثل ذلك جاز في الحكم
بالقيمة ايضا بعد دعوى الخمر انه قد اختلف في انكاره في غير ذلك
ولعله لثمة رد المصروف وقيمة في تحقيق القيمة على الملتف لثمة

ولا بالمثل

الظاهر
في القدر والدرج في الحكم
وغيره على ما ينبغي

مقتضاه انما هو العمل بزم المثل لانه هو الاصل في التثنية
 وهو ضرة الفاضل في احد قوليه ولا يخلو من قوة لولا الاجماع
 الكثيرة والشهرة العظيمة على تقي القيمة على الذم ولو كان
 المتلف لما سلمت قيمته على القيمة قوله واحد لعدم اشتغال
 ذمته بالمثل عند اجماع هذا وفي اختلاف من بعض العامة انه
 لو اتم المتلف وكان ذميا قبل ان يؤخذ منه مثل الموصوف
 عن ذمته وان اتم قبل ان يؤخذ منه قيمة مختصة لم يقط
 عن ذمته باسلامه وعندنا يضمن بالقيمة اخبر وتخير بينهما
 عند من قبلها بديل اخبرنا واجماع الفرق على ذلك وقد
 يقال بانه لا يقتل الا القيمة باسلامه لمقتضى التلحق فتجوز ذلك
 قال في هذا اسباب اخبر بها
 الضمان الاول مباشرة الانطلاق سواء
 كان المتلف عينا او قتل الحيوان المملوك
 وتحتيق الثوب او منفعة لسكنى الدار
 وما كسب الدابة وان لم يكن هناك
 عصب اقول لا خلاف في ذلك ولا شك في الاجماع
 بتقييمه على بل لعله من الضرورات على ما اوفى به في ذلك
 عليه مع ذلك باتيات الاعتناء والقصاص والقيمة و
 الميزات ونحوها بناء على ارادة القاتل او ما هو اعم منها
 كقوله من الاصب وغيرهم وبالله عدة المشهورة بل
 الج

المجمع عليها من التلف بالغير فهو له فاسم ولعل من النبوت
 المشهورة فلا حظ ولا علم قال في الثاني التسبب
 وهو كل فعل يحصل التلف بسببه كحرق الشيء
 في غير الملك وكطرح المعاش في المسالك
 لكن اذا اجتمع السبب والمباشرة قدم المباشرة
 في الضمان على ذي السبب كمن حرق بيتا
 في ملك غيره عدوانا فدفع غيره فيها
 انسانا فضمان ما يجنيه الدفع على الدافع
 اقول لا غرض خلافاً لكون السبب من الاجماع بقيمة
 عليه كذا وقد روي التكونا عن ابي عبد الله ع قال قال
 رسول الله من اخضع ميزابا او كنيفا او زبدية او اوقية او ثوباً
 او حدر شياً او طريق المسلمين فاحبب شياً فمطبق لغيره من
 وقال ابي سلمة عن الشيخ يوفى على الطريق فتمت الدابة
 فتشربها فتمت فمطبقه فقال كل طريق طريق المسلمين فحاسبه
 فاسم لا يصبه وقال ابو القاسم الكندي قال ابو عبد الله ع
 بشي من طريق المسلمين فهو له من وقال زرارة قلت لابي
 رجل حفر بئرا في غير ملكه فمر عليها رجل فوقع فيها فقال
 عليه الضمان لان كل من حفر بئرا في غير ملكه كان عليه الضمان وقال

سئلت ابا عبد الله عن الرجل يحضر الشرف داره او ملكه
 ما كان حفر في ارضه او ملكه فليس عليه ضمان ومن حفر في
 الطريق او في غير ملكه فهو من كل ليقط فيه وقال في زارة
 قال ابو عبد الله لو ان رجلا حفر سيرا في ارضه ثم دخل في
 موقع فيه لم يكن عليه شيء ولا ضمان ولكن ليقطها وان ارسى من
 عن ابي عبد الله عن رجل دخل دار رجل فوثب عليه كلب في
 الدار فغرقه فقال ان كان دعي فاعط اهل الدار من ثمنه
 وان كان لم يدع فدخل فلا شيء عليهم وقال السكوني قال
 ابو عبد الله فطر الامير في رجل دخل دار قوم فغير اذنهم فغرق
 كلبهم فقال لا ضمان عليهم وان دخل باذنهم فغرقوا في غير
 ذلك من النصوص الكثيرة الواردة في موارد مسؤولية كالفروغ
 شهادة الزور في موارد ذكره في غير الآيات اجمع لم يتعلق الحكم فيها
 على لفظ التمسك يرجع فيها الى العرف واللفظ بعد عدم ثبوت
 حقيقة شرعية فيه والبراد شرعته وانما لقبه الفقهاء من تشبه
 بالنصوص كون التمسك موجب للضمان لان موارد النصوص كلها
 من افراده وليحق بها ما قطع بعدم الفرق بينه وبينها او
 ما اجمع على عدمه بينها ومع انتم الامرين لا يخرج عن الاصول
 ودعوى ان المستفاد من تشبه النصوص كون منطلق التمسك
 القوة او الاطلاعية موجب للضمان واضحة النية بل لعلها في الرجم

في تشبه الدار
 بغير تشبه

وذلك

بالغيب

بالغيب وقع فلا يمتنع منه في التفرص لتعريفات است المدعى
 في كلهم وبيان اخلل فيها حذور او نقص قد وواكس فانه
 من تخصيص الدار والاستئصال بالايديك وترك ما بينك
 فلا حظ ومن كل والله اعلم بنفسه قد يقال بان المحصل النقص
 على وجه يجعل فابطا هو انما يصح ان يفقد حصول التمسك
 في بعض الاحياء ولو بالسلطة عليه مع سواد كان له مدخل في
 العلة كالحفر او في حدود كالفروغ والذكره ومع فرض وقوع
 العبارة عن تأويله لا يلتفت اليها وقد يقال بان المحصل منها
 منها الضمان بمفهوم التمسك العرفي واختلف في انما هو في
 الفقه العرفي حاشا فتم في تحديد سائر المفاهيم العرفية الا ان
 ذلك كله لا يخلو من تشبه بل قيل بان التمسك واضح اللفظ لان التمسك
 انما هو خصوص بعض المصاديق التي لا ينتقل منها الى جعل عنوان الحكم
 مفهوم التمسك فذكره خصوص بعد العلم بان ما ذكره من الامور
 الاصطلاحية لا اذن في المفاهيم العرفية بل لا يبعد في كون المراد لهم
 انما هو ضبط ما استغادوا الضمان به من النصوص التي تبق لانه
 المراد لهم كون الدار في الضمان على حدق ام التمسك خصوص بعد ان
 لم يكون له معنى متفق عاقل ربما اطلق اسمه على ما علم عدم انما
 كما قيل بل لعل الاول كذلك يعلم فان الكذب قد يكون له مدخلية في

من مجموع

وجود علة التلف على الضرر بل هو من الكسب اليقيني فلا بد
مع معلومية عدم الضمان به ايضاً عندهم وحيث ان الوضعية لا تقتضي
على المنقضى وما علم الى قبله فالله ثم هو البعث عن جميع ما
اشتملت عليه النصوص فمنها حذر البراءة لا ريب في صدق
السبب عليه عرفاً في غير فرق بين كونه في ملكه او في ملك غيره
مستثناً او غير مستثني كما رخص المخرج للمملوكة للمسلمين ويحرم
وكالطريق المملوكة لعامة الناس المستطرفين فيها ولا فرق
بين اختفائها بغير حافز وبين اشتراكها مع المميز فكذلك لا
اشكال في عدم الضمان ببعضها كما لا ريب في الضمان ببعضها
بل الاجماع بقسمة ذلك والمستفاد من النصوص التي تقدمت
حفظاً عن غير المكلفين وجوب الضمان ولو كانت في غير مشتركة كما
هو ظاهر المتن وكثير من العبارات بل عن ظاهر الفقيه الاجماع عليه
في غير فرق بين كون المحقر مملوكة المسلمين او غير مملوكة ولا يميز المأذون
في شرعية ما دون ولى المسلمين وعدمه ولا بين احببه واخطاره
ذلك وعدمه لا إطلاقاً في النص المعتقداً بخلاف مقتضى الاجماع وعدم
منافاة الاذن للضمان كما في نظرنا ولكن عن الشيخ والفاصل بينهما
الشهيدان والمعتد عن عدم الضمان اذا كان المحقر في الطريق
المملوكة للمسلمين كحرف بالبيعة ويحذر ذلك ولعله لا يخلو عن الفرق
النص ونحو الصورة التقدي في المحقر فقط بل قد يدعى المحقر
الصورة التقدير بجميع المحقر فلا يشمله المحقر المشترك بين
وعينه

وعينه ورجايق بالتصنيف ونحوه والضمان على حسب مقتضى
البحث فذلك وفي الما يشترط وعينه كحرف السردي ونحوه
في الطريق سمي عند بعض المصنفين له نسل الله ثم الوصول اليه
ثم وبالتيه وآله وفي الما كذا الاطلاق ونحوه اقترح الغيب
فيما يشترط الضمان فانه يجوز تشغل الذمة بالبدل بخلاف الغيب
فانه يجوز تشغل الذمة به بل انما يوجب قول المحضوب
في ضمانه حيث اذا تلف اشتملت الذمة بالبدل وهذا كما انتهى
فان لا قبل الايدي بوجوب تشغل الذمة فلا يجوز قبل التلف
واذا تلف فاقب تشغل ذمة من تلف بيده بالبدل وكون غيره
في ضمانه او القول بغيره محله ودعوى الاجماع عليه محمد بن علي
وجواز اخذ البدل في غيره ومخالفة عنه وابراؤ منته من وفقة
من تركته بعد موته ونحو ذلك انتم من تشغل الذمة به فلهذا في شبهه
له جواز ذلك قبل التلف اي لان ضمان العهدة تشغل الذمة
به فلهذا في جميع هذه الاحكام فانه مشترك تشغل الذمة الحقيقية
ولكن البحث في ذلك مجال وتزليل المحقر منزلة الذي الفعل
يحتاج الى اثبات بدوته والمعتد عليه فلا حظاً له بدو الله العلم
واما نقد المباشرة اجماعاً مع السبب فقد نفى عليه كثير منهم في غير
خلافه في يعرف بل ظاهرهم الاتفاق في عليه حيث ارسلوه ارسال
المسلمات في معارضة كثيرة بل وكشف اللثام الاتفاق في عليه في غيره

في الما تشغل الذمة
بالبدل

المقدس وغيره انه من المعلوم عقلا ونقله سائر الفعل القريب
دون البنية الذرية السببية العقلية مدخلية في ذلك الشيء
وهو على هر وكاشه مجمع عليه ولعله كذلك ولكن في الرياضات
في السبب في القوة الزبورية لا تدفع الفهم عن ذلك السبب وجود
الضمان على ما يقتضيه انه ايضا هو حديث نفس القدر ولا امتناع في الحكم فيها
اختاره صاحب التباين معا او بتجمل المالك في الرجوع الى التباين كالفصل في
الاجماع الظاهر المقتضى بالاصل لكان القول فيها متمم ترتب
الاربع والعقد في غاية الحسن وعلمنا انها في العلامة
دام ظله في حاشية على شرح الارشاد الا ان ظاهره لم يصر
اليه ابقائه في شك التردد من دون ان يقطع بما ذكره
الا حى ولعله لتوقف فهم الاجماع وتردده في ذلك كما
من ناقله لعدم قطع به هو حسن ولكن الاجماع ظاهر في القية
الى ما ذكره متعقبا وقد يورد عليه مع كونه نظرا لا بلا
فأكل معتد به بان اشتباهه فيما بينهم كاف في عدم ضمان ذي
السبب المذموم ان لا يخرج عن الاصل بعد اشتباه عدم العمل به
بموجب السبب ان ظاهر ادلة الفهم بالتباين هو في
صورة فقد المناشئ القوي فقط فلا دلالة فيها على الفهم
فوضعية وجوده فتبصر في عدة الالتفاف موجبة له بلا معاني
اصلا ولا ريب في حدتها في غير فرق بين عدم فقد ذلك
للالتفاف بسبب وبين فقد ذلك في حجة ذلك عينها من

في تساوي الباش
وفي السبب في
الضمان على
اختاره صاحب
التباين

بصدق

بصدق الاشتراك في الالتفاف المذموم لا لعل ولا عرف ولا شرعا
ولا اصطلاحا والتزامه كما هو محتمل البعض قد رتب الكتاب
على الوجدان وفهم الاعيان من اهل الله بل ليس التباين
كل اثر المعدادات والشرائط والآلات المتخلف في اختلافها
والقرب والبعد والقدرة وغيره ومن ذلك غير ما ذكره والقول
المذموم عرفا مرتب في الوضوح ان سكت في آفاقه
عليها شيئا فلف بها فاة العرف حاكم بان الفهم على
المناشئ الذي يشبه الفعل اليه وان كان صاحب التباين معناه
بما ذكره وكان نصبه لها من المعدادات كما جزم به بعضهم
التاويل لا واخفاقه للعقدية والتقرير بالمجس او غيره
عن قاض ياشتركا في الالتفاف بل انما ينسب اليه المباشرة فقط ولذا
قالوا بان العقول عليه وان كان الاثر محسوسا في موت كما يجرى
الاشارة ونسأل الله تم الوصول اليه به ثم وبالنسبة الى
اجتمع التباين بان يفرق بين ما يقع في نفسه مما يقع في
الانفس في الفرق كما لا بد ان الفرق في وقت واحد غير
والفهم لعدم التبرمج وان تعاقبا فالقوة على التقدم وان يشر
لاشتغاله بالفهم او لا فكان اولى به وهو السبب في
وجود المسبب عنه وعن التذكير انه لو تقدم السبب فالقوة على
التقدم منها ان ترتب كما لو حصر شخص بغيره في وقت واحد وان وضع

أضرب في عشرة ان بالحق فوقع في البر فالقمان على وضع
 الحجة لانه السبب المؤدي الى الاتلاف فكان بالقمان لان
 المستحب نوع حصول سببه فيه فوضع الحجة بوجوب الترتيب
 اما لو انتظر الترتيب فالقمان عليها كما لو حضر ووضع الحجة
 فان القمان عليها وفي القواعد انه لو اجتمع سببان فحلت
 قدم الاول منها فلو حضر في اوطر في سلوكه ونصب
 آخر حجة فغشيت ان في فوقع في البر فمات ضمن وضع
 الحجة ولو نصب سكتا فتردى ان في فمات بالسكتين
 فالقمان على اي فوقع في البر فمات اذا اجتمع سببان فقدم
 الاسبق فالقمان فلو حضر في اوطر ونصب آخر حجة فغشيت ان في
 فوقع في البر فالقمان على وضع الحجة لانه غير ذلك من عباراتهم
 المتسلسلة على تقديم الاسبق منها فمات في البر فمات لانه بمنزلة
 المباشرة عند العقل والاهل العرف ورسائل بآية تقدم
 الاستغفار النهائية وان تأخر حدوثه عن الاخر وقد يحتمل ترجيح
 الاول في لو نصب سكتا في البر وقد يحتمل في السببين
 لا سيما في التلف لهما على ما في الخارج وانه لولا الحجة لم يحتمل
 الترتيب في البر كما انه لولا البر لم يوجب العشر في التلف بل لو
 فرض كونه كل من السببين مشتتا كما يستقل عن الاخر الا انها
 قد شتر كما في تحقق في الخارج من التلف لانه في البر في الاخر

في القمان

في بر محفورة

في من وقدم السبب على المباشرة

والقمان كما قيل ولا بأس به في صورة عدم سبق احد على الآخر
 وان شئت والا فالقمان على الاسبق ايضا وتتام البحث في هذه
 تقرض المصالح كذلك مثل الله تعالى الوصول اليه به ثم وبالجملة
 والله قال في ولا يضمن الكره المال وان باش
 الاتلاف والقمان على من الكره لانه المباشرة
 ضعفت مع الاكره فكان في السبب
 هنا اقوى اقول لا نفرز خلفا في ذلك بل في مخرجهم لان
 على ذلك لسان التلف في ذي السبب عرفت والمباشرة
 كانه آية له عرفا مع اطلاق آية القمان بالسبب المقتدر على
 تقبده بصورة قوة المباشرة فقط مع احواله برتبة ذمة الكره
 وعدم رفع الاحكام عنه كما قيل ومع الشك في حصول الذمة للقمان
 فان المباشرة لعل الكره في لولا اعراف المشهور او مجموع عنها
 فلا معارضة لما حل ولكن مع ذلك كله فقد احتل بعض من فمات
 اشتغال ذمة الكره بالبدل لانه هو المتلف حقيقة فتدريج في
 آية القمان بالاتلاف فاذا رجع الى الكره عليه بالبدل كان له
 الرجوع على من اكبر منه بذلك وليس للمالك الرجوع عليه ابتداء
 مع انه له ان يكون مخيرا بين الامرين كما في ذكره في المفسر
 الذي يرجع على غيره بعد رجوع المالك عليه بالبدل والمالك

٣ ونفي البراءة ان عدم ضمان المباشرة القضيض انما في المكون لسوء الحال فحاشا
اذا يكون موعودا بالقتل او بحد أو بحد من غير علم فلهذا لم يفعل ما اكره
وبين ان لا الكيفية لما اضر كذا مرة ولكن اطلاق المسموح

الرجوع على الفاعل ابتداءً ايضاً الا ان ذلك كله كالايجاب في
مقابلة الاجماع الظاهر من كثير منهم بل هو مقطوع به فيما بينهم
مع ظهور الفرق بين الفرض والمنفرد المتلف اختياراً حقيقة
وانما حاز له الرجوع على الفاعل بالبدل لكان النقص والاجماع
وهذا بخلاف المقام المسأل فيما بينهم عدم ضمان المكره وعدم
اشتغال ذمته بالبدل اطلاقاً مع التكليف لانه لانه
الضمان بالاتلاف له ان لم يكن نظيره في الاتلاف
الاخير ولو لم يحدته فيه الا صواب بل وكافة المسلمين
على الظاهر فمن هذا والله اعلم نبيهات الاول البع
والاكره الى العرف والطلاق وعينه ولكن في المالك
مع ذلك انه ربما قيل بما بشرط زيادة خوف ضرر له
يمكن تحمله والاشهر الاول اطلاقاً لصديق الاكره الذي لا يكون
الحكم نقضاً وفتوى مطا وان كان القرير غير الذي قيل الا ان
لم نقض على نقضه فلا حظ له من العمل والله اعلم ان في قد فيه
المعروف وعينه كونه المتلف لا اذ لا اكره على النفس حيث
يسقط به الضمان واللام وفي تحقيقه على اجمع حيث لا
عند مقرر في المصنف اشتمل بهتم وبالنسبة والاشهر الثاني
لو كان المال في يد المكره مضموناً عليه لغصباً وعينه ثم اكره
على اتلافه فله رد سبب ان المالك الرجوع عليه بالبدل لقاعدة
الضمان فيه لقاعدة الاتلاف مع اليد

الميد

اليد كالمغصبة آفة منه وليس فكلامهم ما ينافيه أو يحمل كلامهم
 عدم الرجوع عليه حيث الاتفاق الكثرة عليه لا من جهة خبر
 بل بقاء على الاتفاق المشهور كونه هو المفروض ودفعه
 القائل بوجه الابقاء وإنزاله حكمه بغيره بوجه الموجبة لعدم
 جواز رجوع المالك عليه لأطلاقتهم عدمه فإن الكثرة كما قيل
 يدفعها أنه لا شيء عليها حيث يخرج به عن إطلاق أولتها
 وإطلاقتهم مسوق لبيان جهة الإكراه فقط لا مطلقاً ثم إذا رجع
 عليه لقاعدة اليد واستحق حكمه الثابت قبل الإكراه كان له
 الرجوع على الكثرة لقاعدة تقسيم التبعيض على المباشرة الضعيف
 وكان عدم تفرغ الأصحاب له بالخوض في المعلومية من قواعدهم
 المقررة فيما بينهم فلا خلاف أن كل واحد من العلم إلى ما كان الإكراه
 على إثبات اليد على مال الغير فلا يتم عليه به قطعاً للأصل وعدم
 رفع العلم عن الكثرة وفرضها من وجهان من عدمه فإعادة اليد من
 الأصل وفرض عدمه فإنها بالإكراه على الاتفاق قبل انعقاد هر
 المشهور أو بوجه فلا خلاف أن كل واحد من العلم وكذا لا يصح المخور
 كما هو ظاهر كغيره من العبارات كما قيل وكما عن صحيح الأثر والدليل
 والتمسك وبينه وكذا في الأثر والافتقار على استثناء الكثرة من
 قاعدة تقسيم المباشرة على التبعيض فإنها في الأصل على القاهر

التبرير انما هو ما يقع في المباشرة والسبب في الجواز في المباشرة
 مع ضعفه بالاكوار والغزور في قدم طعاما الى الغزور
 فكله فقرار الفهم على الفهم فان ضمن المباشرة جمع
 عليه وفي اللغة انه لو وقع المباشرة والسبب في المباشرة
 الا في الاكراه او الغزور فيستقر الفهم على الفهم والكثرة
 لضعف المباشرة بها فكان السبب في المباشرة من
 كلامهم الى لا يكون تشويش واحمال فان كان تشويش
 في القاعدة الزبورية انه لا ضمان على الكثرة اطلاقا وان
 الفهم على من اكثره فقط وليس لما كان الجمع على
 الكثرة وظاهر اللغة والرواية بل والتدريج ان لما كان
 ان يترجح عليه فاذا رجع عليه رجع الى ما كان اكثره على
 الغزور وقد قال اليه بعض من اقرب ان لم يكن اجماع على
 خلافه فلا حظون بل والله اعلم واما الغزور فقلت
 على اهرام الاتفاق على ضامه الا انه يرجع على من ضامه لو
 جمع المالك عليه فلا يقع اشتباه في القاعدة الزبورية حقيقة
 وان صح على وجه التحويل ولكن قد يراد من اشتباه
 منه خصوص ما لم يكن ضمان على الغزور اطلاقا فقلنا ان
 انه قد استشهد القاعدة الزبورية اذا ضعف المباشرة
 وله عوارض منها الغزور بتقديم طعامه اليه جلا فانه
 الفهم يستقر على الامر وان كان قد تسلط عليه وجبه

بيده

بيده الا انه باعتقاده انه ملك وغيره وانه مستطاع على
 بغير عوض فليس تسليمه تسليمه تاما يتصرف فيه تصرف الملك
 فاملاكهم فلذا ضعف المباشرة بالغزور وجبه وغيره فان
 اشتباه منها في حقيقة كلامنا في الكثرة لانه او لا عليه ولعل
 ذلك مردد اجماع وان شبه بعضهم في بعض الاشياء فلا حظون بل
 والله اعلم فليكن قد سنفذ في اجمع كلامهم ان الاشتباه
 من القاعدة الزبورية محتمل لوجوبه منه ان يستلزم عليه
 وان الفهم محتضن بذات السبب ومنه انه لا يتحقق الفهم بل يكون
 مشتركا بينهما او يكون المالك غير آية وهي ذات السبب ومنه
 انه لا يستقر عليه الفهم وانما يستقر على ذات السبب وانما جازي لما
 الرجوع عليه بعد اذ رجع هو على الكثرة ومنه ان يتردد به الاشم
 من اجماع او من البعض الا ان الكل نقض في والمنق
 في الاشتباه الزبوري انما هو الوجه الاول فلا حظون بل والله اعلم
 قال في الواسع في ملكه ما فليضق مال
 غيره او ايجع ناسا في غيره او اضرق بعض ما
 لم يجاوز قدر حاجته احتيازا مع علمه او
 غلبة ظنه ان ذلك موجب للتقدي الى الاصل
 في الاستدلال اقول اما عدم الفهم مع عدم تجاوزه قدر حاجته
 ومع عدم علمه او غلبه ظنه بالتقدي الى مال غيره فلا يضره خلافه بل
 ظاهر اهرام الاتفاق عليه ان هو صرح الى كونه غير فرق بين اخصاله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢

وحيث وان اتفق وقوع ذلك بفعله للأصل ولعدم التمسك
 بفعله ولاذن ان يرجح له بذلك لعدم تسلط الاصل على ماله
 وحيث فلا يتعقبه ضمان كما قيل ولان الامتناع من ذلك غير
 واجب وبتربك الضمان عليه بذلك فمر عليه عليه بل قد
 يؤدى الى تلف جميع امواله ويخلف ذلك وكذا لا يجوز فلهذا
 فيما ثبت فيه في الضمان مع قى وزنه قد اى به مع علمه او ظنه بالتعديس
 الى مال غيره لغيره ان يرجح له من فعل ذلك مع صدق انه
 متلف لمال غيره فيكون من افراد المباشرة عرفا وعدم تسلط
 الناس على اموالهم غيرت كل مثل ذلك ولو للاجماع ظاهر
 على خلافه كما لا يخفى على المتبحر لغيرهم ولا شك ان ذلك
 عندهم ولكن قد يفتش في الاول انه لم يكن عليه اجماع بصدق
 انه قد تلف مال غيره عرفا فهو من افراد المباشرة حقيقة ومعرفة
 الشرعية واقفا غير حاصلا مع ظهور خطا على او ظنه ومع قد
 على المنه ومع امكان ثبوت الضرر حقيقة الحقيقية له وانما حكم
 تقاسم المالك حصوله له من جهة علمه او ظنه بعدم التقدير فلهذا
 ظهر له خطاؤه بتأني عدم بثوبه له ومع ما قيل من ان الماذن
 الشرعية لا تنافي حكم الوضع الذي هو الضمان اى كل بالتلاف
 التام والافضل والقصر والجنون وتجاوز الى غير ذلك وقد يدفع
 جميع بثوب كونه الا بالتلاف للضمان على وجه يشمل التام
 لعدم بثوب ان من اتلف مال غيره فهو من رواتج من طريق
 بل ولا فائدة في قيل وفيه فلا انه يكون من رواتج من طريق فلهذا
 الاصل بينهم

الاصل بينهم وغيرهم لها بالقبول الا ان لم نعتز عليها كذا
 ونما ياتى لا مجال لانكار كونها فاعده مسلمة فيما بينهم التزم
 كونه الضمان والاتلاف التام ومع ذلك لكان الاجماع كذا وقع
 فان تبين كلامهم من رواتج من رواتج من رواتج بل قيل بان
 وبعض النصوص انها بها ايضا الا ان عدم العمل بها في
 نحو القام مسقط لها من جهة كذا فلهذا لا يخرج بها عن الاصل
 فلا وقع للمباشرة المذمومة كذا لا وقع للمباشرة والتلف بعدم
 تسلط الناس على اموالهم التي ضمت اليها جميع الناس في ملكه
 على رواتج قى وزنه قد اى به مع علمه او ظنه بالتعديس
 فانه مع تسليم ثبوت ذلك لا لا محيص من قضيه به
 اجماعا على التمسك منه تبين كلامهم كالمالك كذا وكذا
 من العبارت وانكار حصوله بعد ملاحظة خطاؤه وعينه مع
 صدق اتلاف مال الغير على ذلك لغة وعرفا فيكون خاشعا
 جديا والله اعلم ولو اتفق حمل التبع فلا النارة بغيره اى
 فاحترقت مال الغير او حملت في القعة فذلك مال فلهذا ان
 قطع للأصل ان لم يرضى بغيره عدم صدق التلاف عليه وبعد
 عدم بثوب الضمان بكل سبب فابعد فموت او رواتج من طريق
 ملكه وان لا ضمان عليه بوقوع شيء فيها بريح او غيره او من طريق
 والنهاية والمبهور والسر السري وغيره لان لا ضمان عليه اذا اشتعل

ان رفقته فخلتها الریح الى عنقه ولعل المراد به صدره الفان
 وفتح ذلك من غير علم الخلق ولا ظن به عادة لا مطم وان
 علم بذلك عادة مع اهله لا يعلم للاصل بعد عدم صدق البشارة
 للاتلاف كما قيل وبعد عدم تسلط الناس على اموالهم كما قيل
 فمن جذا والله اعلم ولو لم يجر قدر الحاجة ولم يعلم ولم يعلم
 بتعديده الى عنقه فظلالا لوظن او علم بعد من في تقف وفتح
 ذلك على خلاف ظنه نقى اليك من كذا ان في وفيه لو لم
 يتي وز قدر حاجته مع علمه او ظنه بالتعدي فظلالا لظن
 والقاعد والدرث وعدم الفان للاصل ولانه فعل ما دون
 فيه شرعا فلا يتعقب الفان ولا يتعدى ذلك تفريطا وخبرة
 التعمير والذروين وعين المحض ان بذلك لتحقيق السببية الموقفة
 له كما قيل ولصدق الاتلاف عليه فيظن وان كان ما دونه
 غير مفرط فيه اهلا كما قيل وفيها كذا في هذا القول في بعض
 افارده وهو ما لو علم بالتعدي فتم كذا وان كان فعلم بعد
 حاجته لانه ترك قطع مع علم القدر الى الفرو قدرته على
 قطع فقد محض نعم مع عدم العلم ولا الظن بذلك في شكل
 الفان على تقدير تبي وزا في الفان لانه فعل ما دون فيه
 على التقديرين ولا تفريطا في فقه من ظنه ما اذا قضت
 العادة لسرته لكان المورد الشديدا مل لها الملك الغير او
 كونه الما كثر يعرف مال الغير عادة وان الفق عدم شعوره
 بذلك

فيما اختلف فيه
 في الفان
 وعلمه

بنكك لملازمة او غير ذلك من كلامهم الى لا تقبلون نظر
 او منع والتعجب انه ان اندرج تحت المباشرة ولو التولية
 فعليه الفان وان كان ما دون فيه شرعا وان اندرج في
 التسيبات فلا فان عليه وان كان غير ما دون فيه شرعا
 ومجوز تركه باختياره مع قدرته على منع اتم منها فلا يلزم منه
 الفان وانما اللهم الا ان ينزل الترك لم يجر متصلة الفعل في
 صدق الاتلاف سحفا فيكون فاما كما قيل وللبحث فيه مجال
 والاحاطة فذلك ما لا ينبغي تركه والله اعلم ولو اتفق جفاف
 اعطان هو الشجر المملوك لم يجرارة النار الموقدة فملكه
 بسبب ورة فحق اليك كذا ان حكمه حكم ما لو سرت اليه ان رآه
 ان يكون غصان الشجر في ارض موقدة النار فلا فان
 عليه اذ كان عطف غير محكي والاحتمال الفان لانه ليس له
 الاتلاف مطلقا هو محترق فمحمدة وفي التذكرة اطلق عدم ضمانها
 من كانت في موقدة النار واطلق ضمانها اذ لم تكن كذلك
 من غير تقييد بعلم القدر او بما وزا في محكي بان ذلك لا يكون الا
 من مراكشة ولا يفرض فيه وقد يورد عليه بان ان الكثيره الموجه
 لذلك لا يكون عادة الا مع التماس وزيل او مع علم القدر في محله
 والامر سهل بعد معرفة الضابط الى بقى الذي منه يظهر ما في تعليلها
 بان ليس له اتلافها مطلقا في التسيبات من الاتلاف حقيقة وان
 كان الاتلاف قد يكون بالمباشرة التولية فيكون هو ورضخ بادئنا على

في التولية

التي ورة

فلاحظ وناقل والله اعلم قاله في يفتح على السبب
 فرفع الاقل لوالقى صبياني مسبعة اف
 حيوانا يضعف عن الفل من لوقلة السبع
 اقول هذا هو المشهور بيننا وفيما كنت تعليل بقية السبب
 المباشرة فان القالب يضعف عن التفرع عن السبع
 في المسبعة والقائمة ونحوها فيها سبب تام فليكنها ولان
 قد فعل ما لولاه لما حصل التلف مع كونه بعلة اخرى السبع
 لا يبال عليه الفان فالباشرة ضعيفة فلا تفرع عن السبب
 القالب للمعتبر منه مظم هذا الذي بالظان منه قطعا
 ولكن للبحث في جميع ذلك مجال خصوصاً الاشارة بظهورها
 من وعينه ولعلكم قد افكل مع الاصل قبل بعدم فان السبب
 كمن البسوط معلالة بعدم دخول الترخيذ اليه فلا موجب
 للظان ولكن قد يبق بان ذلك مندرج في عموم من تلف
 مال غيره او نفسية له لعله فان من فموم من المباشرة عرفا لانه
 السبب المنفرد يثبت كلياته الظان به كسبق ولذا لم يبين
 الكثير وان القالب في المسبعة وانفق قل السبع له دلالة انما
 اذا القى في غير المسبعة وانفق قل له كنفق عليه كثر منهم بل
 المشهور من غير خلاف فيه يعرف عدما من الشيخ في السبب على
 ظاهرهم الاتفاق عليه مع مدق السبب عليه عرفا والكار
 حقه على ذلك في المالك وغيره فمؤلفه لا يقدح
 عليه المباشرة فيقتل الظان وتعليل الظان بالسببية
 عليل

١٢ القصة

عليل وفي القواعد انه لو نقل جيتا الى مضيق فمتر
 سبع ففقد الظان اشكال من ان الحق لا يدخل تحت اليد
 بعض ومن السبب اليه اهلاكه وفجاء مع القاصدان
 هذا الاشكال ليس بشيء بعد حكمه بقا بان الحق اذا القاه
 في مضيق فمتر السبع فمتره وكذا المضيق لو تلف بلغ
 احتيج وقوع الحياطة على الراي فان القاه في مضيق قرب
 الحائقة الملاك في هذه الاضية والاتح الظان فيه وفي
 المجهول لا في المناط فيه وقد يورد عليه بان الاضية كضيق
 سواء في التوقف والاشكال فلا وجه معتد به في الاضية ادعيا
 بالاضية واما المسبعة والمضيق فكلامها مخرج والفرق بينهما
 في اشتراكهما في السببية وانه لولاه لما حصل الملاك
 والفرق بينهما بكثرية الاشارة في المسبعة قلته في المضيق
 مخرجاً من السببية اهدى دون الاضيق وكذا الفرق بينهما
 ليقصد الاطلاق في افضها دون الاضيق فمتره كذا في الملاك
 في المسبعة من اضرار المباشرة والسبع الة للمنفعة فلا يملك
 في المضيق فانه ليس منها جزءا فلم يثبت كلياته السببية
 عن الدليل وفي التذكرة انه لو نقل جيتا الى مضيق فمتر
 فيه سبع فمتره فلا ظان عليه احواله للملاك على افتراض
 الحيوان ومباشرة ولم يقصد الناقل بالنقل ذلك ففيه اشكال

اما لو نقل الى سبعة فافترس السبع وجب القيان ونيل
 ابو حنيفة لانه فقد الائلاف بالنقل ولكن نعتيه وجه
 اشهر لانه لا ضمان فيه ولا ينكر ظهوره في اعادة الفرق
 بينهم بالائلاف وعدمه لا بالتبعية وعدمه فلا حظ له
 والله اعلم قال في الثاني لو غصب نشاة فوات
 ولدها جوعا ففي القيان ترد وكذا
 لو حبس مالك الماشية عن حراستها
 فاتفق تلفها وكذا التردد لو غصب
 دابة فتبعها الى بلد اقول قد ترد الفاعل ونحوه
 وكثير منهم على ما عن بعضهم ونشأ التردد في جميع ما قيل
 انما هو من جهة عدم اثبات اليد على الولد او الماشية
 فلما يكون مضمونا عليه ومن جهة كونه سببا في الائلاف
 فيكون مضمونا عليه وان يكن مضمونا وداخل تحت اليد فان
 القيان عزيز من جهة ان ثبات اليد عليهم وفي الماشية
 الحق ان من التردد انما يكون من جهة ان ثبات اليد
 بها اذ لو سلمت لم يكن اشكال في القيان فيها ومنشأ
 التردد فيها من جهة تعريف السبب في تعريف المصط
 اذا مات الولد جوعا بحيث لو اغصب الاثم لما مات
 عادة فالسبب متحقق فيه ولكن اتفاق تلف الماشية
 بعد حبس المالك عن حراستها قد يكون بسبب حبه وقد

لا يكون

لا يكون فاذا فرض فهو السبب وانما على تعريفه بانه
 ما يحصل التلف عنده لعلته اذ في ان كان السبب لا يفقد
 لتوقع تلك العلة كما عرقه جماعة فتوقف ثبوت سبب
 فقد القاصد للثبوت والى بسبب المالك اذ ائلاف الولد
 والماشية والافق القيان مع ثبوت التلف في فعل القاصد
 بمعنى انه لو لا الغصب لم يمس لالتفت جماعة فان الواقع
 في العبارة اتم منه لتحقيق السببية والقصد من عبارة
 تحقيقه ونشأ اشراكه هو مقتضى التعريف التي ونحوه في
 جامع المقاصد وفي كل الايضاح وكثير من العبارات ولكن
 للمجتب في ذلك كله مجال ولا طائل من طائل الكلام في ذلك
 هذا وقد يبق بان منشأ التردد من جهة ان ثبات اليد
 في القيان بالسبب وعدمه اذ لا ينكر صدقه على جميع ذلك عرفا
 وفيه فلا يخرج عن احواله البراءة وعدم القيان وعدم حمل عمل
 المصونة وجميع منشأ ركه في التردد كما عن صريح القاصد وغيره
 وفي جامع المقاصد ان التحقيق ان يقال انه ان قصد
 توقع العلة والتلف بغصب الشاة والدابة وجب للمالك
 عن حراسته الماشية حيث يكون التلف متوقفا على القيان لا من
 الضعف المباشرة وبمثل ما لو منع المالك من امساك دابة
 المرسله حيث يتوقع تلفها مع بقائها مرسله ويتوقف الضرر في ذلك
 باختلاف الاحوال فمنها ما كان بقا الدابة المرسله اياما او شهرا

او اكثره

لا يتوقع معه التلف فلا ضمان لو حصل المالك فاتفق
 تلفها على سبيل المذرة ومثله باليمن المالك من القود
 على طه وكان تلفه في سبب متوقع ولو منع به
 في تلف تلفه فلا ضمان لعدم تحقق سبب السبب في
 الاتفاق بالمنع من البيع اذ ليس مما يفهم منه البيع
 حدوث علة التلف ولو كان مشرفا على الموت فتلفه
 من بيعه لينة كية المشتري او منع من تزكيتة فهذا يحمل الفان
 اقل لا لا فيلوم وفيه كتحقق معنى السبب ولم اجد ذلك
 نصا الا غير ذلك ما فيه وفي غيره مما لا يجوز من نظر او
 كتم والوجه عدم الضمان في جميع هذه الامثلة للاصل بعد
 عدم ثبوت الملكية والضمان بالسبب البوجية وعن النجاشي
 ان من ثبوت النظر والاول من انه مات بسبب لينة سنا له
 عرفا ولان السبب هو فعل ما يحصل الملاك عنده لينة سنا
 وهذا تفسير بعض الفقهاء ولولا ان لا اشترت العلة وهذا
 التفسير او لا فضا هذا ليس بسبب لانه يمكن اعتباره بغير
 فلو لم فليس بسبب لانه لا يد عليه ولا مباشرة فلا
 ضمان وهذا هو منشأ النظر والباقي واقف نيت والى
 من انه تصرف في المالك لا في المال ومن حيث انه سبب عرفا
 واما في الثالث فمن حيث انه سبب لحدث ميل يشبه
 القسر لو حصل ميل الولد لامة طبعها فهو سبب في ذلك

ما كونه

وكونه سببا شرعيا والضمان والاصل البراءة ولا تخفى فيه
 وفي غيره من الاضرار فمن سبب المقتضى وجميع
 ما ذكره لا يرجع الى حاصل معتبر شرعا والى التبع
 الذي يفرض الفاسية لا محقق لا ايضا الا اتباع به
 المنصوص عليه وما لم يقطع عدم الفرق او ما
 على عدله كما في نظائره فلا حظ ولا والله اعلم قال
 الثالث لو نكح القيد من الدابة ففسدت
 او عن العبد المجنون فابق ضمن لانه فعل
 قصد به الاتلاف وكذا لو فتح قفصا من
 طائر فطار مناديا او جعل ملكا فلا
 كذا لو فتح بابا على مال ففسد او اسال
 قيدا عن عبد عاقل فابق لان التلف
 بالمباشرة لا بالسبب وكذا لو دال السارق
 اقول اما الاول فلا نفوذ فيه خلافا بين بل لا يترتب
 العبادات فلا ينفذ فيه بين المسلمين وانه يحج عليه فيما بينهم ولعله
 احمية مضاعفا لان عدة التداث ملته لها معاقبة وعرفا والى
 في عدة الاتلاف كذا وكذا والى التعليل المذكور في القود
 ولكنه عليل لا مكان منه كلية القفر في القدر لان سبب
 ان ذلك كلة للاتلاف عادة كما هو غير بعيد او لانه راجع الى سبب

في غيره فغير ان
 المباشرة

واعلم ان عبارة كونه
 سببا في الملكية
 فكذلك في الملكية
 بالضم والفتحة
 الاصلية بعده
 فلا حظ

المتشعخع من النقص من التيقن كما قيل فتم جدا والله اعلم والله
 الثاني فلا يفرق خلاف بين بل من ظاهرا التذكرة ونحوها
 اجماعا عليه من اكثر العامة موافقت على ذلك
 لغيره فلهذا ما سبق ولكن من بعض الاشياء ان قد
 فرق بين المبادىء الى الطران فعليه فانه لا تخرج
 هو المتلف له عرف وهو المنظر له عادة وبين عدما
 فلا يضمنه للاصل ولعدم كونه متلفا له عرفا لان طرانه
 في باختباره لا يتغير الفاعل للقضض له كما قيل ومن
 بعضهم انه لا ضمان عليه مطلقا للاصل ولان الكسوف فقي
 واخيرا او يندفعه ما يقع ويتوقف المالك في غاية
 الموجود من الفاعل هو التيقن في تقسيمه فتقدم عليه سائر
 الطرانه واخيرا نهو فكل خروج الطرانه بعد فاعل لقضض
 وتوابعه مثلا البيرة فلهذا لا يشترط الامر من السببية
 مع ضعف المباشرة بعد صلاحية للظان ولو اتفق باب
 القرض ضيقا فاضطر بخروج الطرانه وسقط فاعله
 او عاب فتمه الفاعل وكذا لو اوفى الطرانه شي بخروج
 بان كسوف فاعله فلهذا لان فعل الطرانه منسوب اليه
 كما قيل وقد يورد عليه بعدم اندراج نحو ذلك في السببية
 الشرعية المتشعبة من تلك النقص كما قيل ولعدم الاجماع على
 ذلك بعد عدم تعرض اجماع لذلك وان تعرض له كثير منهم
 فلا حظ

الفصل في جبره

فلا حظون بل والله اعلم ولو اخرج الدابة او الطائر
 فذهبها ضمن ذلك بلا خلاف وقوله واحد كما في كسوف
 العبارات وهو ان يمتدح في الحق الاطلاق عليه عرف
 وعادة الى غير ذلك ما سبق ولو اتفق موت الدابة
 مثلا ففرضها وجهان من حق عدة الميراث والاحل فبعد
 استلزام ملك فميتا مثلا له فلهذا تحت يده ولعل الوجه
 اختلاف في تلك الاحوال فقد تدخل تحت يده
 فيضمنها وقد لا يدخل تحتها عرفا فلا يضمنها فتوجب الله العلم
 واما الثالث فقد نقض عليه كثير منهم بدليل المشهور
 للاصل بعد عدم ثبوت الضمان بمطابق التيقن وبعد
 تقديم المباشرة القوي عليه من غير فرق بين كون العبد
 آبقا قبل ذلك الفاعل وعدمه وربما اقبل او قبل كما عن
 على كثير منهم بالفرق بينهما فيضمن الاول لانه بمنزلة المولى
 او ملحق به وذلك دون الثاني للاصل مع كونه عاقلا في
 غير متصف بالاباق قبل ذلك كما قيل ومن التذكرة ان
 في الضمان مع كونه آبقا قبل ذلك شكلا لا في حيث است
 فلهذا اليه فكان مباشرة ومباشرة معتبرة لانه عاقل
 ومنه حيث ان المالك قد اعتمد ضبطه فاطلاقه الاطلاق
 عليه فكان كحل المجنون والدابة فلا تحت فلهذا في السببية

من السببية خلاف
 في كسوف

وليس هناك ما يشيخ اخذ الحق منه وكونه قادرا على
 التحفظ به عدمه لا ينفع ونه افوى لكان الشيك
 بانه وغصب الحق الصغير به صدق التصرف في مال الغير
 ولانه بهذه العادة قد شبه الدابة ونحوه وقد ورد
 عليها بانه منافق لقاعدة تقديم المباشرة على التبع فقد
 يقع بعدم بثوث القاعدة على وجه يشمل محل البحث
 لان دليل الاجماع ولا اجماع هنا قطعا وعن بعض
 القول بالظان لان قوة المباشرة لا تنفع الظان بطلب
 بعد وجود ما يقتضيه الظان وهو نفس الفرض الاضطراري
 فلا يمتنع الحكم بظاهرها وتحت المالك والرجوع على اتمها
 كما هو الشأن في اليد المتريفة على المصوب وعن
 الارشاد انه يضمن فيما لو دل سارقا على المال فسرقة واليه
 مال المصوب وغيره وعن التحرير انه يضمن ذلك في شكل
 وفيما في القامدان قول الارشاد في لفه جميع على نظير
 من الشاهد في شرح الارشاد انه لا ينطبق على احوال
 من جنس وفي الرضا ان الاجماع ظاهر ورعا يستدل
 على الظان بما ورد من الظان باطلاق العزم على العمل المقام
 او لا بذلك ولكن لان ذلك مستظهر في رد الدروس
 انه لو فتح بابا على عبد مجوس فذهب في احوال ضمنه عندنا في

شروط الرضا

الاصلية

ونقل

ونقل من كل العاتية عدم الظان ولا فرق بين كونه عاقلا
 او مجنونا آتيا او غير آتيا بالنسبة او صيا وظاهر ان مقتضى
 في العبد العاقل مطلقا ان كل امرئ التوقف في ذلك ايضا فمجرد
 الاجماع عند عدم الظان في الثلثة عهدتها على مدعيها ولا
 كان الوجه عدم الظان فيها اجماعا لاصل السالم عن الماخذ
 بل قد غلبت الشبهة المبررة ايضا على عدم الظان في الثلثة
 بل قيل بان عدمه في الثالث لم يتفرض له الا التحقيق
 وان تبعه كثير ممن تفرغ عنه بل لعله قد شتر فيما بينهم فظهر
 الشهادة الاعتراف بذلك ايضا ومنه يظهر النظر في ذلك
 من انه ظاهر الاصل في عدم العلة في الارشاد حيث حكم فيه
 بظان الدال على المال انظر الى تحقيق السببية فيه وهو انه
 لان جود السلك في انجاب الظان ما لم يلبس بالماخذ
 وفي غيره من كتبه قد وافق بجماعة على القطع بتقديم المباشرة
 الا في التحرير فانه استشكل فيه ولا اشكال في طائفة لو كان
 مستمنا على المال فانه يفتي في حيث التفريط فيه وان تخير
 المالك في الرجوع عليه وفي المباشرة انه وعن فخر الموفقين
 حمل عبارة الارشاد على هذه العبرة ايضا لانه يقتضي فان
 ذلك خرج من تعاقب اليد العارية في ذلك خارج عن محل البحث
 كما هو واضح وقد عدل ان النسبة المذكورة الى الارض باب النما

الارض المذكورة في المتن

على المال

كما في النوازل

من جهة حكمه بان المباشرة مقدم على السبب مع اجتماعها في
 المفروض بان غاشة فاض بحكمهم بذلك فمخرج موارده ولا
 حاجة الى نظرهم لهذا المفروض كما قيل يدقها انه تخيل
 فربما يكون مرادهم من هذه القادة عدة خصوص ما لو لم يكن
 السبب في ذلك فالتكليف في ذلك او خصوص ما يمكن للملك
 ان يأخذ حقيقة من ذلك السبب او من المباشرة فلا تشمل
 المقام الذي لا يمكن الا كذا في الحقيقة من السبب في الحقيقة
 وعدم علمهم العلم بما فيها منهم اوله علم على اقامة البينة
 عليهم او نحو ذلك فخرج فلا يتبين منها حكم بعدم ايمان
 في ذلك كذا يكون الفاضل في الفاضل كذا في علمه ان يبين
 وعينه ما يتبين للشاهد كذا في فلا حفظ وكما تل والله اعلم ولو
 وجد حيوان ميت في البر العارية مثله ولم يعلم كونه
 موشة بعد وقوعه فيها او انة قد مات خا جاعا ثم وقع
 فيها ميتا فلا ضمان على اى من الاطراف لم يعلم المعارف بعد
 ظهور أدلة ايمان به فكون التلف بالحرف المبرور فلم
 يثبت وخصى ببقاء الحياة الى ما بعد وقوعه فيها
 مع العلم بزمانه فيكون تلفه بوقوعه فيها لعدم الاصول
 المختصة الى لم تثبت جبرتها ان لم يكن التثبت عمدا
 للأصل وغيره كما هو محترف في قوله بالاول ولم يعلم كونه

الاعتراض على صاحب الجواب

بالتردد

بالتردد فيها او بايقاع الغير فيها على وجه يكون ايقاع
 عليه ففرض ان ذلك السبب وجها من احواله عدم ايقاع
 الغير مع اطلاق أدلة ايمان به كذا قيل وجها من احواله سبب
 ذمته في السبب مع عدم شمول أدلة ايمانه لمثل ذلك لا يتبين
 او الظاهر منها انما هو خصوص صورة كون التلف بدون سبب
 يتحقق الضمان به وذلك غير معلوم احوال و احواله عليه
 لا تثبت كون التلف مستندا الى امره او غيره لا
 على القول بحجة الاصول المختصة وكذا لا نقول به فتم جديا
 والله اعلم قال ولو ان ل وساء الطرف فسال
 ما فيه ضمن انه لم يحسبه الا الوساو وكذا
 لو سال منه ما الا ان الارض تحته فاندفع
 ما فيه ضمن لان فعله سبب مستقل
 بالاثلاف اما لو فتح من الطرف فقلبت
 الريح او ذاب بالشمس ففي ايمان تردد
 ولعل الاشبه انه لا يضمن لان الريح والشمس
 كما لمباشرة فيبطل علم السبب اقوالا الاول فلا
 عرف فيه خلافا كما عترف به كثير منهم بل ظاهرا من الاتفاق
 عليه في الاثلاف عليه لغيره وعرفا عليه خاتمة واما الثاني

لا يمكن

فقد نفق عليه كغيرهم لان ذلك من افعال التولية فيج
في عدة من التل في الغيرة ولا في فعله يستقل
بالانلاف ان التقط بالميلان الناصر من الانلاف ان شر
من الفتح المزبور وهو ما قد يقصد به ذلك ولعله بمعنى
فتوى الامم بملحق بالمستفاد من النصوص التي تقي
او مندرج فيها كما قيل وعليه منع ظاهر خصوص بعد قلته
المتعرفين لذلك كما هو ظاهر بعضهم لم يتبين والله اعلم
واما الثالث ففيه وجه اذ اقول ان ثلث الفرق هي
الريح فلا يقين في عين الشمس فيمن كان من ط والغيرة
والندرة والكفاية وغيره معللا ذلك بان الشمس تعلم
طلوعها فيكون لها في معرفها لافيه للشمس خلاف هو
الريح الذي هو منتظر ولا متوقع فالتمسح لم يحصل بقلته
وليس فعله ما يقصد به فحصل ذلك العارضا ففعله غير ملزم
والامر الحادث مباشرة فلم يتعلق الفاعل بفعله فكان
كما لو فتح البحر فغرق المال غيرة او قتل سارق فغرق
يؤثر عليه بان السببية العرفية لا ريب في تحقيقها وقيل
والمباشرة المزبورة لا في علم الفاعل فيتحقق احالته على سبب
كما هو ظاهر كغيرهم او في حيزه كما في شرح الارشاد وفيه الرد
الذي هو وجاع المعاصاة وانطبق الارشاد واما كذا وغيره
معللا بآلة الفاعل به كما لو اصاب الرمح فالتفت حيوانا فالتفت
المحفورة

المحفورة عدوان والفرق المزبور بحجة اعتبار رغبته في
بالفرق بينهما شرعا وقد يدعى بان ذلك انما يتم مع ثبوت
الغمان بمطلق السبب وانما القول بقصره على ان الشر
كما نقص عليه بعضهم فان لم يثبت عدم الغمان فيها معاك هو ضربة
المعصاة وغيره لا اطلاق عدم تحول النقص ان ينفك لكل
ذلك ومع عدم الاجتماع على انه في المنصوح بل قد يظهر
من البسوط والغيرة وغيره الاجتماع على عدمه في السبب في
وخواه ودعوى ان ذلك كما لو صبح ان نافعها بملحة الورد
فشرت اجابة الى نفس الذل لا ريب في ضمانها عندهم يدعى
انه لا قطع بعلم الفرق بينهما ولا اجماع على عدمه فلا يخرج عن
الاصل في المقام وخواه كما لو ازال اوراق الكرم وقدره فقتله
للشمس فشا فسدتها وخواه ذلك بناء على ان جميع ذلك في الانلاف
بالسبب لعدم قيام دليل معتبر عليه ولكن لا يقدر كون الجميع
البعض من باب الانلاف بالمباشرة وكون الشمس وخواه
آلة المتلف فيخرج تحت قاعدة من التل في مال غير فهو
له فاس ولو اتفق مجازا ان لا يفسد القطر فلا ريب
في كونه فاما لدخوله تحت هذه القاعدة وكون الفاعل له
سبب غير قاض بضمانه مع وجوده المباشر وقد يعقل كونه افعال
عليه بآلة مباشرة او كالمباشرة في العدة من الاول بل قد يتطرق

ان كان في الواقع ان ن راسه واخذ ما فيه فخرج ثم
 جاء آخر فكتب وقد ختم الشكره فظان اني راسه بلكين
 الا انه قد قطع يكون ان ن راسه او كلكه كما قيل ولو فتح
 وكان ما فيه جامدا ثم جاء آخر فكتب فكتب من ر
 حشر فاب وضاع فالظان على المقرب للمناز الى الله هو
 التلطف له عرفا كما قيل وفي ذلك كسفة في وجهين احدهما انه
 لا ظان على واحد منها اما الفاضل فلا يجوز الفتح لا يقف
 الا ظان واما الاخر فلا قد لم يتصرف في الظروف لان المقرب
 واظهر ما وجد بالظان على ان ن لا لا تقرب النار اليه تقرب
 بالتيقن والاتلاف والوجهان جاربان فما اذا كان في الطرف
 مفتوحا في المكث في ان ن فكتب من ان ر والاضح بان ظان
 المقرب ايضا لا في د المناط فيها كما هو واضح بل بها اوله برك
 لا تحضر التلطف بالمقرب العادي بخلاف الفاضل فانه محقق فيه
 والسبب في الظان عندهم فهو جيد والله اعلم ولو حل رباط
 سفينة ففترت بالحل فمن عا في الطرف فان عرفت بحادث
 من هو بالفتح او غيره في لوجهان المعنى فلك ما في المكث من
 الفرض التي يعرف على ملاحظة ما في فطنة وتبريرها
 قاله ومن الاسباب القبض بالعقد الفاسد
 والقبض بالسوم فان القابض يقين وكل
 استيقنا المنفعة بالاجلة الفاسدة بسبب

الظان

لظان اجرة المثل اقول اما الاول فلا خلاف فيه الا ان
 بقسميه لعدم النبوة المشهور والظان على اليد والقبض
 ما يقين يقين يقين فاسده كما سبق البحت فينبغي ان يكون
 البيع واعلاق المص ونحوه مثل على خصر من ذلك لا على ما قيل
 المقبوض بالهبة الفاسدة ونحوه مما لا يقين يقين فانه لا يقين
 فاسده ايضا عندهم للاصل ولا قد لهما على عدم الظان مع
 عدم شمول فاعده اليد فلك ولو لا عراض عنها وعدم العمل
 به في فخذك كما سبق في محله ايها وربا قيل بان الوجه الاصح
 المزبور في القوتين الاقدام منها فالاولى قد وقع بعنوان
 المعاملة التي مقتضاها الظان مزدون نظرا لصحة وفاد
 بل لا خطا مستأدا المشترك بين الفصح والفساد والقبض ان
 مقتضاها الظان الذي هو مقبوض على اليد ما اخذت حرة في يد
 فزني بين العالم بالفد وبما يل به وان الاقدام منها القدرة ان
 على مستأدا المشترك بين الفصح والفساد التلطفه عدم الظان
 فمع فرض كونه العنوان يترتب عدم الظان على تقدير كونه
 والفتح في العلم وبما يل به ان عدم الظان ليس احكاما كغيره منه
 ولا ان الاذن مقتضاها بالقيمة لوضوح عدم ملاحظة ذلك كمالها
 وان رعا او احد ما الفهم في اليد وبما يقين الاذن بها بل ليس
 العا در منها ولا العنوان لهما الا المستأدا المشترك بين الفصح والفساد
 الذي مقتضاها عدم الظان لعدم كونه من احكام المقبوض فانه يترتب فيه
 اولا ان ملاحظة التلطف لنفس العقد المشترك يترتب كونه قد لمترا

وادعى النفع بل ان كان عالمهم بالف ولم يلاحظوا الا الفاسد
 وان جلاء لم يلاحظوا الا الفصح وان اختلفا في ذلك لا يلاحظ
 كل واحد منهما ما زعمه والوجه انهم يدعون ذلك واثباته انما
 المشتك في القدر المشترك لا حكم له في الشرع اطلاقا ولذا انفتحت
 كلمته على ان ما يضمن بهما يضمن بفاسده ايضا فانما
 هو ان كل من القسدين بنفسه وبخصوصه لا انه ثابت
 للمشتك في الشك بينهما مع انه لا جامع بينهما بحيث يكون له
 حكم بنفسه فحقه مع كون الضمان والضمي معاير للضمان
 بالفاسد عندهم واشتركا في طس الضمان غير فاض
 بثبوت مجنس القدر المشترك لا لثمة ولا عرف ولا شرعا و
 خصوصا مع كون الضمان في الحقيقة مع مجازيها فبالفاسد
 فان الضمان فيه منه حقيقة هو كراحي باذنه ملاحظة فيما
 ذكره وتفسير القاعدة المزبورة فلا حفظ ولا تغفل
 وكذا الكلام في القاعدة الثانية لا يلاحظها نفس
 القدر المشترك غالبا او دائما وكذلك لا بد ان القدر
 المشترك بينهما مقتضى عدم الضمان مع عدم قاعدة
 اليد وخروج ولذا انفتحت كلمته ايضا على ان عدم
 الضمان والفاسد في لعمري في الضمان ومقتضى عليه
 الا انها في بعض واصدع ان مقتضىه في الضرر ان يكون
 الملازمة الثانية فيها مع وظاهرهم ان تطبيقية فيها
 كما هو البادع الثاني عندهم وفي ايضا فلا حظ من ملهم لم

فان من

واما

واما الثاني فهو المشهور كما عرفت كثير منهم بل طائفة منهم
 ارسلوا المسائل لعدم قناعة اليد وخروج ولكن عن الفوضى
 وغيره انه يضمن بالقبض بالتسليم على اشكال من الاصل
 وانه باذن المالك فيكون امانة ما كسبه كالوديعة كما قيل
 ومع عدم التعليل الوارد في الوديعة وخروج باذنه اجماع
 مؤتمن وخروج ذلك كما قيل ومن ان الاذن لا يقتضي امانة
 مع قناعة اليد وقد قبض المصلحة نفسه بل من موقع من ليد
 اختار عدم الضمان كما في المبيع والابضاح ويجمع البرهان و
 المالك والكفاية وغيره بل قيل بان ذلك في الامانة امانة
 المالكية ومثل على حصلت في يدك باذن المالك او
 من قام مقامه او غيره اذنه لم يعلم بها ولم يطلبها ومقتضى ذلك
 ان يكون غير مطمئن وذلك قاعدة مشهورة معروفة عندهم
 وبها تنفتح الشهادة المدعاة على الضمان والمقبوض بالتسليم
 ولعل مدعيه فيه قد تقيده من حكمهم بالضمان فيما لو وقع
 عهدين ليتخير المشتري احدهما وانما يمكن المبيع المثلث في
 احدهما فانهم قالوا بان المشتري يضمن الا بقا ويطلب له
 اشتراؤه وقد ذكر جماعة منهم الشهادة والثبات بان الحكم
 بضمان الا ببق منها بشرط ضمان المقيد بالتسليم فانه لا حظ من
 التسليم بل لعدم قناعة اليد كما قيل وفيه رتبة لا تلازم بين المسلمين

لا عقلا ولا شرعا ولذا ما راها في الاثر كثير منهم في الخ
والايقاع والى ذلك مجموع البرهان مع حكمهم في عدم الظاهر
وقد فقه يكون المدرك في هذا الاثر هو الفهم الفاردي
مع الاجماع عليه مع ظهور عدمه في وجوده في المدرك فيه
بمنه في عدة الابدان لا ريب في عدمها للمقتضى
بالعدم في نفس ذاتها في وجودها وعدمها في ذاتها
فذلك وان كان الوجه مشترك في الفهم في الشك فيهما
مباين ولغيره من الاماكن المالكية والشرعية ودعوى
الشرع عدم الفهم في مطلق الاماكن فيقتضيه الشرع
المتعة بما حمل اذ لم يحدث بها عليها وقد اجماع كون
القبول في ذاتها في غير محلها يظهر ما سبق في هذا
ما قبلها من غنية والاستقراء من مجموع النصوص في الفهم
انما هو عدم الفهم في عنوانات خاصة كالودعية والعدلية
واللقطة ونحو ذلك وما عداه لا يقع على عموم قاعدة ابد
وليس ذلك من باب تخصيصه لا كذا المسمى من الموجب
لحفظ العام عن ايجته في زعم بعضهم فلا حظون في مل
والله اعلم واما الثالث فلا خلاف فيه في عدمه ولا
اشكال بل الاجماع يسميه عليه كذا في عدة من التلخيص
عنه فهو له فاس بناء على شموله لمثل المنافع المستوفية
او الفائضة تحت يده او لنفاله من مرام مال المملوك ونحو ذلك

كما قيل

في قيل واما عدم هذا المبدأ في قيل واتي ان عقد بعضه بغيره فيقول
كما قيل ومنه انه ان اريد بالفهم بالظان بالفساد في العبرة
كما لمقتضى بالبيع في الفهم فلا ريب في عدم تحققه في
لا اشتغال فمة المستوفى للمنطقة بالاجرة فلا كاستيفاء
الفاسد له الا في وان اريد به الفهم بالفعل في قول
منه في هذا الفهم بالقبض بالبيع الفاسد ونحوه واردة
الامر من في لفظ واحد في حال واحد غير جائز على المانع
والقدر المشترك بينهما في المكان لقدره بعد هذا ان لم
يقطع بعدم ارادته مع ان الاجارة الفهم في جملته
الاجرة مطروحة وان لم يستوف المنفعة فمقتضى ان عند المدرك
كون الفهم بالاجارة الفاسدة كذلك فلا وجه لغير
الفهم في اجارة استيفاء فقط كما في كثير من العبارات
الا ان لم اجد من حكم بعض المنافع الفائضة والاجارة
الفاسدة خصوصا مع عدم تمام المسمى للعين المستوفية
وخصوصا مع عدم كون نفس العين مستوفية كما هو الوجه
او القول في فائض لا موجب لفهم المنافع الفائضة اطلاقا
وان قيل بذلك في الغصب والمقتضى بالبيع الفاسد
ونحو ما تقدم في تقديره فان نفس العين في حصة واحدة بجميع
فذلك في جميع المقامات ان المنفعة المستوفية بالاجارة

كله

الفاسدة معقدة بامرة المثل وهل العين معقدة باستيفاء
 يلج من كلامهم العدم والعدم في اية النظر كونها
 معقدة لان التصرف في العين غير جائز فهو غير حق ويكون
 في حال التوقف استبلا له عليها بغير حق وذلك من الغضب
 الا ان كون الاجارة الفاسدة لا يضمن به كالا في القيمة
 مناف لذلك فيقال بان دخل معه عدم الفان بهذا الاستبلا
 وان لم يكن مستحقا والاصل بزيادة الدمة في الفان فلا يكون
 العين بذلك معقدة انما تضمن المنفعة فاقته ولو لا ذلك
 لكان المرتهن خائفا مع في داره لان استبلا له بغير حق
 وهو باطل بل ربما قيل بعدم ضمانه والفاسدة الا ان قاعدة
 البدية لا تمنع عنها ولا يلزم من اخراج عنه في الاجارة القيمة
 الخرج عنها في الفاسدة وقاعدة ما لا يضمن بعينه لا يضمن بفاسده
 مع تسليمه في نفسه غير قاضية بذلك اذ هي مختلفة وتضمن المحقق
 عليه والمحقق عليه في الاجارة انما هو المنفعة دون العين كما هو
 واضح كوضع ان ظهر الحق وعنه انما هو ارادة كون اثبات
 من اسباب اللطمان ان ملة للمباشرة لانه من الفان بالتسبب
 كما زعمه في الشهودين فابكر كونه من ذلك لان ظاهره حسن
 ونحوه انه من ذلك للقيمة والامر سهل فلا حظ ولا تغفل ولا علم
 بغيره ظاهر الحق وكثير من العبادت كون الفان بامرة

المثل

+
 رتب

المثل لفد المستشري في ذمة العوض الواقف
 المثل وقد يحمل كونه بالمستل لا قداسها عليه وترا فيها به
 وقد يحمل كونه باقل الامرين للاصل ان لم عن المعارض
 مع احتمال مدخلية الاقدام المذمومة في عدم وجوبها
 ولا بأس به الا ان يتم اجماع على الاول فيقتضي العمل به ولكن
 ان يترك فلا حظ ومن مل والله علم قاله النظر الثاني
 في الحكم بحسب رد الغضوب ما دام باقيا ولو
 تحسرت كالحشبة تستدخل في البناء أو اللوح
 في السفينة ولا يلزم المالك اخذ القيمة اقول
 لا خلاف في ذلك لا اشكال بل اجماع بقسميه وفيه ما
 دل على وجوب رد الامانات المأهولة عند غير كرامة
 العقل به وكفوله كل مضروب ودية وكفوله انما هو
 الغضوب في الدار من على ضربه ومع من لفه من جعله
 فقا الرشد فخلاد حيث صار لطف الى دخول الغضوب في ذلك
 الغضوب مطلقا كما قد يظهر من جراي ولاد الوارث في الغضوب
 الباطنية له او مع تقدير الرد المالك او فقته او القصرية
 كما في تحت في اللوح المذمومين كانه وعن تميمه الشيا وجب
 فيلزم المالك قبول القيمة لان ذلك معاودة شرعية فبرية وفضيلة

ان لم يكن من زيارات المذمومة

فانما هو صواب الامانة
 فان كانت فخرج
 فان الغضوب
 باقيا او لا

كما قيل ان الغضوب كرامة
 في الشهود وكفوله على اليد المأهولة
 في الرد

ان لا يترك اذا فرج جازم او يفرج في خلافه انما هو على الغضوب ام لا فمقرانه

من وجوه شتى لا تتفحص ذوى البصائر حتى قال القادق
انه يمثل ذلك تجس الساء قطرة وتجنس الارض بركتها ونحو
ذلك ويجب سدا فورا مع اجزائها الى جبين الترد ولو ثبت
فمن ارش المنقص ولو بلغت حدة الف وبعث تقدير الاف
حيث لا يتبع لها قيمة فالواجب تمام قيمتها بلا خلاف ولا
اشكال وفيما لك وغنيك وهل يحرم اضراجك نظر
من فوات المالية ومنه بقا حق المكث في العين وفي غيرها
كما من صريح المبوط وعنده عدم الوجوب انما يشترط ثلثة
المعدومة ولو قيل بوجوب عطفها الى المكث اذا طلبها كان
حسنا وان جمع بين القيمة والعين اذ لا مانع من ذلك ودعوى
سقوط حق المكث عن العين بقبض قيمتها لا تلتزم
ان لم يكن على عدها لا تسقط بطلان وان فرضت عن المالية
اذ لا يلزم بينها لا عقلا ولا شرعا وقد يقر بانها في عدة
القر والافزار ومنافا لقيمة المكث القيمة التي عرضت شرعا
ليقتضى بطلان معوضه للدفع ولعل افعال وجوب البقاء وان
الاجرة عنها خاصة او مع القيمة للعين للميلولة لتقدير افعالها
الى المكث كما ركبه مع ملاحظة سلب المنفعة لغيره القيمة
او لا من ذلك كافي وفيه ان ذلك خارج بمطلق التعيب
للمنفعة المنهورة اليهم ولم يلتزم به بعضهم ان مناف لا فائدة في
القيمة كما هو المفروض ومع فرض عطفه لا وقع للاولوية لغيره

لافتان

ما جاز

لا خلاف موثقا الى المكث ومورد هذا الاحوال فتعبدوا
ولو كانت السفينة في البحر مثلا وخر من انتزاع اللوح
المغصوب منها تلف نفس محترمة او تلف مال محترم لغيره
النفس من العالم بالمال والاقدام على ركوب السفينة الخبز ترعة
فعلا وامر ترعة الوقت لا يلزم فيه حصوله لك جانا بين
الحقائير ولا احترام روح الحيوان مط ولو كان ملكا للثابت
كما لنقص عليه كثير منهم من غير خلاف فيه يعرف بل عن بعضهم الخرم
بنفسه ايضا ولكن لو امكن ذبح حيوان الفاضل وجب عليه عطف
الظاهر مقدمة لا مجال للوح الى ما لكان الواجب عليه فورا
ودعوى صريحة ذبح لغير الاكل والنعمة التي للاهل وغيره وكذا
لو توقف على تلف ماله والضرر عليه هو الضرر الذي يظلمه على نفسه
لا غيره كما لنقص عليه كثير منهم كما عن القواعد والتميز والافراج
والتردد في كثير من العبارات بل في سائر الاكثر بل لا ينبغي
الاشكال لما بالمقدمة وعدوان الفاضل لا ينافي ما سبق
بل ينافي التشديد عليه ولكن عن المبوط والتذكرة وفيما
الشرع عدم وجوب ترعة على الماخذ ولان السفينة لا تقوم
فالحكم فسهل القراء وصولها الى فتنة القيمة للميلولة الى
ان يتستر النزاع ورتد اللوح مع ارش النقص ان جعل فيه
نقصا واشترط القيمة جبا بين الحقين فلهذا التهمة التي في
البن الذي لا الله لا يتنظر فافترا كما قيل وقطعة على امر كما عرفت

القطعة

كثر في الاواخر ومقتضى عدم وجوب المقتضى مع سلبه الفرض كما
 في سقط وجوب زيارتها قدام البقرياتها وافتحة المنع بالتبعية
 الى ان حب المصطفى في التشديد عليه عقلا وشرعا كما في سلب اليه
 قوله في المقتضى في الدارين على ظاهرها فاشارة فاض
 بوجوب زيارتها وان اقي الى ظهورها اجمع كما قيل في غير الله
 قوله في من اضطر غيبا ولا عا فلا اثم اليه ونحوه بل قد
 يستفاد منه عدم احترام نفس الغاصب لغيره في حق الله بان لا
 ان ياخذ ما له من الغاصب الممنوع من دفعه في كل حال وان
 استلزم ذلك نفس الغاصب مع وجوب عدم التمسك به الا في حال
 الضرورة خصوصا مع حاجة المالك اليه وتلك الحال لحفظ نفسه
 مثلا فان احترام نفس الغاصب في الغرض غير معلوم كما يشعر به مع
 الآية المذكورة ما ورد من سقوط احترامه في الذنوع عن المال
 ولو قيل اللهم الا ان يفرق بينهما بان ذلك حيث يمكن دفع
 عنه عن الغصب في اثمه سقط احترامه بخلاف الغرض
 الذي يميزه عن الغصب بحفظ نفس الموقوف فيوقفه كالحق
 العبد المقتضية فيه بل له افضال غيره فلهذا ابتداء مقدمته
 للموقف ولكن قد يقع الرخصة له في ابقاء الغصب في حق
 حفظ نفسه بغير ركونه باغيا او عاديا قبل حال الاضطرار
 فلا رخصة له ورفق بينه وبين الاضطرار والابتداء افضال
 الفرض لحفظ نفسه لعدم البغض والتدوان قبل حال الضرورة مع
 انه يحتمل من الرخصة فيه ان يفرق بتوقفه في حق الله كما في
 لانه لا يقتضي التمسك وقد تولى رعيه بانه يجب على الغيب

فيما كان قتل القاص
 واجبا او جائزا

حفظ

حفظ نفسه بغير ان يتكبر افضال الغرض فلا تسقط مرتبة فاذا
 لم يتكبر ذلك واراها فقه او افضله فقد سقط مرتبة فقهه
 سواء اختاره فلما لم ينفع من الافضال او استمراد ما افضله
 باقى حال المكنة ذلك فاذا امتنع من ذلك وقع الى اياكم ليحرم على
 ذلك فان تعذر ذلك كان له مباشرة ذلك بنفسه ولو كان
 يدخل داره او سفينة او فؤادك فله عليه مقدمة لافضل
 التمسك له بعدم تسلط الناس على اموالهم وحرمة المقر في حال
 الغيب لم يعلم شيئا له في المال ان لم يعلم عدله بل قد يندرج في ذلك
 في ايات الاعتداء وميزان التمسك بمقتضى وجوب ذلك في اذنه
 كون العدول مرتبة بعد فقه اياكم وجهان احدهما ذلك
 اقتضاهما المتيقن في خروج عن ادلة التبريم وقد يحل ذلك
 نعمة في محله به وقتها وباللغة والله تعالى ومن ذلك كله يظهر
 انه لو اشتبه اللوح بين سفين كريمة وجبت تفريق الجميع
 مقدمة لا يباع الا ما كان له كنفه عليه كثر منهم ولكن في الضرورة
 انه لو اضلقت السفينة بسفن كريمة للغاصب لم يوقف
 على النوع الا بفصل الكل ففجوعانه او وجوبه استحالة
 ولت فقه وجهان وفي المالك وغيره ان اجود ما ذلك هو
 كذلك والقرا او الذل دخله كائنه في نظائره ولو امتنع
 من ذلك على وجه لا يذلل الى كماله في اوجع او قتل او
 فؤادك جبر فيه البحث السابق فيم فلا فطنتم والله اعلم

وقد اعلم

٢٠ كان مع فرض
كمالك العيب
موجباً للنقص
مع

[illegible]

في زمان نفس
العين وعلامة

وقد يغيب عن نظر المتقن عدم وجوب ذاك الغاصب للعين بعد ضائه
تمام قيمتها معلوم وان طلبها المالك كشكاً والفرص الألفية ونحوه بل
ربما نزلت نظرهم على وصفها جماعة منهم ويل أولئك والمالك المالك
عنه وقدم وجهه بنحو حق له فيها املا وان لم تدخل في ملك
الغاصب اوله قولها في ملكه شرعاً بموجب دفع تمام القيمة او بموجب
شغل ذمته بذلك وجهان او قولان وقال المالك انه لا يخرج
بذلك عن ملك المالك فيجمع بين العين والقيمة وقع فيجب
رد المال المالك لطلبها وفي جامع المقاصد انه لا يجب ذلك
فروجا عن ملك المالك لانه ضايع الغاصب لا يجب كذا الامر
ولو استوعبت القيمة اقله المالك ولم تدفع العين الى الغاصب
وهو الموافق للاصول الشرعية ولكن فيجمع البرهان انه لا يجب الترخيل
بممكن ان لا يجوز ويتعين القيمة فكانت بمنزلة التلف فلهذا القيمة
فقط وقع في ملكه جواز الطلوع في ذلك الوقت الخاطبا بالخطوط
المقصودة اذ لا مقصود في طبع هذه كقيل يجوز المسح الزكوة
في الماء المقصود الذي حصل التمام به بعد الفصل وقبل المسح في حجاب
او ما قيل في وجوبه لاقتفاء ملك المالك للقيمة وضعف معنى العين
المقصودة عن ملكه لكونها عوضاً شرعياً عنه على نحو وط أم هو
الموجب للملك ما جبه للقيمة في منة الواط كقيل وعلى نحو رجوع من
غنى المالك عوض المقصود على من استقر بطلبه عنده كقيل
وعلى نحو ما ذكره في عوض الحملولة كما قيل في المعيرة كقيل ما يؤيد به

في مناقشة الامم
في زمان العرب

القول المزبور ولكن المانع للجميع مستظهر الا ان المعتاد بهي
 الناس عدم المضايقه فنفس الذين بعد اذ تمام قمتها
 وضوحها من المانية بل قد يقال بخروجها عن الملكية والحقيقة
 وان لم تدخل في ملك الغاصب بل قد يكون اولها بها حيث
 سبق يده عليها وحيازته لها فلا ولا ينسب به ان تم اجماع
 على عدم تغلق حق المالك بها اصلا ولكن المانع المستظهر
 فلا حظ وتذكر والله اعلم قَالَ وَكُلُّ الْخَطَايَا
جَح حَيَوَانَ لَهُ حَاصِلٌ مَنْ تَنْزِعُ الْأَمْرَ الْأَمْرَ
 عليه تلقا او شيئا ضمنها اقول قد مر جرح
 كثير منهم من غير خلاف فيه يعرف جميعا بين ما دل على اقترام
 الحيوان لم يعدم جواز تعديته وعدم جواز ذبحه لغير اكله
 كما قبل وبين ما دل على اكله الغصوب مجتهدا وفيه مع نقض
 رده بعينه مطلقا ولو شرعا كما هو المفروض ولكن قد يشكك
 في تسلزام تنزعهما لمحصل الشئ المسقع للعدول عنه الى اكله
 بنية على التخييل التيمم فانه لا يلزم بهي الامر من فانه حقوق الله تعالى بخلاف
 حقوق الناس خصوص بالنسبة الى الغاصب الذي قد يباحق
 الاحوال التي منها حدوث الشئ ونحوه في حيوانه اللهم الا
 ان يتم اجماع على عدم الفرق بين الامرين بها ولكن انما
 يتكلم به بناء على المسالك وغيره انما ان غيبط به جرح حيوان
 فهو اكل محتم او غير محتم وانما امره غيره فلا بد من حلف

من شئ

من شئ من غير ان يخط منه بملكه او غيره من المخذور المحذور للعدول
 عن الماء الى التيمم من المرض والشئ والمخدور لم ينتزع وعلى
 الغاصب قيمته ثم ان غاط به جرح نفسه فالتحان مستقر عليه
 وان غاط به جرح غيره باذنه فهو عالم بالغصب قيل كان
 قرار الغصان عليه والاحود قراره على المياش وان كان
 جابلا فلا اشكال في قراره بل وجوبه ابتداء على المياش
 وانما غير الادم فخطا بهي احداهما كقولوا وكلم فيه
 كالادم لانه لا يتسرع به مع ذبحه وانما الماكول فانه لا
 لغير الغاصب لم ينزع لمحة رده وان كان للغاصب من جرح
 احداهما انه ينزع ويرد المحيط الى مالكه لا مكان اجماع بين
 اصحابنا وهو جازم الذبح واظهرها وهو الذي ينفقه بطلاق
 الممنوع المنع كما في غير الماكول لانه لا يجوز حرمة في نفسه
 لذاتيه من الاتفاق عليه ويمنع من اكله بغير الذبح للاكل
 فان لم يقصد الذبح الاكل منع منه وقد روي انه منعه
 من جرح الحيوان الا لاكله واوقات الحيوان الذي يخط به جرحه
 فان كان غير الادم من شئ من المحيط وفي الادم جرحا
 العدم لما فيه من الميتة والادم محتم حيا وميتا ولذلك قال
 كعظم الميت كعظم الحيوان وهو جرح تنزعه منه ان المنع من حرمة
 الفروج وقد زالت وانما غير المحتم وهو ما يجوز اكله بغير
 التذكية كالحزيرة والكلب العقور فلا يباح بهلاكه وينزع من المحيط

انلف

فروغی الی الی صفت

اتلف بالغير فهو له فاسد للمباشرة دون غيره ومجوز قبوله
 ورفعه بفعل المباشرة لذلك فطلبه له لا يصير مباشر له
 ولو سلم ثبوت له لما نفعنا لما لم يشر إليه اشتراكهما في الضمان كما في قوله
 ودعوى ان المباشرة ليس الا ذوا احوال عهدها على مدتها بل
 العرف يشهد على عهدها فتم جيدا والله اعلم وربيعان ان احوال
 ان لم يندرج في دليل ضمان المتلف اختص الضمان بالمباشرة
 فطلب وان اندرج فيه كما هو مقتضى الاعتراف باندرج في العالم
 بالقبض غير ان الفرق بينهما الا من حيث انتم العالم به دون احوال
 به التجه جواز الترفع عليه وان رجع هو على المباشرة قاعدة
 الغرور كما هو واضح فتم جيدا والله اعلم وخامس ان ما واد
 غير المالك لئلا يدرى جميع الاحكام ما لا يشهد عليها والظليل
 الزبور مع تسليم فرق غير قاض بها خصوص فيما يتفرع ببلد
 من افراده وخصوص في مثل عرض الشئ ونحوه فيه فان عدم
 جوازها في الاذن لشيء اخر انه غير قاض بعدم جوازها في
 مطلق غير المالك كما هو واضح فتم جيدا والله اعلم وسادس ان
 قد يمنع استلزام مطلق الترفع المصلحة الموحدة ولو سلم ذلك فقد
 يدعى شيئا وذلك منها على نحو ما ذكره في نفس القبر لا فذال الغير
 الملقى فيه لان حق الناسي مقدم على حق الله نعم الذي منه تحريم المصلحة
 كعظم الترفع وتقطيعه ونحوها وليس في ذلك حق ان من الذي يرفع
 على حفظ المال لا يميز ذلك ما يدبر عليه وعلى غيره ما لا يخفى على المتتبعين
 فلا حظ

فلا فلاح لهم

والتاريخ المذكور في المتن

و مشافهة للاصول الشرعية ودعوى ان اشتغال ذمته
 بمثل المصلحة موجب للملكة للدينق اذ لا يمكن الجمع بين
 وبين بقا الدينق على ملك صاحب المصلحة
 انه لا موجب للشغل المزبور فعلا مع احواله عدته بل
 الواجب عليه رد نفس الدينق مع ارش النقص
 حصوله كما في نظيره فتم جديا والله اعلم و اما الثاني
 فغير خلاف في علم الميسر انه يضمن قيمة المصلحة
 لانه بمنزلة النافع المستهلك فينقل الى المصلحة او قيمته
 و قد دخل نفس المصنوع في ملك الفاعل لم يكن
 ملك المالك له مع ملك عدوه كما قيل و هي التفتة انه
 اظهر قولي ان القيمة الا ان الرشد في خلافهم ولذا عار
 المصلحة ومنه فترغبه لانه يجب على الفاعل ان يرد
 العين الى مالك مع ارش العيب الفاعل ان تلفها
 المالك عين قبضها فلا شيء على الفاعل صاحب العمل وان
 ابتاع الى ان ازاد العيب من ارش الزيادة و
 دفعها الى المالك و لكنه الى ان يلف ويكون مجموع ما
 دفعه على الارش مع قيمة الفعلية في وقت تلف
 هو العوض عنه شرعا فقد يزيد على الاقل وقد ينقص
 وقد يارب ويو و رد عيب المصلحة وانما عيبها على مدتها
 به و كذا هو المتيقن و قد اورد في بعض النسخ المالك
 من منع الزيادة المتجددة ولو بيع المصلحة او تلفها و

وعن

في رد عيب الدينق ان
 يرد عيبه على المالك

الكل



اكله و يجب عدم تمكنه من ذلك لانه العيب مضمون على
 الفاعل ولا يجب على المالك فعل ما يزيل ضارته للأصل
 و عموم شلطة على ماله مع مناسبة التشديد على الفاعل
 الذي قد خذ بالشرع الاحوال كما قيل و لكن ظاهر الثاني و
 عنده فقره من الفاعل عيب اننا فقط لان النقص
 والشرع الاول مستند الى نقص المالك وتوابعه ومطابقه
 للفاعل كما قيل و هو لو وجب له على المالك شيئا على
 يكون بتركه مقصرا و لكن لا شيء عليه ان لم يكن على عدته
 ولو لا حاله عدته كما هو واضح كوضوح ان ظاهر المالك او
 انما هو رد ارش العيب الفاعل مع العين و قد نتج من الزيادة
 المتجددة مع حصولها ذكره لانها من توابع العيب الموجب
 للخطا ان بقا عيب اليد وعزمه واحتمال عدم حلها لا يتاخر
 حدثت عند المالك بعد رد الفاعل العين الموجب لنقص الفاعل
 عنه بمفهوم الغاية في النور المشهور لصق النار به على ذلك لغة
 وعرفا كما قيل من دفعه بمنع صدق النار به على ذلك فان النار
 منه انه يؤدبه كما افذه والمفروض ان قد عيبه سلما و رده فجا
 بعيب سائر والارش المزبور عيبا به لئلا يزداد العيب فخرج
 باقي فعدته و خا نه قيم لو دعي الفاعل ارش هذا العيب المالك
 بوضوح كونه ساريا عادية لبرئت ذمته و خرج المصنوع عن

عمدة وكانت الزيادة هي حلة بعد الرد داخله والارش
المفروض فلا يكون مضمونة مرة اخرى كما هو واضح ويحس
ان الارش ح انما هو تمام القيمة فيرجع الى قول الشيخ
قيل واختم المنع هذا وفي القواعد انه بعض الزيادة
المنجدة على اشكال يشاء من حصول البرادة بدفع العين
وارش النقص فيكون ان يمانه المالك بعدم التقرف
فيه الى ان يتلف ومن شئت والتفصيل في التبعيد
في الغائب ففهمه وقد يورد عليه كما في فتاوى الكرامة وغيره
بوضوح في الوجه الاول لعدم اقتضائه دفع ارش من اجل كونه
كالمحقق الواجب ان كان تمام المحقق لعدم حدوث تلف
شئ يكون مضمونا بعد ما اذا حدث ضمنه لانه مستند الى جناية
ومعانة المالك بالطريق الرعية الذي هو مستند الاذن على
ماله لا يقتض سقوط ارش الجناية المضمونة كما قيل ولكن لانه
له على الملاحقة كانه مستظهر لما في بعض الافراد من التبذير وتضييع
المال الممنوع منه شرعا وخفة المالك في محلي شئ وعدم نشاطه
على ماله لم يعلم شئ له لذلك ان لم يعلم عدمه بل قد يعتقد فانه
هو المتلف لانه فلا يرجع به على الغائب لتقرر الغائب
بذلك ولا حذر ولا حذر في الاسلام وكونه يؤخذ بالشرع
الاحوال لم يشك كونه رواية ولو سلم الحكم فلم يعلم شئ له مثل
ذلك بل اسما للجمل بالنسبة الى ذلك وتحرر ان ذلك

مداواة

مداواة ايجح حتى اتى على النفس فانتها مضمونة على اجماع كقول
نبيه فيمكن ان توجب المنع الى الاصل ان لم يكن عليه اجماع
واتى به مع امكان الفرق بينهما بنقل اجماع او اعتبار
معتبر كما في البحث في محله الشئ به نقله وبالمنع وآله
ولا ولي بالمنع ما قد يورد على المشهور من انه لا يكاد ينضبط
ولا يعلم مقدار نقصه والاحكام الشرعية لا تنطبع على ذلك
الا مع المأخوذة كما قيل وكذا لا يرد عليهم انه لا وجه لطلب البرادة
المنجدة بعد دفع الارش الذي هو عوض الغائب على وجه
تقديم الحظية محبة كذا ومعيته بالوجه الذي يورد كذا فهو كمال حق
المالك اذ هو ح كرجوع المشتري الى البائع بمثل العيب الذي
فرض سبقه على البيع او عدونه مدة الحياطة وهو يكون ظاهرا
على البائع ودعوى التام ذلك في الغيبة والمنع كقول
اقولا ان اخذ الارش على وجه الزيادة يورد فلا يفرق
في اعتبارهم فلا حظ ولا تغفل دناية ان الفرق بين الغائب
والبائع في غاية الوضوح فلا يقاس الاول على الثاني كما لا يخفى
على المتدبر فلا حظ ومتبر والله اعلم وفي غاية المرام انه اذا
عنصرت النية سمنا ودقبتا ودبت فاخته منه حلوا
ففيه الوجهان ايضا لانه كما مستهلك غنمه لا يرد له فيضمن
القيمة والمعهدة رده مع ارش النقص وحق فلو كانت

فيتمه لا تنقص بالاختلاف عن قيمته حال الانفراد اخذه
 المالك ولا شيء على الفاضل وان زاد بالاختلاف على
 اخذه المخصص منه ولا شيء للفاضل ايضا لانه ليس له على
 مال يكون شريكاً به وانما جعل منه عمل فمال الغني بغيره
 فلا يستحق بسببه شيء وان نقص قيمته بالاختلاف عن
 قيمته حال الانفراد رده مع ارش النقص لانه هو السبب
 ذلك ولا يمس به مع ملاحظة قيمة المخرج فحالة الاختلاف
 والانفراد وانما مع ملاحظة كل جنس بنفسه فالنقص حاصل
 فيه فجميع القيمة المفقودة يجب على المالك قبول
 العين مع الارش لانه نفس حقه وليس له الزم الفاضل
 بقبوله ودرج البدل عنه اليه مثلاً او قيمة للاصل والعملة
 الدالة على اعتبار الرضا في سائر المعاشات واقدمت
 الاحوال على معلوم الشمول لكن ذلك كما هو متروك فلهذا
 والله اعلم قاله ولو كان بحاله رده ولا
 يضمن تفاوت القيمة المستوفية اقول
 الاول فلا خلاف فيه ولا اشكال بل الاجماع يقتضي عليه بل لعله
 من الضروريات والعقل كالكتاب والسنة حاكم به ايضا
 وانما الذي فقد نص عليه كثير منهم من غير خلاف فيه بيننا
 يعرف بل ظاهر ما في الخلاف والتذكيرة والى ذلك وغيره
 نفيه بيننا وبين العامة الاشارة الى قلة بل من ظاهر
 المسود يقتضي بين المسلمين بل حكم الاجماع عليه كثير منهم

الزبوة

مع عدم الدليل على كون
 ذلك من التقريرات
 من قبل النسخ

منهم

او ظاهرا

او ظاهرا مستفيضا او متواترا ولعله للاصل ولان الفات
 رغبنا الناس دون شيء من الغصب فان عينه حرة
 فالواجب ذلك على المالك قد انما به كما هو المفروض واولا
 بالضعف ما اذا زادت القيمة عند الفاضل ثم انقصت
 القيمة يوم الغصب وجب رده عليه في وقت الزيادة
 عينه فاضل بها مع المثلثة وانما تنقص بالتم فقط كنف
 الضرر والضرر لا يكاد وجهه ضعيف قد سبق فشرح اجتزأ العمل
 ونحوه مع انه مدفع بان ذلك ليس الضرر وانما هو من فوائد
 النفع الذي لا يقدر ردها ولو سلم ذلك فالاجماع لا تحققة
 للدالة الثانية لا مع ان عدم عمل المشهور بها كاف في خروج
 بها عن الاصل كما هو محترف محله فها من بعض من تأخر من الميل
 الى الضمان بما مطمك من الاست والاكبر اولولا الاجماع
 التي بقية في الزيادة كانه في غير محله فتم جيبا والله اعلم قال
 فان تلف الغصب ضمنه الفاضل بمثله
 ان كان مثليا وهو ما يشاى في قيمة اجزائه
 اقول انما فان المتلف عنه فقط فهو المعروف بما الاصل
 بل ظاهر كثير منهم انه لا خلاف فيه وانه من المتلفات و
 الاجامعات بل على غاية المراد انه قد رطب على الاصل
 بل في جامع المقاصد الاجماع عليه ولكن على الكاتب

من

كما اشرنا
 غير واحد منهم
 وما ذكرناه
 في كتابنا
 من احكام الغصب
 التي لعله

في احكام
 العين الثالثة

قال ان تلف المضمون من قيمة او مثله ان رخصه
 وحمله على القيمة فقط كالقطع بعده وعنه ايضا انه قال
 ان استهلك الغاصب العين المضمونة كان ما من له حاجب
 ودفع قيمة كانت له منذ غصبه الى ان يملك او المثل
 لها ان اختارها جها ذلك وقيل ان لا يشعر بالحد
 الامر من المثل والوجه خلافه بل ربما للمصلحة القول
 بالتميز بين الامر من مري وفيه انه ظاهر في تعيين القيمة عليه
 الا مع رخصه الى كذا بالمثل كما هو كذلك في سائر القيميات
 عندهم ولعله لان المتبادر من عدة اليد ونحوه انما هو
 ذلك مع ما في ذم المثل عليه من الضرر في كثير من الاحوال
 والافراد ومع عدم قيام دليل على ضاؤه بالمثل المصطلح عليه
 فيما بين الفقهاء اذ لا نقص عليه لاف الكتاب ولا في السنة
 لا النبوية ولا الامامية والافريقية الى نفس الغصب من
 حيث اجنس لا ترجع الى دليل معتبر وعلى الاقضية في حيث
 المالية اولى بالاعتبار وانما ما دونه لها وآيات الاعتداء
 ونحوه لا دلالة فيها على ذلك خلافا لاجماع المنقول فتدبر
 تسليم اعتبار امتاله انما ينهض فيما اتفق اجمع على انه من
 المثليات عندهم دون غيره مما اختلف فيه وهذا يرجع
 الى عرف عام ولا الى لغة لعدم ثبوت المعنى المصطلح عليه
 فيها كما هو واضح كونه صغف الاستدلال على التخييل

الامر

الامر من بانه الضمان انما هو بان رالمالية ويجعل شدة
 بالقيمة من غير حيف عليه كالمثل فيجوز فيها الحصول براءة
 ذمتها بانه حصل كما قيل وفيه انه قد اشتغلت ذمته
 باليعوض بيقين ولا يقين ببراءته منه الا بادر المثل
 لا اتفاق اجمع على حصول البراءة به الا انه انما يتم بناء على
 مصر الكاتب الى التخييل الزبور واما بناء على مصره لا يقين
 القيمة عليه كما هو ظاهر عبارة فعليه منع ظاهره او ان
 بالمنع ما قيل من ان الغصب منه محقق في الزام الغاصب بالمثل
 او القيمة وعلى الغاصب جابته الى ما يريد منه من عمل يظهر
 آيات الاعتداء ونحوه كما قيل وذلك لظهوره وعدم جوده
 الاعتداء بشاره كما اعندى به عليه واما كيفية ما في هذه
 من المعنى عليه فلا دلالة فيها عليه خلافا للمستفاد منها ومن
 ادلة الضمان انما هو تسلط الغصب منه ونحوه على اقدار ما
 اشتغلت به ذمة الغاصب مثلا كان او قيمة وليس له اقدار
 ذلك منه ويجب على الغاصب في ذلك اليه وان لم يطل له ذلك
 ولا بحث في ذلك وانما البحث هنا في ان ذمته قد اشتغلت
 بالمثل او القيمة بعد القطع بينهما لا بعض معني والواقع
 لا ريب فيه بين احد الامر من الزبور ومن وجه فقد يقال
 بان الاصل انما هو اشتغالها بالمثل العرف لان جواز اخذ الغصب منه

في كل ما يملكه
 من المثل او القيمة
 في كل ما يملكه
 من المثل او القيمة

لأن الأصل الا وهو اشتغالها بالمثل كالبنته الموصية لله

لا في الغاصب بظلالها ولا في وقت
 العلم والآن لم يزل له اخذته منه اذ لا تطل على غير ما شئت
 ذمته كما ما دنته وجماعا او ضرورة وقد يدعي بان
 ذلك في لف لا جماع في الجملة او للمعرفة من المذهب
 فلا يمكن المصير اليه احواله عديمه فتم جتيدا والله اعلم
 وقد يقال بان الاصل انها هو اشتغالها بالقيمة لان
 ذلك هو المتبادر من قاعدة اليد وقاعدة الاتلاف
 ونحوها وهو المستحق ومنه تتبع النقص من الوارثة في
 فان الحيوانات وسائر المهنات بالنقد والتفريط
 ونحوها ولو منع ذلك ايضا وبقي وقال بالمكان
 فلا طريق لها الا الترام والخلق بما يترافى وليس
 لاحد من الزام الاخر بمثل او بقيمة فبما سائر موارد
 التمسك وخال خيال الغاصب بين الامرين لا حاله يعلم
 التمسك عليه مدفع باقتال غير المقتصد منه ايضا لا حاله عدم
 وجوب قبول ما عينه الغاصب له لعدم العلم بكونه حق له
 معناه في ذمته واقفا وانما يجب عليه قبول ما علم بكونه حقيقة
 عديمة فتم جتيدا والله اعلم وانما في يد المالك فهو المشور
 بين الاصحاب كما في المال كونه عديمه فتم جتيدا والله اعلم
 وجب على اريد بالاجزاء كماله كونه الشيء فليعلم ان لا يكون اجبر
 الغاصب قبوله دون العكس كما قبل من

لا تارة هو المكلف بالكونا في غير وقت
 على غير ما عينه الغاصب بين
 اريد بالاجزاء كماله كونه الشيء

ولا صلة برأيه
 ولا صلة على ما عينه
 كما قيل

في يد التمسك

ولا تارة لورث
 المقصود من بين
 وجب على اريد

مثلية لانها مركبة من القشور والالباب والقشور مع اللب
 مختلفان في القيمة وكذا التمر والزبيب لما فيهما من النوى
 والعجى وان اريد بالاجزاء اجزاء الشيء التي يقع عليها
 اسم الجملة فليعلم ان لا يكون الدراهم والدينار مثلية لما
 يقع في القشور من الاختلاف في الوزن وفي الاستدارة و
 الا نحو حجاج ووضح السكة وخفائها ونحو ذلك مما لا يحصى
 يؤثر في القيمة عادة زيادة او نقصانها قبل وقد يقع
 بان مكان ان يرا دبت وقيمة الاجزاء الاجزاء المتبعة
 كالنصف ونحوه كما هو اليك في المحبوب والادمان ونحوها
 فيقال الوزنة بعشرة مثلاً ونصفها بنصفها وثلاثها
 بثلاثها وربعا بربعها وهكذا ومثله في الدراهم والدينار في
 والاختلاف الواقع فيها على نحو الاختلاف في صفات الخطه و
 غير ذلك غير قاصح في المثلية الا حطاحية عند الجميع كما لا يخفى
 على من لاحظ كلامهم وعبارةهم نعم قد يرد عليه ايضا بانه
 لو اتلف عليه غنطه بنصف مثلاً ان يضمن بالجزء وهكذا
 وذلك من عظم على التمسك المقصود منه لا اختلاف القيمة
 اختلافها حاشا وقد يدعي باعتراف المالك في القشور ايضا
 عندهم ولم يرد جوابه اعلم ان المقصود من الشيء هو المثل
 قولهم ان كان شلبا بعض بمثل طاهر فذلك ان لم يكن

عدانها
 محسن
 بالوجه
 الزبيب

يورد

التماسك

مثلية

صريحا فيه واليه ان الشبهة حيث عرف المتكلم بان المتكلم
 الاضواء والمنفعة المتقاربة الصفات فينبغي وقد ورد
 عليها ايضا بان ان اريد به التاوي بالقيمة فالظاهر عدم
 هذه عايشة من الحرف اذا من شئ الا واهله مختلفة
 في القيمة في الجملة مثل الحنطة والشعير وجميع ما يقال بانه
 مثله فان قيل ان حنطة بدي عشرة وقفا اخر
 بدي عشرة ومن وكذا وان اريد به التاوي في الجملة
 فهو في القيمة ايضا موجود مثل الارض والتوب وكذا وان
 اريد به مقدارها في منجولها على محمول وقد يمنع بان
 المراد بالمتكلم انما هو المماثلة في غالب له مدخلية في القيمة في
 المخصوص لا المماثلة في كل وجه المنقذرة غالبا او دائما
 ولا مطلقا المماثلة العرفية الموجودة مع وجود وجه التشبه
 في الجملة وذلك لان المراد لا يكون الا في الاشياء المتماثلة في المتقاربة
 في الصفات والمنافع المعلوم ظاهر في ما ظاهرا ولذا كان احيانا
 قيمتها لعدم معرفة باطنه المختلف اشتدا اختلاف وكذا التوب
 بل الارض التي فيها قطع متي ورات ومنافع مختلفة كل
 الاختلاف باعتبار الاشياء ولو فرض وجود المتكلم المنطبق على
 المتكلم المصطلح عليه في بعض الافراد لم يوافق اطراف قواعد الشئ
 كما قيل وفيه ان يكون المراد ذلك عن بعد صحة التعريف المشهور
 ظاهر وانما لا يشهد باب النقص على سائر التعاريف لان
 المراد بها خلاف ظاهر في مع انه مع تسليم ظهوره في تعريفه

او

او وقيام القرائن على ارادة منه او التزام انه تعريف آخر فقد
 ينكسر عليه بان في الحنطة المتفق على كونها في المتكلمات عدم
 كيف يجعل العلم بباطنها من كونها خبثا او سبالة او متوسطة
 فيها مراتب كثيرة لا تعرف الا بالخبر وكذا معرفة باطن التمر
 من صفاته وكبره وكثرة لحمه وعدمه ونحو ذلك الزبيب
 والشمس ونحو ذلك فلذا انكشف التعصب لها قبل
 اختيارها فلا طريق الى معرفة باطنها غالبا ولو فرض حقا
 فيها درالم يوافق اطراف قواعد الشئ ايضا ودعوت
 جعلها فيها عهدتها مدعيها وقد يعرف المتكلم ايضا بانه
 هو صفات المتكلم والاضواء والمنفعة المتقاربة بالصفات
 وقد يعرف ايضا بانه هو المتساوي اجزائه في الحقيقة الزمنية
 وقد يعرف ايضا بانه لا يختلف اجزائه النوع الواحد في القيمة
 وربما يقف في الجسم والقيمة وقد يعرف ايضا بانه هو الذي كانت
 اجزائه وتعارفت صفاته وقد يعرف ايضا بانه هو الذي كانت
 في الحقيقة ومعظم المنافع والذرات واهله في المنفعة والقيمة
 وزاد بعضهم في الذات لان في الصفات وقد يعرف ايضا
 بانه هو المقدار بالكيل والوزن وقد يعرف ايضا بانه ما يمكن ضبطه
 بكيل او وزن وجاز التسليم فيه وقد يعرف ايضا بانه المقدار

۲۳

كانت نظراته تخرج من الغيب والظلم
الغيبات والظلمات وكان
الغيبات والظلمات وكان
في الظلم والظلم
عالم الغيب والظلم
ولما نهضت العلة
صل التحميس
او للمالك

واقفا وابن ذلك من غير المال كابتداء بيع الامرين حيث
 يكون ما اختاره هو الذي في ذمة الغاصب واقطاعه
 لا يهد عليه ان لم يكن على غيره لوضعه اية الاختاره
 قد يكون موافقا للواقع فيكون هو نفس الحق وقد يكون
 مخالفا له فيكون حجة بدلا عن الحق فلا يبيح على الغاصب بدله
 وفالتمه في ذمته وان قد يبيح عليه الترخي بذلك فمقدمة
 لبرادة ذمته لو لم يسم ببدل الامرين مع ولم يتيسر
 ذمته بوجه آخر فلا حظ وندبر والداعلم ولو كان المتعلق
 عليه معينا ضمنه بمثل لا يبيح لنفس الضرر وعدم اشتغال ذمته
 الغاصب مع اصاله بمرادة ذمته ولا دليل على لزوم دفعه الى
 المفسوخ مع رده الا ان يشاء الغاصب ولا على لزوم دفعه
 مقدار المبيع في القوي كسب القيمة اليه فهو ما اقله يكون
 من التراب الممنوع بان يهدأ ولو تقدر المبيع على الغاصب فيقول
 الى قيمته لانها لم يبدل عنه في هذا الحال في نظرنا فهو جيد
 والله اعلم ولو كان المفسوخ نقدا قد سقط السطو لم يملك
 به او نقص قيمته التي يتهامل بها في نظرنا رضانه بمثل
 القويين كما دلت عليه النصوص المعتبرة الى بقية كتبنا
 والقرض فلا حظ وتامل والله اعلم قال رحمه فان تقدر
 المثل ضمن قيمته يعدم الاقتباس لا يعدم الاعوان

في هذا المثل
 المبيع

اقول

من عبارة القاصد في بيان الترخي
 ان ان يهدى المثل في نظرنا لا يهدى
 في نظرنا ولا يهدى في نظرنا

اقول اما ضمان قيمة المثل حال تقدره فقد قيل بان لا يضمن
 خلافه بل قيل بان لا يضمن لنفس الضرر وبيع التكليف بما لا
 لا يطاق والافراز على الغاصب بتأخير دفعه للمحق الى حاجه
 فتعنت القيمة الزبونية جمعا بين الحقين كما قيل وفيه ولا
 انه ان اريد ضمان القيمة شغل ذمة الغاصب بها فلا
 دليل عليه بل لم يفتقر الى دليل به لا حرج ولا على ارفقلا
 على دعوى الاجماع عليه كما لا يخفى على من لاحظ عباراتهم وان
 اريد به مجرد وجوب دفع القيمة بدلا عن المثل الذي هو في ذمته فقه
 ناس المشهور في حق الغاصب بالاجماع ونفس الضرر المفسوخ
 ولكن في جميع نظر تقدم بثبوت الاجماع على ذلك مع ضمان
 بتأخير حقه الى ان يحصل المثل كما لا يخفى على المتبحر لعباراتهم
 بل فيها ما هو على امر واضح في عدم الوجوب ودعوى القاصد
 من غير الغاصب والحق انه كدعوى قوله اكل مفسوخ دور
 يدل على وجوب رد العين او المثل او القيمة فور اقباضه على حقيق
 فتبوله فورا والا لم يبيح كسبه كما قيل اذ لا يكره ظهوره في تسليم
 وجوده بهذا المثل في وجوب رد نفس المفسوخ والمفسوخ في نفسه
 ووجوب رد العوض حتما هو من دليل آخر كالا جاع على وجوب
 رد المثل على شغل ذمة الغاصب به مع كون التالف مطلقا

واعلم ان مقتضى
 ان لا يضمن المثل بل
 وجوب رد المثل الى
 حيث لو دفعه بعد ذلك
 فلا تعلق له بالذمة
 القيمة واخذ المثل
 ام لا فكل واحد
 من الناحيتين
 له حجة

في هذا المثل
 المبيع

الغاصب

فان لم يمكن من رده اصل لعدم وجوده عنده وعدم
 تمكنه من تحصيله ولو باضاف قيمته لم يجب عليه التمسك الخفيف
 به لا يطاق واحتمال وجوده لانه بسوء افتراءه مخالفا
 لاحول من ينهيا واما تشغل وقتته به فلا مسقط لرجح ملا
 ولا دليل على تبدله بالقيمة لا عقلا ولا شرعا مع امالة عدم
 ورجح فان رخصه جليته بالتأخير ان يتسرع حقيقة فلا
 ينبغي ان يقال ان عدم ربحه وجوب القيمة على الفاضل اذا
 لم يربح بذلك ولا لمصلحة في الفاضل يدفع قيمة
 المثل الذي قد تشغلت وقتته به بدلا عنه معطى كقول
 بدلا عنه اما ان يتسرع المثل في دفعه ويستد القيمة على نحوها
 اجماعا كما هو بعيدا فلا دليل على الاول ويصح بين المحققين
 ونفق القدر بينهما في حاشي بذكر فلا يجنب الزيادة عليه
 للاصل وعينه ودعوى الاجماع على خلافه عمدتها على مدتها
 فتدعيته والله اعلم بتسليم الاول ظاهر الحق ونحو عدم الفرق
 بين عدم وجود المثل حين التكليف وبين وجوده حينه ثم
 تجد بعد ذلك عدم مشمول التقدير للصورتين لغة وعرفا
 ولكن عن الفاضل وجماعة فقهاء الحكم على الثاني وان الاول
 يعني

عنه

يضمن فيه المفروض بقيمة لعدم وجود المثل له كى
 تشغل به وقتته الفاضل بموجب تلف المفروض فلا
 تشغل في الا بقيمة ابتداء كما قيل ولكنه لا يجوز فيها
 فتدعيته والله اعلم الثاني ان الظاهر لزوم المثل على الفاضل
 بموجب تمكنه منه مطلقا ولو لم يوجد البدل وما يقرضه
 فيجب عليه من الاماكن البعيدة مقدمة لاسرار وقتته كما في
 نظائره ولكن في المالك وغيره كما في التذكرة وجامع
 المقاصد وغيرهما عدم وجوب ذلك في ما ذكره وتفقد
 المسلم في الآلة وغيره لوضوح الفرق بينهما لا نظار
 اطلاق عقد التمسك الى المتعارف بين المتعاملين به
 بخلاف الغصب فانه لا يطلق فيه بغير ذلك كذا في
 به بعضهم فلا معارضة لقا عدة المقدمة اجماعا
 ونحوه والضرر والضرر اخرج غير مائة منها من بعد ان
 كان هو الذي دخل على نفسه في كونه تلف المفروض الذي يجب
 رده وان كان في مكان بعيد ودعوى الفاضل في رده
 هو الاجماع وانه لو لاه لم يردده اليه نفس القدر ونحوه

فقد جئنا والله اعلم وأما كون القيمة حين الاقتباس في الموقوف
ينشأ بل لعل عليه إجماعنا كما هو ظاهر كثير من العبارات لأن
ذلك هو وقت اداء الحق لما عليه فترد الزمة التي يجب
في مثل وتكون القيمة التي قد دفعها إلى المالكين لا عنه
وهو جئنا مع رضا المالكين لك على نحو الوفاء بغير اجتناس
بالقولين وذلك هو القالب وقد ينزل عليه اطلاق
كلامهم وحق فليس الرجوع عليه في مثل بعد ذلك
وأما مع عدم رفاه بذلك وإنما ينضم منه بدلا عن تأخير فقه
إلا أنه يمكن منه فلا بعد أن له ذلك لا حالة عدم المعاوضة
الشرعية القهرية ودعوى الإجماع على خلافه عموما على ما
بعد قلة المتفرقين لذلك وعدم معرفة الخلاف فيه بل أو
عدم اختلاف فيه ليس من الإجماع القهر عندنا كما هو محقق
ودعوى أنه المالك ليس له إلا القبر إلى جعل المثل أو
الرفق بالوفاء وليس له أن يبدل أن يخرجه فقه أن الموقف
على ما له يقتضيه أنه له ذلك كما ذكره في بدل أميلولة فلاحظ
وتأمل والله اعلم وعن الأيضاح أن الألف في خاتمة القصة
هو وقت الغصب والوقت رفع القيمة لتوقف يقين البراءة

عليه

عليه واخذنا له بأشق الأحوال كما قبل رقبته معارض ظاهر
والأصل مقدم على الاقليات وإن كان ذلك مخصوصا
عدم العثور على موافق له كما عرفت به بعضهم أنه لا يفي
لأن القيمة لا تكون المخصص في المشتريات المصروفة بمثلها
وإنما تنفع القيمة بعد تلف العين وتقدر المثل والتزام وجوب
رفع أعلى القيمة في لا يرجع إلى مدرك معتبر فلاحظ وتدبر
والله اعلم وقد يقال بخلاف القيمة وقت الاعوان بل عن
المفاتيح حكايته قولاً لأنه هو وقت الانتقال إليها وضعف
لأنه لو كان كذلك لم يجب عليه تسليم المثل لو عكس منه بعد ذلك
لأنه لا يستقر القيمة والذمة والأصل بقائها والتأويل كما
قطعه بعضهم اللهم إلا أن يمنع استقراركم فيها ويدعونها
بعد وجوب المثل بعده كما في نظائره ولكن قد يدفع بأن
أهالة البقاء كافية وإشبات ذلك لهم ودعوى العلم بعدة
على مدعيها ثم قد يمنع أهل الانتقال إليها وليتم بوجوب
دفعها عن المثل الذموي والذمة على نحو ما مر من الوجهين لأن
المنطوق فيها كما هو واضح فتجدا والله اعلم ويحمل حمانه لا على
القيمة في يوم الغصب إلا التلف ولا اعتبار بزيادة قيمة الأشياء
لأن الواجب هو المثل مع وجوده عند الوفاء في فقد عند

قبل

يجزى محرم لا مثل له فوجب القيمة ولأن الله لا يفتقر إلى المك
هو نفس المصوب لا مثله فله قيمة نفس المصوب لا قيمة مثله
كما قيل وضعفه على من وجهه شيء لا يوجب على ذوالالبصائر
حقا والله أعلم ويحتمل ضارة لا على قيم المثل من يوم التلف
القيمة التعذر لأن الواجب على الغائب إنما هو المثل عند
تلف المصوب فهو الذي في ذمة الغائب فلي تعدل بتقل
الحكم إلى قيمته ولا وجه للرجوع إلى قيمة المصوب فإذا تقل
الفرق إلى قيمته وجب على قيمته على نفس المصوب وضعفه
كما قيل لزوم أعلى قيم المثل من حين التعذر لا حين دفع القيمة
لأن التعذر هو وقت العدول عن المثل إلى القيمة فيقبر
الأعلى منه كما قيل وكما قيل لزوم أعلى القيم من وقت تلف
الوقت التعذر لأن وجود المثل كغيره عيني المصوب
أنه كان ما مورأ بتسلم المثل كما كان ما مورأ بترك العين فإذا
لم يفعل غريم اقتصر قيمته في المدة على نحو القيمة ولا نظر
إلا ما بعد التعذر لا نظر إلا ما بعد تلف المصوب في القيمة
كما قيل لا غير ذلك من الدقائبات التي لا تمتد مهلة التسليم
لها بعد عدم رجوعها إلى مدرك شرعي ولا عبرة بالاعت
عندنا فتمت جديا والله أعلم ويحتمل لزوم أقل القيم في جميع هذه
الاحتمالات افتقار على المتيقن ونفيا للزائد بالاصل المقم

على

على الاحتمال فافهم أن ذلك فتم جديا والله أعلم وقال كس
وغيره أنه لو غرم قيمة المثل ثم قدر عليه لم يرد القيمة فلا
ما لو قدر على العين بعد دفع القيمة والفرق بينهما أن المثل إنما
وجب بتعذر البذل والتعذر باق فلا يثبت فيه الاسترداد
بخلاف ما لو قدر على العين فإن القيمة إنما كانت التمسك لونه فإذا
قدر على العين الحق وجب الاسترداد لأن دفع القيمة إنما كان
للمحافظة على حق المصوب منه وقد قدر عليه بأن دفع القيمة
بما قد يكون للمحافظة على حقه أيضا لا أنها عوض شرعي فتم
عليه فإنه لا دليل على إبطاله بحالة عدمه وهو لا يراجع عليه
عقدها كما مدعى ثم لو رخص المالك كما كسب بها كان من الوفاء
بغير اجتناب بالتراضي ولا اشتكال فيه ومثله قد جرح العيان اليق
باجراء عقدها أو معاطاة أو نحو ذلك لأن دائرة الرضا
عن المثل بالقيمة أوسع من ذلك كفاية مطلق الرضا بها فلو
دفع من عليه الحق كما يجوز إبرائها منه بخلاف العيان فإنه لا يجوز عليها
الاسترخاء كما هو محذور فمحملة فلا حظ وتامل والله أعلم قال
ولو اعوض فحكم بحكم بالقيمة فسادت أو نفقت
لم يلزم ما حكم به أحكام وحكم بالقيمة وقت تسليمها
لأن الثابت في الذمة ليس إلا المثل أقول

بغير عوض

لا ينبغي ان يملك في تلك الحالة عدم الحيا الحق بما حكم به الحاكم بل عليه
تقدير الحكم به اذ اقرض بتصور الزامه بدفع القيمة عند طلب
المالك لحقه وحيث ان ادعى ان المالك صالحيته التي امر بها ورض
سراية ومنت من المثل بقبوله غير فورا فلا تقدر الزيادة
او النقص بعد على وجه يترتب عليه حكم لعدم بقا الحق
له على المالك في عدم حق للمالك عليه احلا وان تقرر الا اذا
فقد تزيد القيمة او تنقص ولا اثر لحكم الحاكم في ضبط القيمة
التي قد حكم بها لانها انما كانت من جهة الوقت لا من جهة حكم
الحاكم بها اذ لا اثر له في تبديل المثل الذي في القيمة بالقيمة بل ان
باق في حاله ولا تبدل بالقيمة الا بالترخا به بعد التسليم
لها والا لم يجر المثل بعد حصوله لانه الذي في مشغولة به وانه
وذلك ما طرأ قطعا او اجما فقد يقال بان لا نظن التزام اخم
بذلك الموضوع ضعف وكنت فيه ان لا نفرض خصم في ذلك
ولعله من العامة الذين يترمون بان الحكم يبدل الكو فوعات
التي مرجية الا ان قد يكترمون بذلك لغم وعي الشيخ ان له
المطالبة بقيمة يوم القبض ولا اعتبار بحكم الحاكم به والامر بالمسلم
بقيجات الاول لو انلف المالك ثوبا وظهر به الا ان
فمنه مكان الا خلاف فقد يقال بان له الزامه به فذلك
وان كان هو فيه على قيمة من كان الغصب وكان حمله
يحتاج الى مؤنة كثيرة وفاقا لما في الحق والاصل وولده

والشهاد

والشهاد والمحقق ان لا وعينه محققين عليه بانه هو الذي
يقضي عليه على الاسلام والادلة واصل الذهب وباقه وجبة
رذ المظلة فوري ولا اثر مصلية من هو حقيق بان قد اخذ
باشق الاحوال كما اشتهر فكلهم ويعدم تسلط الناس على ماله
ان ملته لما في قيمة الفاصد غيره وبان ذلك لو نقل الى
المغصوب الى مكان بعيد تزيد فيه قيمة زيادة كثيرة فانه
لا ريب ان للمالك اخذ منه فيه ويجب عليه دفعها اليه فورا
ولا يلتفت الى مشتقة حمل وبذل الاموال نسبة قطعا بل انما
او ضرورة ولا فرق بين وبين المثل الزبور عند ان مل ودعوى
ان ذلك ضرر على الغاصب ولا ضرر ولا ضرر في الاسلام بدفعها
انه هو الذي قد ادخل على نفسه انه قد يعارض به المالك لانه
بما في حقه وعدم جواز مطالبة به مع تمكن الغاصب من دفعه
بنفسه ولو باضاف قيمة في مكان الغصب مع تمكنه من دفعه
كذلك ولا ريب في ان مراعاة ضرره اولى من مراعاة ضرر
الغاصب اولى بالمنع ما قيل من ان المكان له به خلية في الملكية
فلا تكون الخطأ والمكان الذي ظفر به مثلا للخطأ في مكانه فيها
بل في اربهم الاجماع على عدمها هذا ولكن عن البسوط انه اذا
اخلف القيمة فلما كان قيمة في يده الغصب في يده من يصل
اليه ليستوفي ذلك منه للضرر المنفق وكفه عن القفر وان ف

وقد يورد عليه بأنه منافع لغزبية الحق وبأنه خير الادوية
 المظلمة من غير ما الى ذلك والعز لا يزال بالقدر بل قيل بأنه اذا
 تغار عن العز ان فالتر مع لنظر من المالك اذا العز المنطق
 انه هو من شترج الحق والحق صبا هو الذي قد اذ غلبه على
 الى غير ذلك مما تر فلا حظ وتنبه والله اعلم الثاني لو كان المثل
 في المكان الذي ظفر به المالك قبل قيمة من مكان الغصب فبذلك
 انما صلب فقد قيل بوجوب قبوله عليه على ما هو العاين مع وجوده
 في ذلك المكان لانه حقه وما له وفي بقائه وقيمة التي حصر
 عليه وهو منقضية ورواية كما قيل وقد قيل بعدم وجوبه
 كما هو صريح بعضهم للاصل ولان ذلك حقه فله فيه خضوعا
 مع تفرقة بذلك مع ان مراعاة اولى من التي صلب كما هو
 فتم جبا والله اعلم الثالث لو فزع المثل عن الما لية فزمان
 او مكان وقد ط لب المالك فيه برز حقه اليه ففقد قيل
 بوجوب دفعه الى المالك وانه لا يستقل الى القيمة في مكان
 الغصب او زمانه او غيرهما من الزمان والاماكن التي هي
 له فيها قيمة ولو قليلة للاصل ولا إطلاق معقد الاجماع
 والفتاوى على وجوب المثل في المثل من دون تفاوت في
 الزمان والمكان ولا إطلاق النص بوجوب المثل في المثل
 كما قيل ولان ذلك من التلف على المالك على نحو ما لو كانت

عليه

على الغصب باقية عنده فدفعها الى المالك في مكان
 او مكان لا قيمة لها فيه فانه لا فرق بينهما معتد به قاضيا
 باختلاف حكمها شرعا ولكن في القواعد انه يحتمل ذلك و
 يحتمل ان عليه قيمة المثل في ذلك الزمان او المكان وعلى
 الدروس قوة اننا وعن جاب المصنف منه الا انها
 وعرض وانه لا يحيد عنه وعن التذكرة والافراج فيه
 وقد يستدل عليه بأنه لا قيمة له احلا كما هو المعروف فيخرج
 ح عن كونه واجبا فتعين بذلك القيمة في مكان المتكوف
 او زمانه فلم يبق فيه قيمة وان قلت فالمثل باق على حاله
 كما لقى عليه كثر منهم الا ان المانع لوجوبه عن الوجوب يظهر
 فتدبر وقد يقال بأنه يجب على الغاصب قيمة او الزمان
 الى المكان الذي لا قيمة له فيه لا حالة براءة وقيمة الزمان
 عليها بعد تسليم الانتقل الى القيمة حين فزوجه عن الما لية
 كما هو الفروض لالان تلك القيمة القليلة في ذلك المكان
 قد جعلها الشارع بدلا عن المثل الذي في الزمان لعدم الدليل
 على ذلك فانه لا يستظهر بل قيل بان المثل في زمان المثل
 في ذلك المكان لا قيمة فيه وهو جدي مع صرايح ذلك الى
 الوصول اليه واما مع مطابقة جقة والمكان الذي لا قيمة

له فيه ومع وجوب رقة عليه فيه فلا طريق للغائب
 الا دفع المثل الذي لا قيمة له فيه لو رد قيمته في مكان
 الغيب او مطلقا مع تسليم بطلان الاول ولما لم يكن
 دليل على بقيي قيمة مكان الغيب وكذا تعين الزام
 وجوب قيمته في الجملة فان اردت بهي قيم كثيرة قلنا
 لا ارم والزائد عليه منقضي الاصل في ذلك انه وقيل
 انه لما كان مثله في الشط لا قيمة له في الاول الى قيمة
 مثله الاخر غير معقول فتعيق الرجوع الى قيمة عين
 المخصوصة في مكانه او مكانه يعيق انه لا دليل عليها بل ظاهر
 الادلة خلافه لوضوح اشتغال الذمة بالمثل حال تلف
 وان اختلف باختلاف الماكنه والامكنة والقيمة ولا
 دليل على دعوى اشتغال ذمة الغائب بالقيمة بل مقتضى
 الاصل خلافه كما قيل اللهم الا ان يدفعه بما قيل فيه ان
 الفان حقيقة انما هو بالقيمة او بالمثل والمالية والمقدور
 انه لا مالية والمثل بها فلا يتحقق به الفان كما لا يتحقق
 فيه سائر المعاديات كما قيل ولو كان قد يتبع عنه بان ذلك
 مع تسليمه ونفسه مما يمنع من ابتداء الفان والقيمت
 لا عن استدامته فيها ولا في المشتريات التي لم يمتد له

الاية

٢ مكان ص
 الايمان المقصودة التي تتردى الى اربابها في مكان او
 لا قيمة لها فيه بخلاف غيبها او زمانه والضرر على المالك
 مشترك بينهما كما هو واضح كوضوح ان للمالك الاستماع من
 قوله مع بذل الغائب للملاهي ان لم يمتد الى العارض معه
 ان شئت فقل ادلة وجوب قول الحق من هو عليه لمثل
 الغائب في مثل هذا كما يظهر مما مر في هذا ما هو اقل
 قيمة من مكان الغيب بل الماكن او طم منه بعدم القبول
 قطعا فلا حظ وشبه والله الرابع قال الفاضل في التذكرة
 ومما غرم الغائب المثل المثل للقيمة عند اموال
 المثل ثم وجد المثل قبل المالك فله القيمة وطلب المثل الاثر
 المثل المنع لبرائة ذمة الغائب باءا بدل المثل فلا تقوم الذمة
 مشغولة بالبدل كما لو قام الفقير بشي من كفاية ثم استطاع
 العتق بخلاف لو غرم بئمة العبد مثلاً ثم وجدته لان القيمة
 ليست بدلاً عن العبد حقيقة وانما هي حوزة للمجملولة
 ولان العبد عين حق المخصوص منه والمثل بدل
 حقه ولا يلزم من تمكن المالك من الرجوع الى عين حقه
 تمكنه من الرجوع الى بدل حقه وفيه ايضاً انه لو اقد
 القيمة في غير محل التلف ثم تراجع فيه قيل للمالك

رآه القيمة وطلب المتل وهل لها جهة شروا والقيمة
وبذل المتل فيه الوجهان فيما اذا غرم القيمة لا عوار المتل
القيمة ذلك مما فيها وفي غير ذلك مما يلزمه نظر او منع او
مصادرة والوجه التفصيل بين رآه المتل بالبدلية
المطلقة كما هو القلب فترأه القيمة الفاضلة منه وبين رآه
بدلا عن غيره حقيقة على نحو ما يرفع نفس المقصوب اليه فلا
تبرأ ذمة المتل كما لا يملك العاين بدفع قيمته والفرق بينهما
بالاحالة والبدلية والجزئية والكيفية ونحوهما غير فاضل
بالفرق بينهما في الحكم ودفع الإجماع المركب بطلان
التفصيل المزبور عندها على ما مدعيها فهو جامع قريب حمل
كلمات القائلين بالمنع على الشق الأول كما هو غير بعيد
حمالة على القلب فتم جيدا والله اعلم قال مرة وان
لم يكن مثلينا ضمن قيمته يوم غصبه وهو
اختيار الأكثر وقال في المبسوط والمخالف
يضمن اعلى القيمة من حين الفصل الى حين
التلف وهو حسن ولا عبرة بمن ياد القيمة
ولا نقصانها بعد ذلك على ترادف الاول
لا خلاف فضاء غير المتل بقيمته بل الاجماع بقسميه
لان ذلك هو المتبادر من اولى الفان عرفا ولغة ولان
قيمة

٢٥٠

٢٥٠

قيمة الشيء اقرب اليه من المالية التي هي المناط والقياسات
ولبثوتة في موارد كثيرة كالبيع والهباء مع عدم القول بالفضل
بينها وبين غيره من سائر القيمات التي ليس لعقلا اهل
العرف طريق للحكم بالساواة فيما له مدخلية في القيمة فضا
الذاتية والصف كقول مؤيد ذلك بعدم العتق على
وذلك اصلا وعبارة الكاتب غير ظاهرة في القيمة وكذا
ما سبق من المصداق وغيره من وفاء المقترض بمثل العرف
فان ذلك ليس من الفان المحقق احلا وانما هو من الوفاء
عما اشتغلت به ذمته على نحو السلم والامانة ورد عنه من
ضمان الاثر بمثل وضمان الطعام المطبوخ بمثل علم ثبت
عندها والرد في خلاف ما رواه وعمل به مع امكان
حملة على صيغة علمه ببر من المضمون له بالمثل العرف عن القيمة
التي هي حقيقة فزعة الفان او على صيغة تحقق الملكية
الحقيقية فيها كقول الامام سهل والله اعلم تنبيه لولم يعلم
كون الشيء المتلف قيميا او مثليا ففضا نه بقيمته او
بمثله القور بحيث يلزم بذلك شرعا اخذ او دفعها
من احواله الفان بالقيمة ومن عموما الفان بالمثل القور
كالايات ونحو ذلك فيل والاحوط ترا فيها باحدا وان

لم يرضوا على ذلك وقف لوفاء على حصولها او على
 رفضها حسب الحق باعدها فيجب على الاضراجا بته
 مقدمة لا داء الحق الواجب عليه فورا بمجرد
 مطالبة ما حبه به ولا يجب عليه قبول ما يخاف من
 عليه الحق للاصل وعنده وانما يجب عليه قبول نفس حقه
 المعلوم مع دفعه اليه كما في نظائره فتم جيدا والله اعلم
 واما وقت القيمة فقد اختلفوا فيه على احوال ووجوه
 وقد نقص كثير منهم على ان القيمة يوم غصبه من المقتد
 والمراسم وموضع الميسر والنهاية والنافع وكشف
 الرموز بل والخبر والارشاد ونحوها كما قيل وعن الخبر
 انه من باب الاكثر لانه اول وقت دخول المقتد في غصبه
 الغاصب وضائه والظاهر انما هو القيمة فيضمن الغصب
 حالة ابتداءه كما قيل وقد يورده عليه بان الحكم بضائه
 انما هو بمعنى انه لو تلف لو غصب القيمة بدلها لانه
 يجب قيمته حتى فان الواجب ما دامت العين قيمة
 انما هو رد ولا تتقبل الا القيمة الا مع التلف فلا
 يلزم من الحكم بضائه على هذا الوجه اعتبار بقيمة ذلك
 الوقت كما هو واضح باطلا ما قيل وقد يستدل عليه بجمع
 اباؤنا

الى ولا الدال على ضائه قيمة البطل يوم من لفته وانه
 وتقدم فيه وذلك هو يوم الغصب كما قيل في رواية
 الاثرية وبها مع والقواعد والخبر والافاض وغيره
 وهو قيمة المثل وكذا الاجارة بل في المثل كالمستند
 الا الاكثر بل ربما استلزم المشهور ولكن المانع له لانه
 على ذلك مستظهر بل لعله على هر فعدمه كما اعترف به كثير
 منهم اذ قد يستظهر منه تعلق يوم من لفته بالبطل المدلول
 عليه بقوله نعم فيكون المثل يملك يوم من لفته قيمة
 البطل لو عطلت بمعنى انها تتعلق بملك في ذلك اليوم
 وقع تحت القيمة ووقتها غير مبين فيه فلا ينافي ما قل
 ضائه بقيمة يوم التلف او على القيمة او غيره ذلك
 كما هو واضح وقد يستشهد على ارادة ذلك بقوله عليك
 قيمة ما يبي القيمة والعيب يوم ترويه عليه في تظاير
 فاعتبار القيمة يوم الرد لا يوم الغصب وعدم القائل
 بذلك غير مناف للشهادة المزبورة على نفس ارادة يوم
 الغصب كما قيل ولكنه في غير محله اذ لا عبرة بان يجمع
 سنة ورواية وعدم العمل به او في لفته للاجتماع المركب او
 البسيط كما هو واضح هذا مع ان بعض نسخ التمهيدية

خال عن لفظ يوم وج فستقط الشبهة الزبورية وما
 تقدير وجوده في فائدة النسخ المعتبرة فقد تكون منطق
 بعلمك فلا يكون يوم الزمان طال للقيمة ولا يكون
 هذا الخبر متصرفا لوقتها اعلا فتدبر هذا مع ان مورد
 التقدي والعيان المستجرة ولا قطع بعدم الفرق بينها
 وبين غيره ولا اجماع على عدم الفرق لا يتحقق من
 لاحظ كلامهم فكتب بالاجارة والغصب في غيرهما
 مع قرب حمل على صورة عدم تقويت قيمة البطل
 من حيث الكثرة الى صيرورة او تلفه كما يشهد له
 اقامة البينة على ذلك والعمل بمقتضاها وج فلا يكون
 متصرفا لصورة اختلاف القيمة بحسب اختلاف الاوقات
 فلا يكون ثبوتها لاحد ما اعلا فتم حيث لا علم ولا
 وقد يستدل عليه ايضا بنسخ القيمة يوم الغصب في
 الفرع الى ذلك مع فرض فلة القيمة يوم التلف كما قيل
 وضعفها من ظاهر كما لا يتحقق زوالها ثمة جتدا
 والله اعلم وقيل بخلافه على القيمة من غير الغصب الى
 حين التلف كما عن المبسوط واختلف والناية والوسيلة
 والقيمة والسرارة والايضا والقيمة والمقتصر والنفقة
 وشرح الارشاد الى ذلك والرفقة والكفاية والدرى
 وغيره

وغيره وان كان في بعضها على اشكال ونحوه بل ربما نسب
 الاشهر او الاكثر الى المشهور بل الى اعلانا وقد يستدل
 عليهم ذلك بانه النسب بمقتضى الفاضل الموافق
 الاحوال وبانه مضمون عليه جميع احواله الى منها حاله اعلى
 القيم وبانه لو تلف فيها لزمه قضاها فكذا بعده وبالاية
 اللازم وانما ذلك بنظر الفرع الى كذا لا غير ذلك
 مما هو واضح الضعف كما اشرقت كثير منهم وقالوا كذا
 وغيره ان العدة انما بدلالة هو ابي ولا يدعي ذلك
 قيل ولعله لقوله او لينا صاحب الكيفيل بشهود الخ
 اولان يوم خالفته متعلق بيلزمك فيكون المانع ان
 ابتداء الفاضل من ذلك اليوم الى يوم التلف فيضحي الا على
 منزع بل وكذا الوجهل متعلقا بالقيمة يكون المراد منه ذلك
 ايضا لعدم معقولية خزان القيمة مع وجود العين فيكون
 احوال انه لزمه القيمة مع الغصب من يوم المني لقة الى يوم
 التلف فيندرج فيها على القيم فيكون لازما عليه فاذا ثبت
 ذلك في مورد شت من طريق اول قطعك قيل ولكن
 المانع لذلك كله مستظهر بل لا اشعار فيه بشيء من ذلك كما عرفت
 به بعضهم خصوصا مع الاعتراف بدلالة خزان قيمة يوم المني لقة

والغضب كما وقع لنا الشهيد وغيره ودعواؤه قد
 على ذلك وعلى قيمة يوم الرد ويوم حدوث العيب ويوم
 الاكثر ولا يتم امثال ذلك الا باواء الاعلى من ذلك كله
 يدفعها الله مع تسليم ذلك كله فلا ريب في كون المورد
 من موارد جريان الاصل لان موارد في عدة الشغل
 كما هو واضح فتم جسد الله اعلم وقيل باعتبار قيمة يوم
 التلف كما عن القاض والمصلحة والفصل فجملة من
 كنهه والشهيد والمقدار والمحقق التز والمقدس
 وغيرهم بل نسبة الشهيد الى الاكثر لان يوم التلف
 هو يوم الانتقال الى القيمة والآف قبله مكلف بترك
 العين من غير ضمان لنقص القيمة التوفيق اجماعا
 واحتمال عدم الانتقال الى القيمة حين التلف وان
 كان هو وقت الانتقال الى مطلق القيمة المحتمل
 قيمة يوم الغصب قيمة يوم التلف والاعلى منها او
 غير ذلك مقتضى بان التلف في من ادلة الضمان
 وان دية انما هو شغل ذمة الغصب والقاض
 بقيمة يوم التلف وان الدية التي هي الغاية والنهي
 وغيره لا يقدح عرفا الا بذلك كما ان البدلية المعروفة
 لغة وعرفا وشرا لا يتحقق الا بذلك لا بالقيمة ان
 عليها

في القول بالاعمال
 في يوم التلف

عليها كقول ذلك لان القيمة فوق التلف من
 فقد عوف عن العين ولذا لو وقع اليه في ذلك
 الوقت قبل تلفها لم يثبت ذمته من المظلمة قطعا فكذا
 لو دفع قيمتها في ذلك الوقت بعد تلفها فيه لا في وجهها
 المالية الى المالك طواف الحق ورتبه الى صاحبها
 وشرا كما قبل وضغطه خاها وليس في الادلة الشرعية
 لفظ ينافي منه ذلك بحيث يكون حجة شرعية بتعيين
 العمل بها وانما المعلوم اجماعا انما هو الانتقال بعد تلف
 الى القيمة في الجملة بدلا عن العين وذلك لا يقتض
 تعيين قيمة يوم التلف او قيمة يوم الغصب اعلى
 القيم او اقلها او غير ذلك والمرجع في ذلك انما هو
 الى الاصول والقواعد وقد تبين من ذلك كله ان
 مقتضى الاصول لزوم الاقل وتجاوز الاجزاء المركب
 على عدمه عهدتها على مدعيها كدعوى الخصم عنها بالاختلاف
 ونظر الضرر ونحوها مما سبق نعم قد يدعى ان القيمة
 تفيد قيمة يوم التلف لان المتأثر منه انما يلزم من
 يوم المتأثرة قيمة البطل عند عطية الا ان التبادر

الزبور ممنوع بل لعل المتبدر منه انه يلزم من يوم قيمة
البغلي لو عطف فكانت موقال الوعظ لربك فعلا
قيمة يوم العطف في يوم الغضب اعلى القيم او
اقلها ولا دلالة فيه على تعيين شيء من ذلك بعد ذلك
بل قد يدعى عدم امكان تعلق الظرف بملك لان
لفظ بغل مضاف الى يوم فالقيمة فلا يكون متعلقا
بملك اعلا كما قيل الا ان ذلك يقتضي ان مخالف
القيمة كافة المحققين والفقهاء لانهم قد روه بالالف
واللام او بدونها منون متكررا ولم يروه احد منهم
بدونها مضافا غير متعلق لا يفرغ من حفظ كتبهم
والفقه فلا حظ ولا تفعل والله اعلم واحتمل او قيل
بفان اعلى القيم في يوم الغضب في يوم الرد كما هو محتمل
المتمين بل ربما نسب اليه المصداق اليه بعض من تاجر
لفظ المزول لان القيمة مضمون بمثل القدر فيمنع تعلقه
ببعض مثله وح فتنقير قيمة اليوم الرد ولكن
ان الاجماع المحكي عموما او خصوصا على عدم ضمان القيمة
السوقية يدفع هذا الوجه المنسحب عليه هذا القول مضاف الى
شدوده ونادرة القائل به اذ لم يحك القول به الا
عن المصنف واحد قوله وكافة الاصل على خلافه لان

الواجب

الواجب هو القيمة فمنع حكمها استقرت ولا عبرة بزيادة
القيمة ولا نقصانها بعد التلف وفيه ان ذلك لا يتم
على تقدير ضمانه بالقيمة ولكن المصنف قد منع من ذلك
يلزم بضمانه بمثل القدر فيخرج ضمانه بالقيمة العليا
الما زمان الرد فيمنع منه الشهادان وغيرهما ولكن
تسليم من نفسه قد يخرج ضمانه لنقص المثل بعد التلف ولا
يتعلق القيمة مع امكانه نعم لو قلنا المثل التامة الانتقال
الى القيمة او الى اعلى قيمة الما زمان الرد في طلاقه في غير
محله هذا وفي الرافعي ان السنة محل شك والاحاطة
بقيمة المصنف المسمى بالمصنف لكن على سبيل التيسير واما
الاحاطة الواجب فيمنع البراءة البقية عما استقلت
الذمة فحققت المصنف القول ان لا وانما لم يجب الاحاطة
في الوجه الرابع في جريان دليله في ظهور الاجماع من الكل
على خلافه وقد ورد عليه منع وجوب الاحاطة في مظهر الوضع
دوران الامر بين التكليف بالاقل او بالاكثرو ذلك من
موارد الامل عندهم ولو سلمنا ذلك لكان المصنف الزوم ان
بالرابع اعظم اذ لا اجماع بسيط على خلافه قطعا خصوصا
بعد انشؤ الوجه والاقوال وبعد تردد المصنف فيه فاحتمل

النفع وبعد مهي بعض الانفل اليه وعدم العشرة
 على شدة رغبة المصطفى في غنى قاضي بالاجماع على خلافه
 كما هو واضح ودعوى ان الحالة عدم وصول الحق الى تحقيق
 والحالة عدم براءة الظالم من مظلمته يعارضان حالة
 البراءة من الزائد فلهذا لا تعارض بينهما احكام لان
 الاقل المدفع الى المذهب منه حق له فقط وقد وصل
 اليه فلا وقع للحالة لعدم فيه ولم يعلم بثبوت حق آخر
 له على الغائب كي يستوفيه ويكون الاصل عدم وصوله
 الى صاحبه كما هو واضح كوضع سقوط ما قيل من ان اصل البراءة
 لا يستحق قيمة يوم التلف اذ لعله يوافق قيمة يوم
 الغيبة لا باس بالتراتبية التي سبق وادعى بالتقدم
 ما قيل من تعين اعلى القيمة لقيمة الظلم به من جهة موروثة
 بين الاصل بقرانه لم يذكر لزوم قيمة يوم التلف بها
 عند العدة ما لا يخرجهم فضلا عن كونه قول كثير منهم
 لاكثرهم وان كان هو لا بأس به بناء على اعتبار مطلق الظلم
 كما هو حجة شذذ من التكمالات ان يمنع حصوله ايضا فاعلم
 جيته والله اعلم تكبير فتلخص بغير منهم على ان هذا الخلاف
 انما هو في خلاف القيمة التوقفية واما اختلافها من جهة
 النقص الحادث ببعض العيوب فلا ريب ففانه لا
 لا ارش

يترك

لا ارش على الاجماع بقضية عليه وصح الى ولادنا طبق به
 كعدم اذلة الفان ان مدة تلف الكل والبعض الفقة
 وحق فان رد المصوب مع ارش فلا بحث وان رد
 ارش وبقر المصوب فيها عنه حث تلف ضمن قيمته
 يوم تلفه او اعلى القيمة التوقفية من حين تعين الحق
 تلفه او اقلها كك ولا على ان الفان قيمته يوم غيبة الذي
 قد كان فيه صحي وقد وصل اليه ارش عليه وان لم يرد
 اليه الارش حث تلف فيه فالتجوز في الاشياء اليه
 لا استقراره ففانه قبل التلف مع قيمته معيار حين
 تلفه او الاعلى او الاقل كما سبق او دفع قيمته صحي حيث
 لا تفاوت بينهما اهلا ولكن في المالك وغيره ان محل
 يختلف اذ انما ان اختلاف القيمة مستند الى قيمة يكون
 مع بقا العين ببالا اما اذا استند نقص القيمة الى نقص
 في العين ثم تلفت فان الاعلى مضمون اتفاقا لان ترك
 الجزء الثاني مضمون بقيمة يوم تلفه كالفان الجملة بخلاف
 زيادة السوق وكان مراد الفان ارش النقص وقيمة
 العين حال التلف كما قيل وفيه ان فانه الارش غير مستلزم

وان يثبت كذا

لهما الا على واما الا ان يراد به محو ذلك في محي
 والا يسهل والله اعلم قال في الفضة والذهب
 يضمنان بنقد البلد كما لو ائلف ما لا
 مثله له اقول المشهور في المالك وغيره انهما من
 المتكليات مطلقا وان كانا غير مسكوكين سواء كانا مبيعين
 ام لا لان اجزائهما لا تختلف في القيمة اما مطلقا
 او مع تفاوت صفاته ويمكن جريانه على باقي التعريفات
 لانه موزون ويصح السلم فيه ويجوز بيع بعضه ببعضه
 ولا فرق فيه بين المضروب وغيره اذ لم يكن فيه صفة
 او كانت محترقة كما قيل وعن الشيخ انها قيمية لوجوبها
 عن التعريف المعروف الذي اختاره في المبسوط ٢٤
 لاختلاف المضروب من الصفات الموجبة لاختلاف
 القيمة فلا يندرج في تعريف المتكليات الذي هو ما في
 اجزائه كما سبق أولا حالة الضمان بالقيمة الا مع الاجماع
 على كون نحو المذهب مثليا فيضمن بمثله او على ضاهة
 بالمثل القوي وان كان قيمية ولا اجماع هنا قطعا لا
 على الوجه الثاني كما لا يخفى على المتتبعين لطلبهم ودعوى
 القطع بقدم الفرق بين الذهب والفضة وبين اعيان
 ونحوها ما اجمعوا على كونها متكليات وعلى ضاهتها بمثلها

١٢ على الوجه
 الاول وفي

من صنفها ونحوها عهدتها على مدتها فمضاهيها في
 من انه اذا غصب ما لا مثله له وئلف فان كان من جنس
 الاثنان فان لم يكن فيه صفة كالنقرة فان خالف جنس
 نقد البلد مثل ان ائلف فضة وغالب نقد البلد ٢٤
 ذهب او ائلف ذهب وغالب النقد وراهم قال
 الشيخ عليه فتيمة من غالب نقد البلد كما لو ائلف ما لا مثله له
 والوجه انه يقضى بالمثل لانه مثلي وهو اختياري اذ ليس
 الى آخر ما فيه مما هو كالقبح في قلة المتعديين لذلك
 واذ ان محل البحث يختص بغير المسكوك من الذهب والفضة
 وفي المبسوط انه ان غصب ما لا مثله له ومعه ما لا مثله له
 اجزائه ازل لا تتوقف قيمة اجزائه فلا يخلو من احد امرين
 اما ان يكون من جنس الاثنان او من غير جنسهما فالاول
 لا يخلو اما ان يكون فيه صفة او لا صفة فيه فان كانا
 كالنقرة فعليه فتيمة ما ائلف من غالب نقد البلد ثم لا يخلو
 نقد البلد من احد امرين اما ان يكون من جنس او من غير جنس
 مثل ان ائلف فضة وغالب نقد البلد وراهم او ائلف
 ذهب وغالب نقد البلد وراهم فعليه فتيمة من غالب نقد
 البلد كما لو ائلف ما لا مثله له وان كان غالب نقد البلد من

جنة مثل ان ألف فضة وغالب نقد البلد ^{نظر}
 فان كان الوزن والقيمة سواء اخذ وزن منها في البيع
 نقد البلد وان اختلف وكانت قيمتها اكثر من وزنها
 من غالب نقد البلد او اقل من وزنها فعليه قيمتها
 لكنه لا يمكن اخذ ذلك من غالب نقد البلد لانه ربا
 فيقيم بغير منه وتؤخذ قيمته ليس من الربا ولا يؤخذ
 كمال حصة المراضة فيه مما هو كالنقد وان محل البيع
 انما هو عند المسكون من الذهب والفضة وفاق لا يشترط
 ان يكونا مثليين فضلا عن كونهما اجماعيين نعم قد
 تدعى الشهرة المتأخرة على ذلك الا ان لا يرجع الى
 مديرك معتبرا فلا حظ وندبر والله اعلم قاله ولي
 نقد المثل فان كان نقد البلد مخالفا
 للمضون في الجنس ضمنه بالنقد وان
 كان من جنسه فاتفق المضون والنقد
 ومن نافع وان احدهما اكثر فقيم بغير
 جنسه ليس من الربا ولا يقبل ان الربا
 يختص بالبيع بل هو ثابت في كل معاوضة على
 ما يبين متفقى الجنس اقول هذا التقصير واضح

كان

على الربا

على الربا لان القيمة الى يقفان بها نقد البلد
 فقد يكون من لف للثا لف فيجنس فيجوز دفعه الى المالك
 مطا وان اختلف في الوزن لفقد شرط الربا فيها
 كما هو واضح وقد يكون موافقا له فيه فيجوز مع اتفاقها
 في الوزن لا تتفاد الربا فيها وانما مع اختلافهما في
 الوزن فنحن جواز قولان بيان على اختلاف الربا
 بالبيع فيجوز او بثوته فجميع المعاديات الاختيارية
 ولها هو فلا يجوز كقول عليه منه ظاهر لا مكان منع
 كون ذلك من المعاديات الاختيارية وانما هو من
 الضمانات والقرارات الشرعية الى لا مدخلية للمكلف
 فيها اطلاقا ودعوى انه ادلة حرة الربا بل له للملك
 ايضا وافصح المنع كدعوى ان ذلك من المعاديات
 الاختيارية حقيقة لانه الذي الذمة انما هو المثل و
 تبدله بالقيمة انما يكون براضيه لا بحكم الشارع عليها كما
 قيل فانها وافصح المنع ايضا ولو سلمت فالحكم هو المنع
 من ذلك لانه في غير محله فتم جذا والله اعلم وانما على
 راي المشهور بين المتأخرين قفيروا صرح بل من الواضح

عدم جريانه لعدم امكان الجمع بين تقدير المثل وبين
ضمانه بنقد البلد الذي هو من جنس التالف فيكون
مثلا لا ينقض به وجود التكلفة غير مانع من المثلية
عندهم ولو من جهة امكان انزالها وجعلها مثلا
للتالف ايضا بتكبير او غيره هذا وقد يقال اننا نخرج
بين ادلة حربة الرتبة والة الفان بالقيمة مطلقا
او مع تقدير المثل انما هو بالعدم من وجه فيصار الى
الترجيح بينها ولعله للماوى فيخص بها الثانية لانه
ايجوز ولولا اصل وغيره الا ان ذلك كله تعسف
باني فلا حظا من اصل والله اعلم قال في ولو كان
في الغصب صنعة لها قيمة غالبا كان
على الغاصب مثل الاصل وقيمة الصنعة
وان نزل عن الاصل بعد ما كان
او غير ما بقي لان للصنعة قيمة قطعه
لو انما يلبث عدوانا من غير غصب
اقول اما بناء على انه من القيمات كما في الذب الفقة
على راي الشيخ فلا اشكال في ضمانه بالقيمة والبعث

والربا

والربا على ما سبق فان ذلك من جزئياته وامانيا
على انه من المثليات كما هو في اكثر المثليات فيها
فقد اختلفوا فيه كما قولين احدهما بقاءه على المثلية
فينقض بمثله صنفا ووزنا ويضمن قيمة الصنعة عادة
كما لو تلف نفس الصنعة بدون غصب للعين ولا
مجال لتوهم الربا في ذلك لانه لا ينافي فيه بين متفق
الجنس كما هو المفروض وهذا هو حقيقة المبسوط والسير
والتميز والارشاد وموضع من التذكرة وغيره كما قبل
وتأنيها انه يصح فيما كما هو ظاهر المال كغيره
عن موضع آخر من التذكرة ايضا فيخرج البعث
الت بقى فيضمن بغير حنيفة او بحنيفة من وزنا
هذا من لزوم الربا فيه لو لم يتدبر وزنا وكان من جنسه
كما هو ظاهر اكثر منهم او مطلق بناء على عدم جريان الربا
في اشكال ذلك كما هو عليه بعيد وفي الترمذي انه يشك في الاول
يلزم الربا لصدق انه مثل بمثل مع زيادة واحد مما يلزم
المالك ان لم يخرج بالصنعة عن اهل الذمة بعد بيعه
وانما اشتمل على وصف زائد وقد مر حوافر باب الربا

بأنه لا فرق بين المصنوع وغيره فالمنفعة من المعاوضة عليه
 بالزيادة وهذا أقوى فظانها بالقيمة أظهر على أن المنفعة
 بقا' المنفعة فيه بعد القنفة لأن اجزائه ليست منفصلة
 القيمة إذ لو انقضت لنقصت قيمتها عنها حال انقضاء
 كما قبل وفي الدروس أنه يحتمل فظانها بمثلها مصنوعة أن
 افكت المماثلة كالنقدية أو كذا العمل المعافى للثمن
 عرف فيكلف الضامن حيا باعادة القنفة ولو باجرة
 كثيرة وبذلك يعلم من الرتبة ودعوى أن هذا فظانها
 ضاماً للأصل ولا ريب فيه وضمان لنفس القنفة ولا ريب فيها
 الضمان لو انزلت مع بقاء العين يدفعها أنه لا بد عليها
 بل لعل فواحدة الضمان على خلافها وأنه ضمان واحد
 ومعاوضة واحدة فإن كان دليل الرتبة ملائماً
 الوجه المنع منه والأفلا كما يظهر مما سبق وفي القواعد أنه
 لو ضاع النقرة حلت بارتداد كذا ولو كسر ضمن القنفة
 وإن كانت من جهة وللمالك اجباراً على رد النقرة
 ولا يلزم إرضاء القنفة وبعض ما نقص من قيمة أصل النقرة
 بالكسر ونحوه فتركت في العبارات فظانها مبرجة وضمان
 نفس القنفة مع بقاء العين وظاهرهم الاتفاق
 عليه ولعله هو الوجه مضاف إلى قاعدة نفي الفرق وإلزام

كما قيل

كما قيل وإلى قاعده من التلف مال غيره فهو له فاس
 كما قيل وفيها معانظر العدة إنما هو الإجماع عليه ولكن
 في التمسك عنه المالم لو تلف العين مع القنفة ونقصت
 إلا أن يتم عليه إجماع أيضاً فيجب ولو قلنا بزيادة القيمة
 على النقص فليس للمالك الزامه باعادة الضمن
 بخلاف الوفاق بأنه مضمون بمثلها أيضاً فوجب عليه
 قال به ولو كانت القنفة محترقة لم يضمن
 أقول لا تعرف خلافاً فذلك من غير فرق بين التلف والحدوث
 أو مع العين كما نص عليه كثير منهم بل ربما نسب إلى قطع
 الإلهي لأن الغصب لا يغير بالقيمة له شرعاً فقيمة مضمونة
 شرعاً ولا يجعل ما هو مضمون يجب التمسك به على كل أحد من الغصب
 منهم مضموناً على الغاصب وكونه يؤخذ بمقتضى الأحوال
 تسليمه ونفسه مما لا يستفاد منه فذلك مما هو مخلف
 للمأصول كما هو واضح ولكن في القواعد أنه لو تلف أمانة
 الذهب ففقدان الزائد بالقنفة أشكال نيتاً من زيادة
 النقصان غيره وعدمها وضعفه ظاهراً والاولى جعل

حرة الاثنان الزبور وعدمها فمع الاول لا يفتن كما
عن المبسوط والسنن والتمذكرة والتمسك والارشاد
والدرر وسر وجع البركان وغيره وعن آيات
السنن اولى وفي الكفاية نسبة الى قطع الاصحاب
وعلى الثاني يفتن لا يخرج كالحق ونحوه وهذا بخلاف
آيات اللهم والقلم والقلب ونحوه مما جزم
فيها ايضاً بعدم الضمان من تشبهاً قطعاً لا من
وذلك يندفع التساوي عن القواعد الا ان كانت
الاشكال المذكورة فيها قاضى بالثبوت في الزبور هذا
وربما يقال بان نظر الفاضل الى ان هذا الاستنباط
مضمون لكونه عاماً بجميع ما ينقص فيه مقرون للصفة
وحدة ذاتها قيمة وان كانت حرة فنظرات ربح
فيل وفيه ان امرأتين ربح بالزنا والزامه بها في
عدم ترتيبهما ان عليها عرفاً وشرعاً وانكاره مكافئ
هذا وربما يفتن في نسبة اليه ايضاً بان التحميم والقلم
ونحوه المأخذ منه والاشية بقا على تحميم اتى والاشية
كما قيل وفيه البقاء الا غلبة الزبور فيها غير محذرة
بعد اشترائها معاً وجوب ان التماسها على التي حب
وغيره

وغيره فتم حجة الله اعلم قاله ولو كان المقصود
دابة فحجتي عليها الفاضل غيره او عاب
من قبل الله ثم يسد هامع امرش
التقصان ويتساوى بهيمة القاضي
وغيره في الارش ولا تقديس في قيمة
فتى من اعضا الدابة بل يرجع الى
السوق وروى في عين الدابة ربع
قيمتها وحل الشيخ في المبسوط واخلاف
عن الاصحاب في عين الدابة نصف قيمتها
وفي العينين كمال قيمتها وكذلك ما في البقرة
منه اثنان والرجوع الى الارش المشوق
استنبطه اقول اما الاول فلا خلاف فيه ولا اشكال بل
الاجماع بقسميه عليه بل لعله من ضرورات المذهب والذين
لحقا عدة اليد بل بقا عدة من اكلف ونظر الفرض ونحوه
كما قيل ولهي ابداً ولاد الوارد في البقرة مع عدم الفرق بينه
وبين باقي الحيوانات مع قوله كل مفصود برود

ك قبل والامر سهل والله اعلم واما الثاني فلا خلاف
 فيه بيننا بل عليه اجماعنا وعليه اكثر العامة لعدم
 الادلة وشمولها للجميع ولا يصح الامة عن احد ما
 في انه لو قطع وتب دابة القاض كان عليه كل
 قيمتها لانها لا تصلح له بعد ذلك وصدق ظهرك في
 على ذور البصائر بان ارشد فخلا فهمك فتنظروا
 واما ما عن التذكرة من انه لو غضب شيئا يتفاوت
 قيمته بالنسبة الى اربابكم لو غضب حجة بدين او ملك
 فالأقرب ضمان التقاوت بالنسبة الى رتبة ان
 غضب منه وان غضب من غيره لم يضمن بالزيادة بل بما
 يباين قيمته بالنسبة الى ذلك العيز وكذا الحكم في الخاتم
 والقل وتحوها فلم تغتر له عيشت يدي ولا على موافق
 كما اعترف بعضهم بل والدروسي النص على خلفه كما نسب
 الى ظاهر الامم بفتن جنتها والله اعلم واما الثالث
 فهو المشهور بين المتأخرين او مطلقا كما قيل لانه
 اليد وتحوها مع بطلان القياس على اعفاء الان عند
 ولكن قد روي عاصم بن حميد عن ابي جعفر ان
 قال ان ابي المومنين ٢ فقط عيّن الدابة سبع منها

في غير النسخة
 في غير النسخة
 في غير النسخة

ونحوه عن مسرع عن ابي عبد الله وقال ابو العباس قال
 الصادق ٣ ان من فقها عيّن دابة فغلبه سبع منها
 وقال ابن اذينة كنت الى ابي عبد الله اسأله عن
 رواية الحسن البصري في يرويه عن ابي المومنين ٢ انه
 قال في عيّن ذات الاربع فواثم اذا فقات سبع
 منها فقال ٢ صدق الحسن قال ذلك وقال محمد بن
 فليس قال ابو جعفر ٢ فقط ابي المومنين ٢ في عيّن فوس
 فقات سبع منها يديم فقات الصبي الى غير ذلك
 من النصوص المروية في الاصول الاربعة بطرق فيها اجماع
 وعن النهاية والوسيلة ان فقها عيّن البهائم سبع قيمتها
 وظاهر العمل بها في خصوص العيّن كما في النافع وفاق الشيخ
 وجماعة كما قيل وهو ظاهر عنوان الوصل ونحوه واليه مال
 بعض في تأخره لولا نذرة العامل به وشذوذه ولولا
 اعراض المشهور او اجماع عن بعد حكاية المصنف عن الكندي
 عن الامم بترك العمل بها اليق وفي المبسوط انه روي
 اصحابنا ان في عيّن الدابة نصف قيمتها وفي العيّن كما ل
 قيمتها وكل قالوا في سائر الاطراف ما في البدن من شأن

في غير النسخة
 في غير النسخة
 في غير النسخة

الاشيوع

ففيه كمال القيمة وفهمنا اننا اذا قلنا عين واحدة لا عليه
نصف قيمتها وفي العين جميع القيمة وكذلك كل ما في
البدن من اشياء فان نصف جميع القيمة وفي الواحد نصف
قيمته وقال ابو حنيفة في العين الواحدة ربع قيمتها
وفي العينين نصف قيمتها وكذلك ما ينتفع بظهره ولحمه
وقال انك فعه وما لك عليه الارش ما بين قيمتها صحح
ومعناه دليلنا اجماع الفرقة واجابهم وروى عن عمر
انه قد مضى على الدابة ربع قيمتها وروى ذلك عن
امر المؤمنين وهذا يدل على بطلان قول من يدعي الارش
فما تقول قد علم اجماع الفرقة وطريقة الاحكام ومن
ذلك قرب حمل تلك الموصوفات على النقية لموافقها لمحمل
الله تعالى الرشد في خلافه مع ان بعضها فساد في وقت فاعلم
الارش في وقت القفا ربع القيمة فقطع بذلك ذلك لا يكون
ربعا على كل حال على الداءات والاشياء او مقتضى القول
المزبور ما في الملة في اننا اذا جازع ملك غيرة جانية لمارش
قال انك فعه وما لك عليك ملكه ويطلب لجانا بارشها بكل
حال فليلا كان ارش الجانية او كثر اسوا ذاب بالجنة من منفعة
مقصودة او غير مقصودة وسواء وجب بالمقصودة كمال

ينظر

قيمة

قيمة المخرج عليه او دون ذلك وقال ابو حنيفة ينظر في العلم
بذاب بالجنة من منفعة مقصودة مثل ان يحرق ليل في الثوب
او يقطع اصبع من العبد او نحو ذلك امسك المالك طالب
بالارش وان ذاب بها منفعة مقصودة مثل ان يحرق الثوب
بطله او يقطع يد واحدة من العبد فاما لك بالجنة ربع
ملك العين ويطلب لثمن الجانية وبين ان يسلم العين
بذمة ويأخذ منه تمام قيمتها اما ان قال وما عد المملوك
من الاملاك اذا جاز عليه فليس لها جاز الا ارش الجانية لا جاز
الفرقة واجابهم وفيه ايضا انه اذا جاز حمار القاض
كان مثل جانيته حمار الشوك سواء في ان الجانية اذا
لم تشر لنفسه لم يجر ارش العبيد به قال ابو حنيفة في
وقال ما لك ان حمار القاض فقطع ذنبه فقد تلف
عليه لانه لا يمكن ركوبه لانه القاض لا يركب حمار مقطوع
الذنب ويشارك حمار الشوك لانه يمكن حمل الشوك على حمار
مقطوع الذنب ولم يقل هذا في غير ما يركبه القاض مثل الثور
وغيره وكذلك لو قطع يد حماره ولينا ان الاصل
برأته الذمة وقد رما وجبنا مجمع عليه والرائد عليه

يحتاج الادب والكل قد يري بالارشاد يشمل المقدر
الذي يورثه فبقوله النبي لفيك ان حكمه بالارشاد الذي
غير مناف لما حكم به من كل القيمة والاشياء ونفسها
في الواحد وكيف كان فلم يفتقر على شيء من هذه المقدم
المريضة والكتب بين كل طرف به كثير منهم ولكن قد بقي
بات الاجماع المذموم على التقدير المذكور اذ لا
قبح فيه من تقدم عليه ولا مذهب له لعدم بثوث شهر
معتبرة بمشي تأخر عنه كما قيل لا اقل من ان يكون قاض
في الالة الموهومات على بثوث الارشاد بالنسبة الى
الاعضاء المقدر اجابة عليها شرعا وحق فيكون حكمها غير
مستقاة من الادلة الشرعية الواضحة اليها فلا بد من
الرجوع فيه الى الاحول والقواعد التي مقتضاها
على الاقل من الدرس السوقي والمقدر الشرع كالمقالة
مراعاة الدقة من الزائد عليه وربما قيل لزوم الاكثر منها
كما هو محترف محله فلا حظ ولا والله اعلم قال
ولو غصب عبد امانة او قتله قاتل
ضمن قيمته ما لم يتجاوز دية اكره ولو

تجاوزت

في رواية النفس عملا بالاحتياط

تجاوزت لم يضمن التي يادة ولو قيل يضمن
الثالث بسبب الغصب كان حسنا
ولا يضمن القاتل غير الغاصب سوى
قيمته ما لم يتجاوز ولو تجاوزت دية
اكره سدت اليه وان زاد الا يضمن على
اجنابته طوبى الغاصب بالتي يادة دون
اجنابي اما لو ملك في يده ضمن قيمته ولو تجاوزت
قيمته اكره اقول اذ كان الغاصب القاتل للقيمة مطلقا
فهو ضرة ابن ادريس والفاصل وولده والشهيد والناظر
وغيرهم على ما عن بعضهم بل ان اكثر المتأخرين يلزمها على الغاصب
نفسه اختلف فيه وهو مقتضى قاعدة اليد وقاعدة كل
مفهوم مرادوه وهو ما ولا يوافقا بشق الاحوال كما قيل
ولكن عن اختلافه اذ اقل عيدا فعليه قيمته ما لم يتجاوز
دية المائة عشرة آلاف درهم وكذا اذا كانت امانة ما لم يتجاوز
قيمته خمسة آلاف درهم او فدية قال ابو حنيفة وقال الثوري
يلزمه قيمته بالغاما بلغة وليست اجماع الفرقه واجبا سبهم

حب
في الفقه
الامتنان
على الغاصب

واخبارهم لا تختلف في ذلك ويطمئنا بالامور الواردة اليه
 وما قلناه لا نرم له بالاجماع والزام الزائد في الج
 دليل وذكرنا ذلك في كتابنا في الغيب ظاهره ان
 حكم الغيب في الظاهر ما في المبسوط منه انه اذا كان عبدا
 ظهرت فان قلنا ففيه قيمته وان زادت على دية
 احرم لم يلزم اكثر من ذلك وقد اشتهر ذلك في عباراتهم
 في باب القصاص والديات في مواضع كثيرة في دون
 اثباتها في الاستشاق الغاصب في ذلك الا في كلامهم
 الشهيد في بعض من تأخر عنه في كتابه الا انه لا يظهر
 في شيء منها في جعل الحكم للغاصب في حيث كونه غاصبا
 فقد يكون ذلك حيث كونه جانيا في غير الغافل من
 من الشئ مستظهره من المبسوط في كتابه في رفعه في اختلاف
 فيما بينهم كما في المخرج وهو جند المالك بالامور في الزائد
 على دية احرق فان ذلك لا يتم الا في نفس الزائد مطمئنا من
 جهته دون جهته كما هو واضح ولعله لذا حكم المصنف في
 بنسبة ذلك الى الشئ وعينه بل يظهر انه لا يخل
 بخلافه قبله وقد استدل عليه ايضا مع اجماع الخلف
 واخباره الرسالة باطلاق ما دل على الجميع في الدية
 احمر

٢ الوص

احمر مع التي وزعها من غير فرق بين الغاصب وغيره كقول
 الصادق عليه السلام في العبد قيمته وان كان نقيبا في فضل
 قيمته عشرة آلاف درهم ولا يبي وزدته احمر وقوله
 اذا قتل احمر العبد غرم قيمته وادب فقيل له وان
 كانت قيمته عشرين الف درهم فقال لا يبي وزدته
 العبد قيمة الا حرام ونحوه في الجمل والورد وعن الانصاح
 انه ارسل فيه ان العبد لا يبي وزدته قيمته دية مولاه وظاهر
 عدم الفرق بين الغاصب وغيره بل ظاهر المرسل منها عدم
 الفرق بين الموت والقتل ولعله ظاهر الاول ايضا كما قبل
 الا ان الاجماع على خلافه بل لعل قوله في الاول دية العبد
 ظاهر في انية فليس المرسل الذي لا جبر بل هو من له بيت
 كما قيل وقد يفي بان القارض بين المتعارفين فيها مع
 كقولنا للغاصب ويحق في عدة العبد ونحوه انما هو بالعلم
 من وجهه والتبرع انما هو للفاعدة بالشهر المتأخر وعقوبة
 الغاصب بحق الاصول وتعليق جانب المالكية والفتا
 ونحوه وبطلان من لا يعمل الا بالعقوبات ونحو ذلك في كتاب
 كونه القارض فيها بالعلم من وجهه قد يشبه المكاتب فان

القاعدة القاضية لهما ان القيمة مطاعا الفاضل في نحوه من ثمة
 للعبد وغيره من الاموال من غير فرق بين تلفه بالقتل
 من الفاضل او غيره او بغيره من الموت حتف انفسه
 وغيره من ثمة لقتله بدون استيلاء به عليه اصلا واما
 اطلاق النصوص مع تسليم نوحى كل ذلك بالقتل
 الفاضل ونحوه ايضا ونحوه من اطلاق الزيادة
 على تلك القاعدة باجماع الخلف وغيره فيقدم
 عليها وتخص به محل شي واولى بالمنع التزام ان
 اخفى منها بل او غفلة واخفى ثم نية ذلك لو كانت
 المتأخرين في عدة من التلف لغيره من ثمة فان لم يفرق
 الزيادة اخفى منها وان كانت ثمة للفاضل وغيره
 فردان للمنفق وليس بينهم عدم من وجه قطعا ولكن قد يمنع
 سماع النافي للفاضل بل لعل المنفق منه غيره ولو لم فقد
 يقصر عن تحقيق عموم القاعدة المعتدلة بشبهة المتأخرين
 او اجماعهم ولا يلتفت الى ما يبيد النافي بما ذكره في الجانية
 على الاطراف حيث وافق الشيخ على عدم الفرق بين الفاضل
 وغيره وفيه المقدور في ما لم يبيد من دية امره في ذلك العقد
 كما قيل لوضوح عدم التدرج بين الكل والبعض في الاحكام
 المبينة على تفرق المجموعات وجميع المتفرقات كما في نظائره

فمنه

فتم جيدا والله اعلم واما عدم ضمان غيره للزائد على دية امره فلا
 خلاف فيه بل الاجماع بقضية عليه والنصوص باطاقة به ولكن
 على الفاضل الزيادة في نفس عليه المصاهرة وغيره لقا عليه
 ونحوه فتم قد يبيد عدم لزوم الزيادة عليه بناء على القول بالان
 ولا منافاة بين جزم المصاهرة بذكرها وعدم جزمه به فيما
 ظاهره لان مثل تلك العبارة تنويع المصاهرة تأديبا مع الشيخ
 فهو جائز بها القاضية جيدا والله اعلم واما ضمانه للمنفق مطم وان
 زادت على دية امره مائة فيدفعه فلا يعرف فيه خلافا كما عرفت
 به بعضهم للقاعدة ان ثمة عن المعارض ولكن في الدرر ان
 اذا كان المفسور عبدا او امته فخص عليه ضمن اكثر الامر من
 المقدور للسرعة والارش التوقفا قول فروع لو مات في دية امره
 قيمته مطم وان في دية امره عند المتأخرين خلافا للشيخ مدعي
 على الاجماع ولعل هذا الخلاف راجع الى الجانية لا الى الموت وان
 ففي غير محله كما عرفت كثير منهم وفي الخلاف ان اذا غصب
 ضمانا في دية فاعليه قيمته سواء كان قنا او مدبرا او ام ولد
 وسواء مات بسبب حنق القدر به قال ان فنسب والبرصيفة
 في ضمان الولد واما ضمان مات بسبب ان لغيره عقرب
 او سقط عليها في طم عنها وان ماتت حنق انفسها خلافا

في عدم ضمان
 الفاضل
 للزائد

دليلنا انه مضمون بالقيمة فان تلف في يد الفاضل عليه ضمانه كلف
 وايضا طريقه الاصل ولا يمكن ظهوره في موافقة المتضمن
 افضل فيه ارادة انما القيمة وعلية ايضا التصريح بذلك عند مقتضى
 كالتسليم وعرضه فلا حظ ولا مل والله اعلم قال به ولو
 جنى الغاصب بمادون النفس فان كان
 تمثيلا قال الشيخ عتق وعليه قيمته وفيه تدد
 ينشأ من الاقتضاء بالعتق في التمثيل على
 صباشق المولى وكل جنابة وبيها مقدرة
 في الحق فهي مقدرة في المملوك بحساب
 دينته وما ليست مقدرة في الحق فقيها
 الحكومة ولو قيل يلزم الغاصب التلازمين
 من المقدس والارث كان حسنا اقول
 اذ الاول فقد اختلفوا في وجوه واقوال منها ان التلف في التمثيل
 المزبور لعدم قول الصادق في كل عبد مثل به فهو مرفق فانه لا يمكن
 شموله لتمثيل الغاصب والمملوك وغيره وعن الشيخ انه قال
 من مثل بعبده عتق عليه وح فيكون عبدا مضافا لقيمة
 لان التلف الشرعي كالتلف المحترق في عدم مضاف
 مال غيره فهو له خاص وبذلك يخرج عن احواله عدم الانعقاد
 ولا ينافيه ذكر المولى في بعض النصوص فانه لا ينفك النفس عن
 عبده

القيمة من

في جنى القاص
 على الاصل

غيره لالفة ولا عرف ولا شرعا ودعوى ان المتضمن الرسل
 انها هو تمثيل الى كلف فقط وان التمثيل انما هو العلم
 بالفاعل الذي هو المولى والقيمة المنع كدعوى عدم جنة الرسل
 مع عدم ابي بر له كلف فان قيل هذا الرسل جنة فنفى
 على الاظهر لوجوده في الاصول لاربعة او لاربعة لا بل بحسب
 له الذي هو من اصل الاجماع على قبول روايته كلف وهو
 جيد لو كان هو المحسن في محسب والموجود في الكافي وعنده
 انها هو جعفر بن محبوب فلا حظ ولا تفعل ودعوى الاعراض
 عنه فيسقط عن الحقية تحمل منه بعد عمل الشيخ وغيره به كما
 ابي البراج وفيه القوي وعنده حقه مثل الشهيد في الكفاية
 التي ذكرها واولا انه لا يكره الا المشهور بل في اختلاف نسبة
 الاجماع الفرقه وافا رهم هذا مع عدم نفي الاكثر لرواه
 صريح بل ولا يفي هو وان نفي له الفاضلان وكثير ممن يقرر
 عنها فلا حظ ولا مل والله اعلم ومنها انه لا ينفق بذلك
 كما هو في هر المكن وعنده وعن الفاضل في اكثر كتبه تمسكا
 بالاصل بعد قصور الرسل عن الخروج به عنه من وجوه الشيخ
 كما قبل وفيه ما ترفعه من ان كانت الحكمة والحق في التمثيل
 من رعاية جانب العبد وعدم اهلتيه لان يكون مملوكا وعدم
 اهلتيه المولى لان يكون مالكا له فالتجربة القاطنة بذلك وان كانت

من اخذ المولى على فعله به وعقوبته له على ذلك فالتجسس
 انفق فيه بذكره ضعف على امره لا ينفك عن ذوات البصائر ومنها
 انه بالعمى ونحوه يتفق لاطلاق لفظه بخلاف قطع الانف
 ونحوه ما لا ينفك عليه بالخصوص وقد سبق وكتب العنق بالرفع
 بنا فلا حظ وتامل والله اعلم واما الثاني فقد اختلفوا في
 قولهم احدى لزوم اكثر الامر من المقدرة شرعا ومن ارش
 القيمة السوية كما في موضع من المبسوط واليه حار من اربس
 والفا فلان وكما في الرموز والشهد والثنان وكثير منهم
 على ما في بعضهم بل نسب الاكثر على ما في من تأخر بل الى المشهور
 نمسا بعمى فائدة اليد ونحوه وبان الاكثر ان كان هو المقدر
 شرعا فهو جاز ومحمدا على العهد في ذلك فقد وقع في
 وان كان الاكثر هو الارش فهو لا معقول عليه كغيره من الرجال
 ولا منافاة في العمل بهما ولو جئنا غير الفاضل عليه وهو في
 يده خير المالك بين الرجوع على الفاضل بكثر الامر سيرو
 للفاضل ان يرجع بالمقدرة على ما في من لا يملك
 الواجب عليه شرعا وبين الرجوع على اجهانه بالمقدرة والرجوع
 على الفاضل بالزائد عليه على ما به دليل ايمانه ودليل الفاضل كما في
 والله اعلم وثانيهما لزوم المقدرة على شرعا فقط وان نفق على
 السوية فتدبر بين الفاضل عليه شرعا والارش في ايمانه التي لا
 مقدرة لها شرعا على الفاضل والارش ذو وجه البرهان وغيره
 بل قيل بان المتعور ردة مع دية اليد ونصف القيمة بل بين

والفحش

الخلاص

اختلفوا في نسبة اجماع القصة واخبارهم ولعل منها ما من المتأخرين
 انه قال حركات العبد على نحو حركات الاحرار في الشئ ونحوه
 المرسل كما قيل وقد سئل عما ذكرنا فيهم النقص وهو ان ما
 من احرارية فيه من العبد فقيمة وعن اختلف اجماع الفرق
 واخبارهم بهذه العبارة وعن السرائر انه ورد في التيق
 المالك من بن آدم نصف القيمة وكما له في المخذ والبدن
 والمتعد وذلك كله مثل الفاضل عليه كقيل ولكن المانع
 للجميع كانه مستظهر فالاول اظهر فلا حظ وتدبر والله اعلم قال
اما الاستغنى فقيمة قال الشيخ كان الاك
مخير بين تسليمه واخذ القيمة وبين امساكه
ولا شئ له تشويته بين الفاضل في اجنابة
وغيره وفيه تنديد اقول في القول خيرة والمبسوط
 كذا في كسره وغيره وقال في الخلاف انما على عديته تحيط
 بفضله كالانف والذكور والبدن والرجلين لزمته
 بفضله ونسب العبد من سده وقال ان فخر لزمته بفضله والعبد
 لسده وقال ابو حنيفة السيد بالخيار بين ان يملك ولا شئ له
 وبين ان يملك وبأخذ كمال بفضله فلما ان يملك ويطلب بفضله
 فليس له ذلك ولو كان له ذلك لم يجمع بين البذل والمبدل

اجنبي

دون ذلك لكون ذلك اجماع الفرقه واحداً بهم وعنده ايضا
 ان الذي يقتضيه اخبارهم ومذهبنا ان المالك بالخير
 بين ان يسلمه وياخذ منه وبين ان يمكده ولا يشي له
 الى ان قال دليلنا اجماع الفرقه واحداً بهم وقال
 فيه ايها اذا جرت عليك غيرة خاتبة لها ارش قال ان في
 وما لك يمكده ملكه ويطلب الجانبا برشها بكل حال
 قليلا كان ارش ابية او كثر سواء ثبت بالانية
 منفعة مقصودة او غير مقصودة وسواء وجبت بمقتضى
 كمال قيمة الموصى عليه او دون ذلك وقال ابو حنيفة نظر
 فيه ان لم يذهب بالانية منفعة مقصودة مثل ان يرق
 ليس من الثوب او يقطع اصبع من العبد ويخاف ان يمكده
 عليه ويطلب بالارش وان اذهب بها منفعة مقصودة كوني
 الثوب بطوله وقطعه بيد واحدة من العبد ويخاف ان يقطع
 بين ان يمكده العبد ويطلب بالارش ابية وبين ان يسلم العبد
 برشته وياخذ منه كمال قيمته وهذا كما يكون والرفيق خاتمة مثل
 ان يقطع يديه او رجله او يقطع عينيه او يقطع لسانه او يقطع
 قال المالك بالانية بين ان يمكده ولا يشي له على اجماع وبين ان
 يسلمه الى اهل بيته وياخذ منه كمال قيمته وقال ابو يوسف ومحمد
 في هذا الفصل بان السيد بالانية بين ان يسلمه وياخذ كمال قيمته
 افضل رتبة الاعفاء والاطراف

الرتبة بالقيمة والتشبه
 بتمتة وياخذ منه كمال قيمته
 قطع في الجمل
 قولهم رتبة الشئ
 بتمتة او بجملة
 محكي

في هذا الفصل بان السيد بالانية بين ان يسلمه وياخذ كمال قيمته
 افضل رتبة الاعفاء والاطراف

مقارن

وبين ان يمكده ولا يشي له وما عدا ذلك فله ارش اما مقارن
 او مقومة على مضمون القول فيه ~~صحة~~ وما عدا ذلك في الاصل
 اذا جرت عليه فليس لها وجه الارش ابية وتلك اجماع الفرقه
 واخبارهم وقد ذكرنا في الكتاب المقدم ذكره وهو كما ترى
 لعدم حكاية الاجماع صريحاً على القول المذكور في المتن واما
 الاخر فانه من اهل البيت في ابا جعفر انه قال قضى امر المؤمنين
 فاحفظ العبد او ذكره او شئ محبط بقيته انه يؤدى الى
 مولاه قيمة العبد ويؤخذ القيمة منه وعونه ضريحاً من
 الى عبد الله المراد منها مع مشيئة المولى ذلك القطع بعدم
 ضرره عن ملكه بمجرد ذلك وبالاجماعات كما قيل وان
 فرقة مع القيمة جميعاً بين العوض والمقوض عنه وبان المقوض
 مع تلف الكل انما هو جميع القيمة فلا يعقل وجوبها في البعض مع
 بقا الجمل على ملكه المغير ذلك ولكن المانع لذلك كله مستظهر
 كما يظهر مما سبق اولا على اختلاف مظاهر عدم كون المقام من
 اجمع بين العوض والمقوض الممنوع منه شرعاً فانه محقق بالمعا
 الاخرية ولا دخل على منعه في العزائم والاحكام الشرعية
 كما يرشد اليه ما ذكره في ابية على ما فيه نفى القيمة فان المالك
 ياخذ مع بقا جميع العبد على ملك سيده مع عدم الفرق المقيدة
 بين المقامين كما هو واضح كوضوح انه لا مجال للعقل في الاحكام الشرعية
 رتبة النفي والاطراف

ولكن الأرض بعيد جدا عن عادة المصنوعة فالوجه ارادة احد
سابقه وقد يشير الى القول بعدم الفرق بين كونها بائنا
عليه هو الغائب او غيره كما في القواعد وغيره او الى
القول بمرم اكثر الامرين من المقدور والارض السوية
الى غير ذلك من الاحتمالات فيه والامر سهل والله اعلم
تليها الاول قد ينكل على الشيخ وغيره الجمع
ايضا بالانفاق بالتبطل من الغائب اي هل يقطع اللفظ
وتحوة وهي الزام الغائب بترك العبد ما كان مع تمام
قيمته او يخرج الى كونه تسليم الى الغائب وافقد
قيمته وبين امساكه ولا شيء له وفي ذلك مما لا يتبع على
تقدير الانفاق كما هو واضح وقد يرفع بان الثاني
مضارع على القول بعدم انقضاء بذلك ولو تنزل الى القول
الغائب به كاي شيء وغيره ولا منافاة في ذلك كما في نظائر
او بان قطع الانفاق يقع على وجهين تمثيلا وغير تمثيل
فان كان الاول فهو مزا لا تجزئ الاقوال السابقة
وان كان الثاني فهو مزا تجزئ تلك الاقوال ولعل هذا
اقرب الى عباراتهم وتعليقاتهم ولكن يبقى البحث في
التميز بين الغيب والظن اذ ان قطع نحو الانفاق عند
الحيثية للعبد وتقدريه لا وتقدريه منه كغيره وحطه عدة
وتأديته من جهة بعض افعاله التي جازتها ذلك كما

يقع

يقع من بعض ايجابه من التمثيل لغة وعرفا وهو الذي غيب
واهل بيته ولو غير الانفاق ولو بالتدليل لا يمكن ذلك
اصلا وهذا بخلاف وضع منه ذلك فتجاءلوا وفسط
من غير قصد اما شيء من ذلك فانه ليس من التمثيل فشيء لا لغة ولا
عرفا وانكاره قد يشبه الكابرة وقد سبق وكتب بالانفاق
ما له دفعه هنا فلاحظ قوله تعالى والله اعلم انني لو قلنا بعدم
سوية الغائب مع غيره فقد قيل بان معنى لزوم اكثر الامرين
عليه من القيمة التي لا تقي وزنية اخرى والارض وان في وزنة
مع احتمال لزوم القيمة عليه وان في وزنة اخرى من جهة
تنزيل الشئ مع الانفاق منزلة الكل ولا يرتفع وجوبها على
الغائب وان في وزنة بناء على الفرق بين ربي الغائب
واي ناعز الغائب فكذلك الانفاق لو قطع فيكون المراد ان
فقط الانفاق القيمة والغائب غيره الا انها قيدت في الزمان
بعدم النقص في الاول ولكنه تعسف بين واداء
احتمال في التقدير النص من غيرت به عليه حلا كما قيل وهو كذلك
لو كان النص من ان لا يما وما لو كان ظاهرا فغيب الغائب
من حيث الغيب وحكم الغائب من حيث الغيب كما استفيد
قاعدة اليد ونحوه فلا تعسف في احكامه هو جارح مقتضى
القواعد ومثل الكلام في حجية الغائب عما فيه نصف الذمة

مثلا لائق والمدر ك فالجميع كما هو واضح بادنة كل جنة وادله
 الثالث لو جازح ان على المصوب وهو في الغاصب بما
 يحيط بقيمة كان للمالك الرجوع على كل في الغاصب
 عملا بدليله مع ان رجوع على المأذون وفي المصوب اليه
 بنفسه او باذنه فقد استوفى تمام قيمته حقة ولم يبق له عند
 الغاصب حق اصلا كالوئام لئلا ان يكون ارش
 السوية اكثر من دية ابنه شرعا فتجر رجوعه بالزائد على
 الغاصب لانه مضمون عليه بقاعدة اليد وخوله وليس للمالك
 الرجوع على الغاصب طالا ان لاق له عليه بوجه من الوفاء
 وان رجوع المالك على الغاصب اخذ العبد منه مع الاكثر
 من الارش السوية والشرع على الغاصب الرجوع بالارش
 الشرعي على اي لانه هو الذي اشتغل به ذمته شرعا للمالك
 فلما اخذه المالك من الغاصب صار له ذمته ولو كان
 باخذه منه باب الحقيقة عما اخذه له ذمته كما في نظيره
 المذكور باقل بان المالك اذا دفع المأذون واخذ القيمة منه
 كان له الرجوع على الغاصب بالقيمة ناقضا لتمامه اقله
 لان العبد مضمون فيه ونقص المأذون لاخذ قيمة
 مقدرة على لاسقط ضمانه والقواعد انه لو جازح عليه
 بما فيه القيمة فالأقرب وجوب دفعه مع القيمة سواء باشر
 الغاصب الا جازح خلاف ابنه على غير المصوب فان رجوع

على الا جازح دفع اليه العبد ورجوع بقيمة على الغاصب وان رجوع
 على الغاصب بهما في الاقرب رجوع الغاصب على اي من القيمة
 ورجوع الغاصب ونحوه اما دفع العبد اليه فلا مقتضى
 والاجماع واما رجوعه على الغاصب بقيمة فلان ذلك من
 مقتضيات امانة الواقعة فيه وهو مضمون عليه فدفع
 العبد بامانة تضييع المال مضمون على الغاصب وجب دفع
 ضمانه مضمون عليه ولا دليل على سقوط ضمانه عنه
 عند كونه ذم عليه بان دفع العبد اليه انما يقع في المالك ولو
 باذنه فيكون ذلك قبضا منه للمصوب وتسلما اليه
 من الغاصب بمجرد القيمة فذمته بهما لا تخرج عن عمده
 ضمانه ويغير عليه طان القيمة لو لم ينفق من اي فان
 قبضه منه فلا شيء له على الغاصب طالا او ما لم تكن القيمة
 السوية ازيد مما اخذه من اي فانما اخذه منه الزيادة فقط
 لقاعدة اليد وخوله وذلك تمام ما يبرده منه شرعا نعم
 لو دفع الغاصب اليه ما يبرده من اذن المالك له بذلك فحتم
 ضمانه له وعليه قيمة ما فقد رده اليه بان يسترده من
 اي لانه قد قبضه بغير اذن لاشترعية ولا ملكية كما هو المفروض
 فتم حقه والله اعلم ورجوع المأذون ايضا ووجه القعدة والشرع
 التنا ان دفع المأذون عليه لئلا انما هو حيث يمكن بان يكون

تحت يد المستحق للقيمة وأما مع تقدير ردة فلا يعقل
رفع اليد عنها وإنما هو كالتالف في الأصل سواء الذمة
من وجوب غرم قيمته بعد اجتنابه على الغائب للمال
ولا دليل على ذلك فيجوز التوجه على وجه القيمة
على الجاني مشروط بدفع العاين اليه فإذا تقدروا وجب المهر
إلى القيمة ولأن الجاني يطالب به المال كالعبد ليعزم له
القيمة فطالب الغائب بقيمة بطريق أو لا وفيه نظر
فإنه لا أولوية ممنوعة والآثار المذكورة إنما هي
وجود العاين وإذا تقدروا كالتالف ومع التلف
لا ضمان قطعا وفي مختار المصنف قوة ومهارة
وبه جناية الجاني فالواجب على الجاني الدية وعلى الغائب
ما زاد عليها فلو قتل الجاني وجب قيمته فإن زادت جناية
أخر أخذت منه الدية ومن الغائب الزيادة انتهى وقد
يحتمل عدم الرجوع عليه شيء أصلا للاحاطة والتقدير شرط
الرجوع كما قيل وضمنه ظاهر وقام البحث في ذلك
محتمل فسنل الله ثم الوصول اليه به ثم بالنسبة ٢ والله ٤ الرابع
لو جنى العبد المخصوص بالوجوب لغيره من نفسه أو
طرفا وجب رده إلى مالكه فورا على نحو ما قبل الجناية وإحال
عدمه وانضم السقوط فإذا اقتضى منه ولو بعد رده إلى
المولى ضمنه الغائب كما ينقص عليه كونه من غير خلاف يعرف
لغا عدة اليد ونحوه وكذلك كل نقص يدخل عليه في الغائب

في جناية عبد
المعصوب

لأنه

لأنه والمال في الجاني وفي القواعد لو جنى العبد المخصوص فقتل
قتله فقتل الغائب على القيمة ولو جنى الطرف فافتق
منه جنى الغائب لا ريب وهو ما تنقضي من العبد بنكاح دون
ارثه اليد مثلا لأنه ذهب بسبب غير مضمون ويحمل الرشد
وأكثر الأمرين وكذلك الواقتض من بعد رده المهر وكذلك الأمر
في يد الغائب فقتل في ذلك فانه يضمن القيمة ولو غصبه
مرته أو سارقا فقتل أو قطع فدية فقتل الغائب على الغائب
نظر فإن مسغناه ضمن النقص الزائد على المقدار لو حصل وكذلك
الاشكال لو أنه كسب وكذا لو ارتد فدية الغائب ثم مات فدية
من غير قتل ضمن الارش حاققة وكذلك لو اشتري مرته أو سارقا
فقتل أو قطع فدية المشتري فكونه من ضمان البايع نظر ولو طلب
الورث الدية والنفس أو المقتضى عليه في الطرف لزم الغائب قتل
الأمرين من قيمته ودية الجناية فإن زادت جناية العبد قيمته
ثم مات فقتل الغائب بغير قيمة تدفع إلى السيد فإذا أخذ السيد
تعلق بها ارش الجناية فإذا أخذ المولى من السيد فليس له الرجوع
على الغائب بغيره لا استحقاق الماخوذة منه أو لا بسبب رده
فضمنه المولى ذلك بما فيها وفي غير ذلك مما لا يخلو بعضه من نظر وضع
ويجوز في البحث فيه عند تقرير المصنف لأنه لا شبهة في صحة القول
الحامس لو كان العبد ودية فجنس ما يستغرق بغيره ثم قتله

المستودع وجب عليه قيمته وتعلق بها ارش النجاسة فاذا
 اخذت في التمسك لم يرجع المالك على المستودع لئلا يخل
 ولا يفسد قد جف من غير مضمون عام من هو فيه كذا في التذكرة
 والقواعد والتحرير وجامع المقاصد وغيره مما عني بعضها
 فلا حظ وتامل والله اعلم ان من لو جن العبد في سببها
 لوجب تمام قيمته ثم خصه خاص بغيره في سببها بمثل ذلك
 ايضا ولم يكسبه للاول بيع فيها ويرجع المالك على صاحب
 ما اخذه التمسك منه لان النجاسة قد سقطت فيه وكان
 للمخمس عليه او لا ان ياحظه دون التمسك لان الذي اخذه
 المالك من الفاضل هو عوض ما اخذه المخمس عليه ثانيا فلا يتعلق
 به حققة ويتعلق به حق الاول لانه بدل عن قيمة النجاسة
 في القواعد فتأمل التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وغيره مما عني
 البحث فيها في محلها نسأل الله تعالى الوصول اليه الشكر وبالحج والبر
 التمسك لو جن من غيره سببه كذا في سببها بغيره مما عني
 وفيه ففعله قيمته لافادة العبد نحو المالك ويتعلق بها حق
 المخمس عليه لانها بدل النجاسة فتمت مقامه كما في التمسك فاذا اخذ
 المخمس عليه حقه منه فليس للمالك الرجوع به على الفاضل
 ولا في قدره في جميع ما يراو منه شيئا وما اخذه المخمس عليه من
 المالك انما كان بسبب سببه فلا يلتزم به الفاضل كما هو
 واضح ثم لو جن عند الفاضل في سببها ما كان عليه قيمته
 وتعلق بها اجناتان فتمت بينهما والمالك الفاضل كما نص

في سببها
 في سببها
 في سببها
 في سببها

عليه

عليه كثر منهم ففقد الفاضل ما مات فيه الفاضل ففعله قيمته
 فيها ويرجع المالك على الفاضل بغيره القيمة ويكون للمخمس عليه
 ان ياحظه ونحوه في التذكرة والتحرير وجامع المقاصد وغيره مما عني
 التذكرة ايضا انه قبل ان المخمس عليه الاول على الفاضل بغيره
 القيمة والمخمس عليه الثاني على الفاضل بغيره القيمة وان كان لا ياحظه
 ولا يفسد به الا غير ذلك من الفاضل المتفرقة فيها به العبد المتفرد
 التي منها اجنات على سببه ايضا وهو مفقود عليه ايضا لانها موضوعة
 لبقية وكل نقص بدخله فهو مفقود على الفاضل بغيره القيمة
 فلو فلا حظ وتامل والله اعلم ان من لو وقف ر العبد المتفرد
 الحائز الماسية على بدل مال لمن لا القفا من منه اوله سرفاقه
 فالتحريم وجوبه كذلك كثر المصارف والمؤون التي يتوقف
 الزوال في وفادتها في حق الاحوال فتمت فبها والله اعلم قال
 ولو زادت قيمة المملوك بالاجنات كالحصا قطع في حكمه
 الا صبح الزاد بدو سده مع دية اجناته لانهما متحدة
 اقول قد وقع بذلك كثر منهم بل نسب المشهور لشمول دليل التقدير
 لذلك لغة وعرفا وشرا وزيادة القيمة بذلك او عدم نقصا بغيره
 ما من ذلك ولكن قد استدل بعضهم بان منافع المذكر الشئ من
 انه مع استحباب اجناته تمام القيمة تخير المالك بين ر العبد
 الا اجناته او اخذ القيمة منه وبان له كذا ولا يخفى له وعن موضع من
 المبسوط النسخة بذلك ايضا مع ما في كثر من اجمع بين القولين والمؤيد

في جناته
 العبد على
 سببه

في جناته
 العبد على
 سببه

في جناته
 العبد على
 سببه

في جناته
 العبد على
 سببه

كما قيل وقد يقع ما كان المقدرا انما هو بعض نفس هذا الفاضل شرعا
 لانه عوض بجموع العبد وان كان في نفسه حال لذكه ايضا وان
 التميز بين الامرين انما هو في انما غير الغائب لكان النقص عليه فيفسد
 الغائب صاحب على مقتضى عدة ومكونه ودعوى انما لا تقتضي دفع
 المقدر شرعا وانما تقتضي ضمان نقص القيمة التوفيق فقط وليس
 عدمه بدفعه اعترافهم بشمول المقدر المستلزم لنقص القيمة التوفيق
 وان لم يكن النقص التوفيق بمقدار المقدر الشرعي لانه لا فرق بينهما
 ولا لانه لا شرعا في احرازه المصلحة والاكثر لعلنا هو الظاهر فما
 من الغافل من عدم ضمان المقدر في قطع الاجماع الزاوية تمسكا
 بالاحل كانه في غير محله كانه في غير محله بل هو كالا جته في مقابلة
 النقص فلا حظ في كل والد الله اعلم ولو سقطت الاجماع الزائدة في
 الغائب بآفة تساوية فالظاهر انها كسقوط الاجماع الاصلية فيفسد
 كذلك كما هو ضرورة محله التذكرة والايضاح وجامع المقاصد وغيره
 لقاعدة اليدوي ولو كان عن التميز ان لا يشترط عليه وكذا في القواعد
 على اشكال من الاحل وانه لا نقص في المالية كما هو المفروض ومن ان
 التلف بالآفة زيد الغائب لا تلا في الجانية لكون العبد وافراده
 وحياته ومنافعه من عهدة الغائب وضمانه كمنظرة
 وقوة الوجه التناظرة كقضاء الوجه الاول في جده والله اعلم
 ولو لم يكن الجانية مقدرة شرعا ولم ينقص بها القيمة التوفيقية
 فقد نقص كثر منها على ان لا يشترط على الغائب بل لا فرق في خلاف
 كما اعترف بعض الاحل ولكن قد يحتمل ان فيها الحكومة على نحو اجراء
 احرازه لا مقدرا لها شرعا ولعل فاعادة اليد في حقها لم يندك على

٢ اليد

طو

نحو شمول المقدرة شرعا والفرق بينهما عرفا لا في كون الحكم نعم
 في المال كانه لو نقص من التمسك المضط ولم تنقص القيمة في حق العبد
 فلا يشترط للمالك ولا اشكال فيه لانه لا مقدرة له شرعا ليجب
 ولا تقتضي فيه القيمة التوفيقية ليجب قدر النقص فهو من قبل
 الجانية على ما لا قيمة له وقد نقص عنه الفاضل له وعينه وعن
 المبسوط وغيره وكما مر من المسئلة وكل لا ملازمة
 بينهما وبين اجازات الية لا مقدرة لها في حقها ان فيها الحكومة
 فيه نقا وتسمى واجبا وحق فقد يفرق بين التمسك ونقصها
 لا حكومة فيه في حقها وبين اجازات الية فيها الحكومة فيه مع
 الاول لا يستلزم جناية بخلاف الثاني ومن ذلك خلق الحيوان الامة
 فلم تست من دون غضب فزارت قيمتها ويحرم تمام البحث
 فيها في محله انتم به وبالله تعالى وتعالى قاله والتجسس في
 المدبر والمكاتب واما الولد كالمبحث في القن
 اقول لا خلاف في ذلك بين من يفرق بين المكاتب لشرائط
 والمكاتب المطلق الذي لم يودع في اطلاق التمسك المطلق لا دولة
 لجميع ذلك ولما لاف بعض يجعل الامة الرشد في بعض من
 جهة تشبه بالحيوة فيجوز عليها احكام الحر وضفه كما هو كاستدلال
 الشيخ في املا في الاختصاص ولو تحرر بعض المكاتب المطلق
 جرح عليه حكم المبغض كما في نظائره والله اعلم قاله

واذا تعذر تسليم المقتوب دفع الغاصب البذل
 ويملكه المقتوب منه ولا يملك الغاصب
 العين المقتوبة ولو عادت كان لكل منها
 التي جوع وعلى الغاصب الاجرة ان كان
 ماله اجرة في العادة من حين الغصب الى
 حين رفع البذل وقيل الى حين اعادة المقتوب
 والاقل ان يشتر ان يقول اما الاول فلا خلاف فيه ولا
 اشكال بل الاجماع بقسميه عليه وهو ظاهر الآيات وتوكل
 فان مقتضى الجواز الاخذ منه كما اخذ من المالك عقوبة
 له في الباقي الا ان اقره فاذا اقره منه طرزه التعريف في جميع
 انواع التعريفات اما من الشئ لم يكن في المطالبة على
 قول قوي ولا يلتفت الى احتمال منعه منه وانه انما اخذ
 ركبته في التعريف منه على فواقد الرهن على الدين فانه على لاجل اجماعهم ولا
 يجبر المالك ولا يندفع به ضرره وظلمه بل ذكر المصلحة وكثير
 منهم انه يملكه كما في الشيء واين زهرة واين ادرسى وكثير منهم
 بل ظاهر كثير من العبادات انه لا خلاف فيه بينا بل بين المالكين
 في القول وانه من المسائل فيما بينهم والاجماعيات عندهم وقد استدل
 الاستدلال عليه مع ذلك بانه عوض ماله الواجب عوضه ودفعه على انه
 على ان المالك عوض فيملكه كغيره الا عوضا كما في جميع الرهائن وغيره
 يملك القيمة وبانه لو لم يملكه لم يكن في دفعه فائدة له بل كان ضررا على
 المدة فقرة

ركبته في التعريف منه على فواقد الرهن على الدين فانه على لاجل اجماعهم ولا يجبر المالك ولا يندفع به ضرره وظلمه بل ذكر المصلحة وكثير منهم انه يملكه كما في الشيء واين زهرة واين ادرسى وكثير منهم بل ظاهر كثير من العبادات انه لا خلاف فيه بينا بل بين المالكين

ركبته في التعريف منه على فواقد الرهن على الدين فانه على لاجل اجماعهم ولا يجبر المالك ولا يندفع به ضرره وظلمه بل ذكر المصلحة وكثير منهم انه يملكه كما في الشيء واين زهرة واين ادرسى وكثير منهم بل ظاهر كثير من العبادات انه لا خلاف فيه بينا بل بين المالكين

المالك كما قبل وبانه عوض عن الدين الذي فتره الفاضل ومنه
 فيملكه كغيره لو اراد الوكيل قبل وبانه بدل عن نفسه بطلت
 فيملكه بمقتضى البدلية كما قبل وبانه النقص في رتبة على الفاضل
 الفاضل الفاضل بالقبض والعرق والتفريط والتفريط في حقه
 ما يوجب تملك المقتوب منه للعوض المأخوذ من الغاصب المأخوذ
 ونحو ما قطع به بقا نفس المقتوب في حقه على ملكه فكذا مع تنزله
 رده او تعسره اما لانه فور العدم القول بالفصل بينهما او لعدم
 الفرق بينهما او لا في المناط فيهما وهو كونه بدلا عن نفس العين
 كما قبل اما غير ذلك لا لا يجوز نظر او منه ان لم يكن ثم اجماع
 على الملكية بحيث يخرج به عن الاصول وعلى استصحاب ملكه للعوض
 مع بقاء الاصل على ملكه ايضا وفي المالك ان اذا غصب رتبة او عدا او غيره
 او فرب فابق العبد او شر الفرس او نذ البعير كان عليه القيمة
 فاذا اخذ في صاحبها ملك القيمة بلا خلاف وهو لا يملك المقتوب
 فان رده انفسه ملك المالك من القيمة وعلى رده المالك ان صاحب
 وسلم العين منه ونحوه في القيمة ولا يحوم فيه تسليم اراءة الاجماع
 منه ولا ملازمة بان مورده المتعذر ريعه حصة الغاصب المقتوب
 عدم التمكن منه الى ان يموت او يخرج عن ملكه بالبقاء ونحوه
 الذي بعد عرفه لغا او انه بمنزلة المالك الاجماع عليه ونحوه وبان
 المقتوب بالوجود في قبضة الغاصب لا انه لا يملك من رده فعلا حين
 كما في الغام

ركبته في التعريف منه على فواقد الرهن على الدين فانه على لاجل اجماعهم ولا يجبر المالك ولا يندفع به ضرره وظلمه بل ذكر المصلحة وكثير منهم انه يملكه كما في الشيء واين زهرة واين ادرسى وكثير منهم بل ظاهر كثير من العبادات انه لا خلاف فيه بينا بل بين المالكين

ركبته في التعريف منه على فواقد الرهن على الدين فانه على لاجل اجماعهم ولا يجبر المالك ولا يندفع به ضرره وظلمه بل ذكر المصلحة وكثير منهم انه يملكه كما في الشيء واين زهرة واين ادرسى وكثير منهم بل ظاهر كثير من العبادات انه لا خلاف فيه بينا بل بين المالكين

ركبته في التعريف منه على فواقد الرهن على الدين فانه على لاجل اجماعهم ولا يجبر المالك ولا يندفع به ضرره وظلمه بل ذكر المصلحة وكثير منهم انه يملكه كما في الشيء واين زهرة واين ادرسى وكثير منهم بل ظاهر كثير من العبادات انه لا خلاف فيه بينا بل بين المالكين

مطالبة المالك له بعبء المضافة ونحوه ولعله لئلا يجعلها
 الفاضلة مسلماتين والقواعد وغيرها وان امكن التزام
 كونه الثانية اعظم من الاولى لانها متباينان فلا يمكن
 ارادة مجرد جواز التصرف ومقتضى التصرف من المالك في
 كلامهم لا المالك الحقيقي لانه اذا كان او مترلز لا كما هو
 المتكلم من ان المالك ان يضمن في حال الجبولة ولزوم
 القرض ليس للقاصد ان يلزمه فقول القيمة لان قيمة الجبولة
 ليست حقا ثابتا والقيمة من غير جبر فقول او لا يراى منه بل لو
 اراد المالك منها لم ينفذ ويملك القيمة فله التصرف فيها كيف
 يشاء بالبيع والهبة وغيرها وعملك لاجل الجبولة لا على سبيل الوفاء
 وليس ذلك جمعا بين البدل والمبدول منه ويجب عليه رد
 بعد رد المضمون بعينه لاجل لانه انما ملك ملكا مراعيا
 الجبولة فاذا انقضت الجبولة زال ملكه عنها انتهى ملخصا
 وان ملكها ما دامت الجبولة لا ملط ومن المعلوم عدم تقو المالك
 الحقيقي كذلك فلا بد من ان يراد به جواز التصرف في ملكه فانه يكون
 مقبلا بذلك اذا ما فاع منه لا عقلا ولا شرعا بخلاف الملك الحقيقي
 في القول بعد ان فاع منه عقلا وشرعا فانه اذا حصل دام الا بسبب جبره
 الملك والجميع البرهان انه يمكن عدم ملك المالك له وكونه للجبولة فقط
 فتفصح به ان ان تحصل العين المضمونة ويكون النافع للقاصد
 ولا يحصل كثير نفع للمالك انتهى ولا يخلو بعضه عن نظر فنته
 وهو محتمل المالك وجامع المقاصد وغيره فلا حظ وتامل والله اعلم
 واما عدم ملك القاصد للعين المضمونة بالدفع المزبور
 فهو

في ارجاع كلام
 الفقهاء على
 غير ظاهر

في القول بعد
 الملك
 بالقيمة

فهو المعروف من مذهبنا بل عليه اجماعنا وكثير من عبارات
 صري او على اهراف الخلف والمبسوط والفتاوى وغيره ونحوه
 مضافا الى الاصول ان كونه عن المخرج عنها بعد عدم وجود
 الملك لا فقه ولا اختيارا كما هو المفروض ولكن قد احتل في
 الشهوديين وعنه انه يمكن ملكا مترلز لا لملك ولكنه في
 غير محله بل من المقتضى بعدم حشر المالك لعدم وجوبه
 مع انه لو وجد لانه لزومه لاحالة اللزوم والمالك كما سبق في
 كتاب البيع ودعوى الاجماع على ان مترلز له فلا يملكه بل عليه ان
 لم يكن كما عدمه وذلك من اقوالنا في ارادة ملك المالك
 للتصرف في القيمة عوضا عن منع القاصد من تفرقة ماله ومثل
 هذا الملك قد يقال بتبعيته النماء المنفصل له ايضا في احوال
 المشهور والجميع وصريح الشيخ وكثير منهم ولا يلزم بتبعيته للملك
 نفس العين كما يلزم لجوز القاصد كماله بعضهم ولو ثبت
 اجماع على عدم تبعيته للملك المزبور وانما يتبع ملك القاصد
 فلا محذور في الالتزام بالاحتفال المزبور ولكن انما يمتثل هذا
 الاجماع فلا حظ وتامل والله اعلم واما رجع كل مال المصاحبة
 زوال الجبولة فلا اشكال فيه على المتأخرين بل على عبارات
 المشهور عليه ايضا وليس ذلك قسريا ولا انقضا بل ولا رجوعا حقيقة
 وما في كثير من عبارات من ذكر احد ما من غير الترخيص ولا فلا وقع
 لها في غير العقد اللازمة وبها نرى وجميع منتقيا وانما هو حكم شرعي
 مقيد بامتناع الجبولة فاذا زالت زال الحكم المترتب عليها وبقي

في جعل الملك
 المترلز
 للقاصد
 وعدمه

مال كل منهما على حاله لانه خرج من وجه اليه واما فالقوة
 من ان لا تقدر رد العين المضمومة الى مالك عند طلبها من
 الغاصب وجب عليه دفع العوض الى المالك مثله او قيمة
 فان وقع الترافض وجب المباداة فحق المالك مستقرا
 فلا يزول بالقدر على العين فان اخذه المالك وجب
 البدلية لتغير العين قال الدعي بملكه المالك محضا يكون
 نماله المنفصل له لكن مترعا دت العين كان لكل منهما الرجع
 في ماله على الاشهر عندهم واما العين المضمومة فمن يفتيه على
 ملك ماله وانما لها حيا مطم وفي المسئلة اشكال من
 حيث لزوم اقبح العوض والمضوض على ملك المالك ولهذا قال
 في المسئلة بان لا يقبل حصول الملك لكل منهما مترلا او توقف
 ملك المالك للبدل على التماس من العين وان جاز له التوقف
 كان وجبا والمسئلة وهو حسن وقد تورد عليها بان هذا اشكال
 انما يرد على ارادة الملك الحقيقي كلامهم وليس بمقتضى وان
 زعمه الثانيان وعينه كما فاشكل عليهم ولجه على الظاهر ارادتهم
 ملك التوقف فقط مع ان نسبة حوائج كل منهما فماله على
 الاشهر عندهم ان لا خلاف في ذلك خلاص لا يخفى على من لا حظ
 كلامهم مع انه لا يصح الملك المترل للغاصب عندهم بل ولا
 للمالك على الاظهر فلا حظ وتنبهوا الله اعلم بتبينها
 الاول لو ردت العين المضمومة الى مالك وكان الذراقة من
 الغاصب لجل احواله بتدوين ماله باق عنده بعينه فلا يرد بوجوب
 دفعه بعينه الى الغاصب على التمس لان عين ملكه فتمسدة عليه
 فراجع مطلقا لانه به واما بناء على ملك المالك له ان اظهر

المشهور

المشهور في رد النظر فحق ردّه عليه اشكال في احواله لعدم
 واستحقاق ملكه وعدم تسلطه على ماله ونحو ذلك ومن ان ملكه
 مقتضى ما وامت احواله فان التمس الى الملك كما قيل وضعفه
 ظاهرا لان يراد به ملك الموقوف كما هو غير بعيد في حق الاكتم
 فانه هو الذي يقبل التقيد بملكه ومن الملك الحقيقي هو واضح
 وفي القواعد ان تقدر رد المضموم دفع الغاصب على ملكه بل
 المضموم منه ولا يملك الغاصب العين المضمومة فان عادت فكل
 منها الرجوع وان يحير المالك على اعادة البدل لو طلب الغاصب
 اشكال لا على رد التمس المنفصل وقت جامع المقاصد ان الاشكال
 ينشأ من بثوث الملك والاصل بقاءه ومن انما ملكه للحوالة
 وقد زالت قبل لو كان بحيث يحير على رده لكان بقا والبدلية
 اذ لا يرغب الماملون فيه وليس به لانه مترعلق به حق
 ثابت وجب عوضه والاجرة وهو المالك في التذكرة وفي فيجبر
 عليه كما هو واضح وفيه ما تر ملاحظ وتنبهوا الله اعلم الثاني لو رجع
 البدل في يد المالك للمضوض مع دفعه وردت اليه العين المضمومة
 فليس للغاصب طلب نفس البدل قطعا بل اجماعا على اعتراف به
 بعضهم وبذلك يندفع النقض والبدلية وان زعم بعضهم وقع فيكون
 ذلك كما لو تلفت يمين البدل حقيقة بكل او غيره او موت ونحوه
 الا ان التمس ادب التي لا يملك للغاصب مطالبة المالك بنفس
 العين مع تلفها ولكن يحل المالك على دفع بدله الى الغاصب
 اشكال من الاصل والاذن بالانكاف رتعا فلا يتبعه الغاصب كما قيل
 ومن في عدة الانكاف وفي عدة البدل التي بها يخرج عن الاصل مع

١
 عدم منافاة الاذن به للفقان كونه مطلقا ولا يفسر به على المتحرر
 واما على تقدير ملك المالك للسبيل حقيقة فلا مسح لوجوب
 القاعدتين فيه وجب فلا يخرج عن الاصل ولعل اشكال
 الفاعل على تقدير ارادته لذلك كما احتمل بعضهم انما هو
 جهة اشكاله فاقول الحكم كما قبل الا انه ينافيه كونه عينا رتبة
 القواعد وغيره مما هو صريح او كالصريح في وجوبه والبدل
 الى الفاصلة فلف نفس لا يورث منه والحدود في التخصيص الى
 التردد واما ان ذلك بعيد جدا ان لم يقطع بعدمه نعم فذمير
 عليه وعلى غيره بعدم الدليل على وجوبه والبدل الفاصلة بعد
 تسليم ملك المالك لما اخذه من الفاصلة ودعواته مثل هذا
 الملك المقيد بما دامت صالحة لا ينافي ما ان المالك له ان يغير
 يدفعا مع تسليم ثبوت هذا الملك انه لا دليل على خلافه وان لم يكن
 منافاة له لو قام عليه ولم يمتدحوا حالة الفان انما هي اموال الغير
 التي تكون تحت يد المالك لا في اموال نفسه كى هو الموقوف في
 كلام المشهور في النظر الى ان كانت لو قدر الفاصلة
 العين المفضية بعد اخذ المالك لبدلها وجب عليه ردها اليه فورا
 فخصه صراحة مطا لشرها فحلا وليس له حبسها الى ان يرد اليه ما
 اخذه منه كذا نص عليه كثر من تأويل لعله ظاهر الاكثر بل المشهور
 وصحح التذكرة والافراج وجامع المقاصد وغيره لعدم بؤت حق
 له في العين المفضية تحت حقيقة جوارز الحبس على الوجه المذكور مع
 احواله عدمه ولكن في القواعد ان لو ابقى العبد في حال القيمة للعلوة
 فان عاد وتراد الفاصلة حبس العبد الى ان يرد القيمة عليه في حال
 بل في التحرير ان حبس الفان المفضية الى ان ياخذ القيمة لانه
 انتم بالمحبس

الى ١٢

هل يحق
 للفاصل
 حبس العين
 ام لا فيه
 خلافا

قد دفع عودا فله حبس العوض الى ان يقبض العوض عنه كونه للمعاوضة
 كما قيل وفضله ظاهريا اعترف به كثر من الاواصر وفي جامع المقاصد
 وبميزه انه ليس معاوضة حقيقة وانما قبضه المالك ارتفاقا وحقا
 على مصلحته وقد كان تسليم العبد واجبا على الفور فيستحق بها مع
 اطلاق قوله ٢ المفضية مزرودا وكل مفسد مزرودا ويؤخذ
 ذلك ولا يجوز حبس مال في مقابل مال آخر فذ حبس ملك المال الاول
 ظلي لان من ظلم لا يظلم والافراج انه ليس له ذلك فهو جديده الا
 انه كالصريح في عدم ملك المالك لما اخذه من الفاصلة ودعواته لو لم يكن
 ملكا له وعزامة شرعية له لم يجد في دفعه فورا لملكه بل بما يكون
 فورا عليه بسبب وجوب حفظه وفيه على ان جوارز التصرف فيه ان
 لم يكن على وجه يشمل ما يعتبر فيه الملك كذا لك ايضا فليس يحق الا
 للملكية الى لا يستلزم خروجه المبدل عنه عن ملك الاول بل قوله ٢ من
 تؤدى ظاهرا فخله في قبلي يدفعا التامل فيما ذكره الفان يكون بالافراج
 والمعاوضة فان الاباحة العامة شرعا يندفع بها القهر المالك في
 وعادة وتشمل العتق ومحوه اليه فان كان الاذن من المالك فغنى عنه
 فلا حظ وتامل والله اعلم الرابع لو حبس الفاضل العين المفضية الى ان
 يتم قبض العوض الذي دفعه الى مالكه او بدله مع تلفه حقيقة او ظاهرا
 فلا ريب في ان عليه على المتحرر بل وعلى غيره ايضا على الذم لانه لا يقال ان
 الى لا ينافي جوارز الحبس شرعا مع تسليمه وفي القواعد انه ان تلف العبد
 محبوب فالأقرب هناك قيمة الآن واسترجاع الاصل ووجوب المقام
 ان هذا منسحب على جوارز الحبس لان المصير القول باعلى القيم ووجه القربان في حكم
 العصب قد كان بدليل جوارز الحبس الى ان يقبض ما دفع للعلوة وهذه

المالك

قد دفع

البعير اليد الاول لكونها مستحقه له ولو جوب ذالمالك القيمة الاول
 فاذا تلف ضمن قيمته يوم التلف فبقيت قيمته الاول وكان
 حقة ان يقول بسترج الزائد قال ان رج العبد ان هذا ما
 يتمشى على وجوب قيمته يوم التلف كما لو اوجب الاكثر كان له الاكثر
 من القيمة الاول وان نية ووجهه انه ان كان الاقل هو القيمة
 الاول فقد دفع عوضا عن العين بما يحقق فلا يجب ما سواه وان
 كان الاقل هو النية فهذا المستحق بالتلف لان الذوق المملوكة
 وقد زالت بجواز الحبس وفيه نظرا لا المدفع للمملوكة لم يكن
 عوضا عن العين قطعا ولهذا لا يخرج بذلك عن ملك ولا يستقر
 ملكه على المدفع حيث كانت العين باقية على ملك المالك مضمونة
 على الغاصب وخرج بجواز الحبس ان يقيف القيمة عن كونه في ما
 به وجبت قيمته يوم التلف وعلى ما اخرناه من وجوب قيمته يوم التلف
 فالواجب قيمته يوم التلف ما والا فخرج انه لا يجوز له الحبس بذلك
 فلا يتغير اى التمسك لا ختمه مومة فيما اطبق كثير من الخراج منها
 وقد تقرر عليه من زوال حكم الغصب لا حاله البقاء ان لم يخرج المالك
 وجوز مع تسليم نفسه اعلم من ذلك ودعوى اية الضمان وفيه المدة
 في لف الضمان قبلها تمالا لا بد عليها ان لم يكن على عدمه لاني والناظر
 فيها الا ان يقال بان المناط في يوم العلم القيمة انما هو مؤقته لا يجب
 بالحق الا هو الود ذلك مفعود وفيه المدة لزوال الاثم فيها بعد الحكم
 بجواز الحبس فيها كما هو واضح فتمت حقا والله اعلم الخامس يجوز للمالك
 حبس القيمة الى ان يسلم العين المضمونة فلا خلاف ولا اشتغال للاصل
 ونسحق بالملازمة او المالك وغير ذلك والله اعلم السادس

المالك

هـ خصوص بعد
 رجحان القول
 بعدم جواز الحبس
 له

ولتلف

لو تلفت العين المضمونة قبل التمكن من رد ذالمالك شغلت قيمته
 الغاصب بتدبيرها فلفان سادس اذ ذالمالك المملوكة حرة
 عن الدين الذي في قيمته الغاصب حين التلف وان كان المملوكة
 اكثر منه رد الزائد الى الغاصب على التي رقت بل وعلى ان المملوكة
 على مردود وان كان المملوكة اقل منه رد الغاصب الزائد الى المالك
 ولو اختلف في منسج ذالا مع التراطير بعده فيكون معامله له
 جديدة كما هو واضح فتمت حقا والله اعلم السابع قد صرح كثير منهم
 من غير ظله وفي بعض فبان تمام القيمة بمكة المالك انه تمام ملكه او
 لشعلا دليل الاباحة له ايضا على الاباحة والمعاطاة على القول في
 القاضى بمكة للثنا او باحتماله على في العين ولو منع ذلك كله بقي
 كونه للغاصب كما اخذه المقتضى على الاصل فلا حظ وما مل والله اعلم
 الثامن لو تلف فتمت احمس فقلنا بوجوب القيمة يوم التلف وكان المملوكة
 في الغاصب ما وبها استقر ملك المالك على ما اخرناه منه كما قيل فلو كانت
 قيمة يوم التلف اكثر منه طال به المالك الزيادة لانها مستحقة له
 ولو كان الاخذ منه اكثر من قيمة يوم التلف ففقط الغاصب
 على استرجاع الزائد نظر اقوة العدم للاصل ولان دفعه مستحق
 عليه ومنه يتي ما ذكره المعظم من ان اعطى العم في هذا القسم كما قيل ولا يخلو
 من تمام ادنى لان ملك المالك له على مقتضى تسليم مقبلة ما است
 المملوكة والمفروض زوال ملك المالك عنه فربكون الغاصب
 فيطالب به ولا يجال لالة البقاء وفيه نعم لو كان ملكه له مطلقا
 وشك في وجوبه برب من له كان الاصل في ملكه ولكن ليس المقام
 من ذلك قطعا واشتغال الدفع اعم من ذلك كما هو واضح كوضوح

فيكون غناء
 البدل
 او للغاصب

له نزع

ان الغاصب مع وجود نفس المأخوذ منه ان يأخذ ويدفع غيره لان
 جهات الوفا بغيره وليس للمالك المانع من ذلك نعم لو تلف المالك
 واستغلت ذمته بمثل او ذمته الغاصب مع كل وجه وقع التنازل فيها
 كما قرئ في قوله تعالى والله اعلم ان سبب لا ريب في ضمان الغاصب
 لما تلف في العين المأخوذة من الثمن المتقفل والمنفصل حتى
 المقتدر بعد دفع البدل بل وفيه ان ظهر للمعد ذمته المحسنة
 اجماع مضمون عليه كما اعترف عليه المحقق ان ثمة ذمته ولو
 لا ينبغي ان كان له ان يعلم المزدكي في ايجاع الايض وشكال القواعد
 في غير محله ودعوى انه لم يدخل تحت ذمته التي سبب ضمانه لا الموقوف
 بذمته بعد دفع القيمة وبرائته في العين فان يدعى انما
 كافي وضمة المنة وجوه شتى فان عدة اليد وكذا دفعه للمالك
 كله وفي جامع المقاصد وعنده ان الدفع المذموم انما كان للمكان
 المملوكة وهو لا يقتض البراءة بل قبل بانه سبب تلفه على المالك فممنه
 وفيه تأمل والامر سهل والله اعلم **في ضمان المالك فتمت**
الميلولة والايدي المتقاربة من الاول متلفا مستحق هو الترحيم بما
اداه للمالك عما حصلته لميلولة في ذمته من الايدي المتفرقة امكن
القول بملكه له من المثل لا على حصة المالك له لورجعه به ابتداء وعلى
حصة ما دفعه هو اليه لانه يأخذ به لا عما دفعه للمالك فممنه
حصول الخصم في يده فيملكه على حصة المالك لما اخذه منه فاذاعة
العين ورجعت الى المالك عما دمجها دفعه للمالك وعادة كانت
الميلولة في يده بما اخذه التي حصل الاول منه الا ان في الاول للمالك
ونحوه انما في الغاصب اقال القائل بها بعدم جواز رجوع ذ اليد
الاولى عما حصلته لميلولة في يده بل يخص الحكم في خصوص التلف
واضح الف ولو وضع اتي المدرك في صحيح كما قيل وعليه مع ظاهر فان

ضمان الغاصب
 في ضمانات
 بالتأديت
 وعدة

في الايدي
 المتعاقبة
 اصل الغاصب
 الاول اخذ
 البدل من
 الغاصب
 الثاني ام

الذکر

فان الذم اخذه المالك انما هو لا ارتفاع به ولا تباطل بحقه وعينه
 في الغاصب دفع البدل عنه عقوبة له مع عدم عكسه من رتبة العاقبة
 عينه ما له فاذا عوقفت فلا يجر مجازاة غيره وان كان مستحق العقوبة
 ايضاً لو طالبه المالك ابتداء وليس في ذمته من حصلت عنده المملوكة
 شيئا يستحقه الغاصب الاول الذم قد دفع البدل المذموم الى المالك في
 بخلاف من تلف المال في يده فان ذمته مستغلة فعلا بالمثل او القيمة
 للمالك فلفا صلب المذموم ان يأخذ به لا عما دفعه لو مقاسمة فقد
 اتفق الفرق بينهما ولم يمتد المناط فيها فالأصل ان المذموم لعله هو الاقرب
 الموافق للاصل بعد بطلان التعارض على عدة التلف المتفق على الحكم فيه
 فلا حظ وتأمل والله اعلم **في ضمان المالك من زيد عبد الله**
اقر به لغيره فافضله منه عمر وعملها بقرانه ثم ادعاه به زيد فلم
يملك من ارجاء اليه بطاير الشرح دفع اليه البدل المملوكة المذمومة
فما امر او حكم الميلولة الممهودة عليه او امر او حكم التلف المفقير عليه
المالك ملكا طلقا مستقرا ويزول ملكه من العين المذمومة حقيقة فيملك
الغاصب كذا جهان او جهنم الاول كما هو في ابراهيم او صريحهم عملا
بالاحول ورجع فلو علم الغاصب من اخذه من المقر له ولو بذل كال
كثرة على ذلك لزمه ذلك فممنه لا يصح للمالك الواجب عليه
شراؤه ولم احد من قال بان تأجيل ولا من اعطاه الا بغيره فممنه في غير
شبهه عليه اعلا على الشاهد كلها على كونه فلا حظ وتأمل والله اعلم
واما لزوم الاجرة على الغاصب قبل دفع البدل للمالك فلا خلاف في
بل الاجماع بقسميه مع عدة اليد ونحوه في غير فرق بين استيفائه
للمنفقة مطر وعنده فيما كان له الاجرة والعادة لان المنافع المعتادة

في ضمانات
 الموصوفة عند
 الغاصب
 متعلقا بالايدي
 كذا جليل
 لان المقتل
 هو

في ضمانات
 الموصوفة

فانت فيه فيقضي خلاف المجر العادة على اخذ الامرة عليه فانه
 كالتميز بالترادف والتميز ونحوه فان لا تعد اموال في العادة
 فلا يقضى مع ذاتها بحالة براءة الذمة منها البتة في العادة
 وربما يستظهر من الحق والفاضل وغيرهما ان الاثر مع
 تسليم نفسه وغيره ولا يلزم من صحة الاجابة مع كونها
 بالغصب ايضا بعد عدم عدو اموال الاعراف وان كانت بعد
 الاجابة نعم لا على ما في منافع امر فلا يقضى وتبرؤ الله اعلم
 واما لزوم الامرة عليه بعد دفع البور الى المالك الا ان سلم
 نفس المقتضى اليه فوضعية محكي المبوط والتدكره وعندهما العلم
 المشهور والجميع ليقا حقيقه الغصب فيها وليا حكم الوصف
 للاستحقاق كما قيل او لعدم قاعة الذمة لان فيها جواز
 اجلس مع تسليم نفسه كما في نظائره ولكن الاشبه عند
 المصرة عدم لزومها للاصل ولان القيمة التي قد اخذها المالك
 من الغاصب منزلة منزلة العين المقتضية فكان قد قبضها من
 الغاصب وعادت اليه والاعين الواجبة عليه فعلا وقد
 دفعها فبرأت ذمته ولان المالك قد استحق الانتفاع بالقيمة
 التي رجع عن ويبدل عنها في المنع فلم يبق للمالك حق على الغاصب
 فذلك العين المقتضية واللام يكون فائده للغاصب دفع القيمة
 ولان الغاصب قد تبرأ منها كما قيل ونقص الكل ظاهر
 اعترف به كثر من الاوافر بناء على ما علمه الامم بغير اعين
 من ملك المالك لها وعلم ان ثمنها لان كان منفصلا كتركه
 من العبارات وفي المالك وعينه ان ذلك لا يتم مع اكله
 ببقائه

فان في الامور
 بعد دفع البور
 فيه خلاف

ببقيتها
 من ثمنها
 ايها

ببقائها على ملك المالك ومع عدم وجود مسقط لثمنها
 لمانه لا يكون الا بتركها اليه او بالها وفه عليها على وجه يتقل
 عن ملك مالها ونحو ذلك المفروض عدم حصوله ودفع القيمة
 انما هو غرامة شرعية تغني عن حصة براءة ذمة الغاصب لا تغني
 احوال الاول ولكن في جميع المقاصد ان الذي يقتضيه النظر
 وجوب بقاء الغاصب كما كان الا على القول بان الغاصب ان
 يقتضي البدل فينتا عدم وجوب الامرة عليه فتمتة المقتضى
 الا ان المانع له ايضا مستظهر كما اختلفت بعض من تأخره لثمن
 في عدة اليد لهذه احوال اخص في جديا والله اعلم ولو شك
 في صحة العدم وعدمه مثله فليس ثم الامرة على الغاصب ان
 يعلم موته او ضروره وصال لا منفعته فيه عادة او عدم
 عليه الا حيث يعلم حيوته وامكان الانتفاع به حيث يقابل
 بالمال عادة وجهان او قولان من استثنى ببقاء الذمة لزم
 ذلك كما قيل ومن احواله البراءة واستثنى بالمقتضى المستحق
 في اخرج عنها فاما مل جديا والله اعلم قاله ولو غصب
 شيئين ينقص قيمة كل واحد منهما اذا انفرد عن
 صاحبه كالحقن فتلف احدهما فيضمن الثاني
 بقيته مجتمعا وبتره الباقي وما نقص من قيمته بالانفرد
 وكذا لو شق ثوبا بنصفين فنقصت قيمته كل واحد
 منهما بالشق ثم تلف احدهما ما لو اخذ ثوبا من حقين

المجر والمجمل

ميساويان عشرة قلف في يد. وبقي الاخر في
 يد المالك ناقصا عن قيمته بسبب الانقار
 ساد قيمة التالف لو كان منصبا الى صاحبه
 وفي ضمان ما نقص من قيمته الاخرى
 اقول اما الاول فلا يعرف من خلافه كما اعترف به بعض
 طائفة الاجماع عليه لقاعدة اليد وقاعدة الائتلاف كونهما
 مما يقترضان العيون واجزاءها وحفظها الداخلة تحت يده
 وسلطنة عرفا وما قد يظهر من عبارة الحق في عدم تمام نقص
 المردود الى المالك الملائم ولا يمان ماله ولم ينقص منه شيء
 احل مع فو نقص القيمة التوفيقية كقولهم ففقدوا معا طاب
 كى لا خوف على ذور النصارى فان الانفراد والائتلاف من الصفات
 الذاتية الموجبة لزياة القيمة ونقصها عمادة وعرفا لا من قبيل
 القيمة التوفيقية انما نشأ من مجرد رغبات المتعاملين وعدمها
 كما هو واضح باذن التفات كوضع الشق الثوب نقصا لا ينشأ
 عن انقراضه ويزيد عليها ضمان النقص ايا حل عليها بنفس الشق
 ايضا لقاعدة اليد ونحوه فمما جديا واما انما فقد الشق الاخر
 منه وجهان او قولان من الاجل وعدم دخول الباقي عند ما كلف
 تحت يده الغائب كما يكون نقصه معقوبا عليه ومنه قاعدة
 الائتلاف وكونه سببا عرفيا للنقص المذكور كما قيل وهو جدي
 مع بنوت الفهمان بمطلق التمسك والاعتراف بالادليل عليه
 فلا حظ وتدبر والله اعلم بتفسيره لو كان قيمة المجموع عشرة
 وقيل كل واحد منفردا عشرة ففقدوا جميعا من خمسة على الاول

(الوجه)

وسبعة على الثاني وقد تجمل كونه عشرة لانها من قيمة التالف هي ثلثه
 فلا موجب للزيادة عليه كما قيل وعليه من طائفة من قد عصبه
 قال الفقهاء الى المذنب وقيمة هذا المرحمة فعليه وانما لقاعدة
 اليد ونحوه هذا وقد استدل على عدم ضمان نقص قيمة التالف عند ما كلف
 بعدم قطع يد التالف مع عدم بلوغ قيمة نقصه الى خورنقها بوجوب
 القطع وان يلحقه مع نقص القيمة النقص الموجب له كلف بل عن كثرة
 الاجماع عليه لان الزيادة انما ضمنه في نفسه بتفريقه بين المتضمنين فكان
 كما لو ذبح شاة في دية سبع ونيار ففقدت ثم احضرتا وقيمتها
 اقل فانه لا يقطع فكذا هنا وقد يدعى بعدم التزامه بهي الامرين
 فان القطع متوقف على كون نقصه كسروا نقصا والظاهر انهم من
 ذلك فقد تضمن بالتسليم فمما جديا والله اعلم قال ربه ولا يملك
 الحي المفسدة بتفصيلها واخر اجما عن الاسم والمفردة
 يسوا كان ذلك بفعل الغاصب وبفعل غيره كالخطة
 تطحن والكتان يغزل وينسج اقول لا خلاف في ذلك بين
 بل الاجماع بغيره للمأول ولما لم يفرق من جعل الله من الرشد فخلقه
 فمما جديا اما ملكه بذلك لتعذر رد ما لم يخذل فيؤدره في ملكه
 كما قيل وضعفه ظاهر الا ان يرضى المالك به كلف فيكون معاونة جديدة
 كما هو واضح كوضع انه لا اجرة للفاسد على عمله للاجل وعدم احترام
 عمله لكونه غرضا دون به لا رغبة ولا من قبل المالك ولو انما منقضا
 فقيمة المفسد من النقص ايضا ولو انكى الغاصب منه الى اى له اللو
 وجب عليه ذلك لكن لباب المقدمة ولكن مع طلب المالك له

وان لم يرض بذلك لم يميز له حصة التصرف في مال الغير فغير ان ذلك
هو واضح كوضوح انه لو زادت قيمة المصنوع بذلك فلما حق له
والزيادة ولو كان العامل من الغاصب استحق اجرة عمله على الغاصب
مع جهله بالكل والاذن الغاصب له بالعمل لقاعدة الغفور مع احترام عمله
منه لو رجع عليه بالنقص كان له الرجوع به على الغاصب كما وظن في قوله جيد والله اعلم

قالة ولو غصب ما كولا فاطعمه المالك او شاة
فاستد عاه ذبحها مع جعل المالك ضمن الغاصب
وان اطعمه غيره قيل يغرم ايضا شاء لكن ان اغرم
الغاصب لم يرجع الى الاكل وان اغرم الاكل
رجع الاكل على الغاصب كعرفه وقيل بل يغرم
الغاصب من راسه ولا ضمان على لان فعل
المباشر ضعف عن التضمن بمضامة الاعتبار
فكان السبب اقوى اقول انه الاول فلا خلاف فيه
اشكال بل ظاهرهم انه من السلب والاجاميات لاحالة بقا
الضمان وعدم قاعدة اليد لعدم صدق التادية على ذلك لا لثقة
ولا عرفا ولا شرعا ولا يوجب رتبة الائلاف فان التمسك
اقرب منها قطعا من غير فرق بين تصرفه بملكه وطعامه وبين تملكه
ذلك في حاله بان يقدسه له على وجه الضمان وقد ما يتحقق به الغفور
عرفا وبكيفية القول بما حصلته مثلا لملكه اذ يوجب فدية فانه خاص
لنقصها بالبيع ان رددت اتم ملكه بعده وتمكنه له من البيع ليس التادية

الاكل

لها اليه وكذا يمكنه من بعض التصرفات والانتفاع في مال الغير
الجميع من المخطو او ما يملكه مالوا او دله او رهنه عند المالك
فما ليس له التصرف فيه اطلاقا ولو تمكنه من جميع التصرفات على الراجح
العام او على وجه الهبة اجمالية فغير كونه تادية حقيقة اشكال
حيث عدم حقيقة الملك او عدم لزومه ومنه حيث صدق التادية لما
المالك من عدم توفيقها على الملك اللازم كما قيل وعليه منع ظاهر
كما اعترف به الفاضل وكثير من الاولين وربما يفرق بها الراجح
والهبة فيحكم بكون الهبة تادية اليه فقط لدعوى ساعدة العرف
على ذلك فتجربا والله اعلم ولو وجهه بهتة لازمة او اقرضه له او
توذلك ما يفيد الملك اللازم عرفا وشرعا فلا ريب في صدق تادية
اليه عرفا فيرا من الفاضل وكذا المصنوع المالك من الغاصب سرقة
او نحو ذلك مما يفيد سلطة عامه لا تسقط تادية فاما كان قبل غصبه
منه كذا لو دس في امواله التي تحت يده وسلطته وعدم علم
بكونه هو مال المصنوع منه غير خارج من صدق التادية اليه او حصول
التادية له في الخارج وان لم تكن بقدرة الغاصب كما لو اطارت الرمح التادية
المصنوع في الحق فبذلك فانه لا ريب في تادية الهبة من
ضمان محمودة وزوال عنه وان لم يكن على ذلك الكراهة قد رتب المالك
ولو تلف المصنوع ضمنه الغاصب بملكه او قيمته ودفعه الى الغاصب
بغضوان الهبة اللازمة لا ينعقد ان لا يوافق في تادته وقبل المالك
بغضوان الهبة ايضا فلا ينعقد له مل في عدم كونه وفاء ان المدين ان

المالك

بسبب شيئين له الذين مع بقا الذين في زمته اما لو فقدت
 الوفاة عما في زمته وقبله المقتضين به وجه الهبة ففرضنا
 لا حالة الفرض وعدم التطابق او ضرورة وفيه خلافان
 التخصيص بين المديون لا يبعد من له الدين ولذا يجب عليه قبوله
 مع بذله المديون له كما قيل وفيه ان ذلك انما يتلزم مع اعلام
 المالك بذلك لا مطلقا حتى مع انظاره انه هبة مثلا التي لا
 يجب قبولها عندهم وان امكن التزام فذلك مع عدم قبول
 المالك له الا على هذا الوجه او على ان يدرسه واما من دون
 اعلامه بذلك من دون ذكره في كثير من الموارد واما مع قبوله بموجب
 اعلامه بذلك من دون خوف من غير المديون اطلاقا في الجمال
 ولا دليل على حواش فذلك للمديون وترفع هذا امر في لغة
 الملاحول ودعوى على ذلك عهدتها مدعية كدعوى القسط
 بعدم الفرق بين الخصم رايا له بموجب ذلك وبما عدم
 الخصم به كما لو طلبة والدين واستخرج دفعه له بانكاره
 او غيره ثم قال له ايحك شيئا فزيت الما الله ثم وفرت ارفقا
 عن دينه وقبله والدين على انه هبة لا على انه وفاء عن دينه
 فذلك بل لعل دعوى القسط بالفرق بينهما او اقامت جديا وتعلم
 وفي القواعد انه لو امره بالاكل فباع او بالعكس او عثم الانواع
 فالاقرب ذال الفان الا في الميزان على شكل وفيه انهم ولو
 شرف اى زية من المالك فلا يستولى به ايجل نقد الاستيلاء
 وبند الغائب وفي الارش كمال وفي التذكرة انه لو زوج شيئا
 اى رية المخصصة من مالها وهو جاهل فسلطت عنه لم يبرهن

الاجماع

الفاة

الفان كما لو ادعى المخصوص فلف فان استولى نقد
 الاستيلاء وهل يبر الفان كمال اقر به عدم اى غير ذلك
 من الفروع التي يظهر حكمها من ان قل فيما مر من ان الفان فبالا
 الغائب انما هو وصول المقتضين الى يد المالك ووصولها
 بحيث يبعد من امواله عرفا او حيث يدخل في حيزه لو كان ملكا
 لغیره كبيع بعد الامر بالكلية ويؤيد ذلك فاذ انتفى الامر ان لم يبر
 من الفان كما في الاستيلاء قبل ظهور الحال في عتق به كثر من غير
 عن الفان فله على نحو ما في التذكرة فلا حظ ولا على الله علم واما ان
 فقد اختلفوا فيه على قولين اصحهما اختيار المالك في جميع على ايهما
 لانه من جزئيات تعاقب الابد على المقتضين غاية ادم رجوع الاكل
 على الغائب ان رجوع المالك عليه ابتداء ولكن قد منع بمنع ثبوت
 اليد للاكل المقتضين له حضور الاكل وليس ذلك باموجبة للفان
 فلا يتحقق المالك الرجوع عليه ولعله لذات قل في المتن وغيره يرجع
 المالك على الغائب فقط لانه هو ذواليد وولي الاكل ويحسب
 ان الرجوع عليه انما هو لعدة الانواع لال الفان لا يبر شيئا
 له لانه وعرفا لانه عدة تعاقب الابد على المالك ولذا لو لم يملكه ورده
 على الغائب لم يكن للمالك ان يرجع عليه لانه عدة اليد قد تنقضي بعدم
 الدليل على ان عدة الفان المزبورة عدة دليلا انما هو الاجماع
 عليها ولا اجماع بها كما قيل وعليه من ظاهر حضوره بعد اقبال التفرار
 الفان على الاكل لانه هو المتلفع هو الذي عدت اليه المنفعة كما قيل
 وحضوره بعد عدم معرفته القابل بالثبات كما عتق به غير واحد

في الاستيلاء
 في الغائب
 في الفان

مال الفان

فأكثر من غيره

من المنتجبين لكلات الاصب وانما يعرف لبعض العامة
وفيها ايضاً ان الذي يقتضيه مذهبنا انما هو الاول ولعله كذلك
وتأمل والله اعلم قاله ولو غصب فخلاً فانزاه على
الانثى كان الولد لصاحب الانثى وان كانت
للمغاصب ولو نقص الفعل بالضرب من الغاصب
النقص فاعليه اجرة الضراب وقال الشيخ
في المبسوط لا يضمن الاجرة والاول اشبه
لانها ليست محقة اقول اما الاول فلان عرف فيه
خلافاً بل نظر اختلاف فيه ثمنا للشهيد من وعنه ووجه
المقاصد لانه غاصبها وانما هو ان هذا الحكم يوجب عليه وان يترك عليه
ان الولد من الفعل ولا يكاد يوجد الفرق بينه وبين اجرة
اذا ثبت في ارض الغير قد ينفق بما قبل من وضع الفرق بينهما
فان النطقة لا قيمة لها وليست مملوكة بعد انفصالها ولا وافية
الرد اما كالفعل والشيء انما هو الانشراح ليس كذلك
اجرة انه مملوك له قيمة ويجب له المالكه ولهذا طبقوا
على اختلافها في الحكم مؤيداً لذلك بالقيمة المستمرة المورثة للقطع
بذلك وبان التامل في كالا جهاد في تعاقب النقص كما قد بان
انفعه والولد من مثل الذم ومن مثل الانشراح لا دليل على انه في
ولا انشراحه بينهما في حكم المباحات التي تملك بالحيارة ولا
ربيع فهو لا كالفعل لا يضمن عليه الوجدان والمختار بين ان

والاول من المنتجبين
والاربع من المنتجبين
انما هو في الدفع
منه حاجته
ان

خازني

من زمن آدم الى الآن من غير فرق بين المغصوب والمذون
فيه وغيرهما كما لو نزل الفعل على الانشراح دون علم ان ذلك نكاح
فصح فلا مجال للتامل في ذلك كما وقع للفقهاء ولم يفرقوا فلا خلاف في ذلك
والله اعلم واما الثاني فلا خلاف فيه ولا اشكال القاعدة المذكورة
وانما الخلاف في ان لا يضمن الفعل انما هو الاجرة على الفاعل
ولان الشيء قد نزل عن كسب الفاعل وعن الشرع ان ذلك يضمن
مذهبنا في الفاعل فلا يضمن متوهم ان ذلك اعتقده واما مذهب
اهل البيت في انما هو لزوم الاجرة عليه كما نفق عليه غيره منهم بل
هو في الاكثر بل المشهور في كثير من العبارات بل عن التذكرة
والنهاية نسبة الى علي بن ابي طالب منفعته محقة قد استوفى الغاصب
فحقه منفعته عليه بل يقال بغيرها عليه مع فوائد تحت يده
كما في قول المغاصبات او مع كونها بما يستجير عليها عادة فقط
دون ما لم تجر العادة على استيرارها لاجل شتم النعمة ونحوه وان
كان لو اتفق ووقع عقد الاجارة عليها لحق ومكمل المستأجر الا
انه لا تعد له عرفاً بخلاف الشق الاول فانه بعد عرفاً بالافقادات
على ما جزم به الغاصب فيضمن له كما وتطابقه فتم حقه والله اعلم
قاله ولو غصب ماله اجرة ويبقى في يده حتى
نقص كالنوب يخلق والذابة تقض لئلا الاجرة
والاخرى ولم يتد اخلا سوا كان النقصان
بسبب الاستعمال او لم يكن اقول قد مر في ذلك
بشر من غير خلاف فيه يعرف كما اعترف به بعضهم بل نظي به من الاتفاق
عليه خصوصاً في لو كان النقص بغير استعمال للاحالة عدم التعاقب

بين سبب الضمان ولان الاجرة عوض المنفعة المستوفى او
 النقص فيه وان لم يكن معها نقص العين والاشياء
 نقص العين وان لم يستعمل اهل ولا تملك من غيرها فيضمنان معا
 وتضمنان النقص بسبب الاستعمال داخل في الاجرة فلا ينقص مرة
 اخرى لذات النقص المستاجر الاجزاء وان نقصه بسبب استعمال العين
 المستجرة ولان الاجرة تزيد بسبب ما ينقص بسبب استعماله
 فلو لم يكن دافلا في الاجرة لم يحفل الزيادة بها كما قيل بدق
 انه لا موجب له حوله في اطلاقه وعدم ضمان المستاجر لتغير
 للنقص المزبور انما هو من جهة اذن المالك بالتصرف المستلزم
 لذلك عادة فلا يدخل فيها نه بخلاف المقام الذي لا اذن فيه
 اطلاقا خصوص مع النهي عنه كما هو المفروض فانه لا موجب لعدم ضمانه
 مع وجود سببه كما هو واضح كوضع عدم ملاحظة النقص المزبور حين
 التوقيع وانما يلاحظ خصوص الانتفاع به كما يسا على الوجوه ان
 اتفاق حصوله في الخارج غير قاض بملاحظة حين التوقيع بل قد
 تتعد ملاحظة عادة له الى حالة مقدار رجل وجهالة اهل وقوعه
 كثير في الموارد وهذا قد يستدل على المشهور ايضا يستصحب
 حكم كل واحد من السبعين قبل اقباعها كما قيل وفيه انه ليس بزمان
 سابق متيقن ولا حق مشكوك وقد تعد الاحوال ليس من موارد
 عندهم فلا حظ ولا تغفل والله اعلم وربما احتمل لزوم اكثر الايام
 من الاجرة والارشح للاهل والارضح الاقل والاكثر فلا يكون مثلا
 عنه كما قيل ولان النقصان قد نشأ من الاستعمال وقد قد يبر
 الاستعمال بالاجرة فلا يجب له ضمان آخر والاوجب ضمانان

لشئ

لشئ واحد كما قيل وعليه منع كل امر كاعتزف به الفاعل وكثير من الاول
 لان الاجرة انما وجبت لفوات المنفعة على المالك فوجب ان لم يملك
 اطلاقا كما انها يجب وان لم ينقص من الاجرة فلم يثبت ضمانان
 لشئ واحد مع ان فوات الاجزاء في عين الفاعل بسبب ضمان
 والاتفاق سلك ضمان الاجرة فلم يثبت في شئ واحد من ضمان
 واكثر انهما فواتي سيج ليعلى الاجزاء في شئ واحد كما هو واضح فقد
 يورده عليه ايضا بان الارش اذا كان اكثر كيف يتقدر اجزائه عن
 الاجرة وقد يدفع بان الارش ارش اجزاء تلفت بالاستعمال
 في المنفعة فلا اخذ امرتها يكون قد اخذ اجرة شئ معدوم بعد
 عدمه فان كان الارش اكثر انغى عن الاجرة كما قيل وفيه ان
 الاجرة ليست للاجزاء النافعة وانما هي لنفس العين الموجبة
 التي قد نقص بعض اجزائها فقد يكون ذلك سبب لنقص
 اجرتها فانه ان نقصها على نحو ما ذكره كثير منهم فيلوا انتقصت
 قيمة العبد بقطع عضو منه بأفة سماوية من انة يعني الارش
 والجرة لما قبل النقص لهما ولما بعده فمعها لانه الزمان الذي
 قبل النقص كانت منفعة ختمه بامته لسلامته بخلاف ما بعده
 فان المنفعة فيه ناقصة لنقص العين وقد وجب له شئ الثابت
 من حين فواته فلا يجب شئ آخر لان وهو بغيره شئ معدوم
 بعد عدمه غير معقول كما قيل والامر سهل والله اعلم قاله ولو

اعلى التبت فنقص ضمن النقصا ولو اعلى
 عصيا فنقص ومنه قال الشيخ لا يلزم ضمان
 النقص لا نفا نقيضه الى طوبة التي لا قيمة
 لها بخلاف الاول في الفرق متساويين
 بل الوجه عدم الفرق بينهما فالاكثر المتأخرين او جميعهم
 كما اعترف به بعضهم لاشتراكها في النقص تحت نفس
 المقتضى الموجب لضمان فلهذا ان كان من الثمنيات
 ولها ان قيمته ان كان من الثمنيات ولكن لو زادت
 قيمة الباقية بزيادة قيمته المجمع قبل النقص المقتضى
 او زادت عليها ففرضه انما كان في الاصل وعدم فوات
 مال على المكلف كقول من يثبت النقص الموجب لضمان
 شري وزيادة قيمة الباقية لفظة قد حدثت فيه غرقا فيه
 بسقوط ضمانه شري ودعوى ان الزيادة والنقصان
 يستندان الى سبب واحد فيجب النقصان بالزيادة مما لا يثبت
 ان لم يكن على عدمه بل هو عبارة محضه كما هو واضح
 ولو نقصت القيمة دون الوزن ضمن النقص لقاعدة اليد
 والي لم ولو لم ينقص القيمة ولا الوزن فلا شئ على صاحب
 للاصل وغيره ولو نقصت القيمة مع الوزن ردت الى النقص
 مع البقاء الا اذا كان ما نقص من القيمة اكثر مما نقص من
 العين

العين فليزيم مع مثل الذي لا يرضى نقصان النقص لان
 المفروض عدم عود القيمة بعد الكسبة الاولى بها وانما
 عن الميسر بل بخلاف كقول من عدم ضمان النقص في
 العير للاصل ولان النقص منه انما هو الرطوبة التي لا مثل لها
 ولا قيمة لا عرف ولا شئ وانما يكون العير ذاقا شديدا
 الحلاوة ففرضه لا يردم الخوف عن الاصل بقاعدة اليد
 وكذا مع توبة النقص الى التعليل الذي يورث فلا طريق الى العلم
 به عبارة فلو فرض حصول العلم به باخبار بعضهم ثم التفت
 بمقالة الشيخة وليس كلاما مشهورا فانها فيه بل فيه كبرافقة
 اليه ولعل النزاع في هذا القطر او موضوعه فلهذا وجد الله العلم
 ولو حصل العير فنقصت عنه دون قيمته ضمن النقص اليه
 بل وكذا الوعاء الرطب المقتضى تمارا والعنثيب واللبان
 حين او سماء او زبد او نحو ذلك لان المجمع مثله وقد نقص
 نقيصة حثية فيضمنه عتله وان زادت قيمته في الحال الاخر
 الذي هو الاقل كقول من قد تورد عليه بتقدير ضمان الاخر او لفظة
 عتله او لا مثلها اصلا وجب فيضمنه ضمانا بالقيمة كقول
 وفيه انه لا قيمة له اليه فلا نقص شئ اصلا الا ان تؤثر نقضا
 فقيمة نفس المقتضى فنقصه في النقص كقول من قد تامل
 جيدا والله اعلم قال في النظر الثالث في الواجب حق
 وفي نوعان النوع الاول في الواجب الاحكام

وهي مسائل الاولى اذا زادت قيمة
 المصوب بفعل الغاص فان كانت
 اشراك تعلم الصنعة وخياطته الثوب
 وشيخ الغزال وطحن الطعام رده
 ولا يتيقن له ولو بقفت قيمته بشي
 من ذلك ضمن الامر شي اقول لا خلاف في
 شي من ذلك ولا اشكال بل ظاهرهم الاجماع عليه
 عملا بالاصول والقواعد الشرعية من غير فرق بين زيادة
 القيمة بفعل الغاص وعدمها لعدم افتراء عمل بشي
 وعرفا وحي فان لم يمكن رده الى الحالة الاولى رده
 الى ما كانه بحالة مع ارش النقص ان اتفق نقصان
 قيمته وان امكن رده الى الحالة الاولى فان رضى
 المالك لم يكن للغاصب رده الى ما كان عليه فان الزم
 المالك الرضا الى الحالة الاولى لانه تفك مع ارش النقصان ان
 نقص عما كان عليه قبل تلك الحالة الزيادة ولا يضمن الغاصب
 تفك الزيادة المحاذية بفعله للاصل ولا ذن المالك له
 بان لا فلاح هو المرفوف ولا يجزئ تل ان لم يكن عليه اجماع
 لعدم التفرع بين الاذن والقران المستفاد من قاعدة
 اليد وخوفه هذا ومن المعلوم ان المراد في خياطة الثوب خفوض
 ما لو كانت محبوظ للمالك اذ لو كانت للغير لم يكن

اشرا

اشراك محض ولو شق الثوب او كسر الاناء لم يجز الغاصب على
 اصلاحه لانهم لا يعطون الى الحالة الاولى بل يثبت مع خياله
 لانه اقرب الى الحالة الاولى وعليه الارش انهم الا انه ما لا
 شاك عليه مع الحالة عدمه ومع عدم يثبت مواخذته باني
 الاحوال كما في قطع شجرة والله اعلم ولو خاع النفقة خليا فان
 رضى المالك رده عليه بهذا الوصف وان لم يرض به
 وطلب رده الى الحالة الاولى لزمه ذلك مع ارش النقص
 لما قبل الوصف الزبور بل ولا بعده ايتم في وجه قوتي بل عن
 بعضهم القول به ان لم يكن اجماع على خلافه وانما ذلك في وجه
 الفرج الى قل من تعرض لها وفي القواعد انه لو خاع النفقة
 حيا رده ما كان فلو كسر ضمن الصنعة وان كانت من جهته
 ولما كان اجباره على رده نفقة ولا يضمن ارش الصنعة
 ويضمن ما نقص من قيمته اهل النفقة بالكسر وخوفه في كسر العيار
 ونفج مع المقاصد وكذا الوصف الترابية فسمت لان التمس من الله
 فاما وليس هو عين العلف ثم قال واما عدم ضمان الصنعة فلا انما
 الصنعة مع رده نفقة غير ممكن فيكون الامر برده اذ في تلف الصنعة
 واما ضمان ما نقص من قيمته اهل النفقة فلا ان ذلك من فعله وليس
 النقصان من لوازم الكسر بخلاف الصنعة اذا اراد رده نفقة ولو
 سلم كسر النقصان المزبور لزم الكسر الضمان لم يبق ضمان ما نقص
 به لان الصيانة جناية من الغاصب فيكون مضونا عليه وامر المالك
 باعادة العيون كما كانت لا يوجب سقوط الضمان لبقاء الصنعة وحول
 التسليم التام فلو تلف العين فقال رده الى الجاهل وقد امره المالك

اشرا
 انما هو في كسر العيار

ذلك يعني بخلاف الفقه التي لم تكن العين عليه فوقت الفقه
 ولم تستقر للمالك في ذمة الغائب فحق هذا لو علف الدابة
 بعد نقلها الى موضع بعيد فسميت ثم امره المالك بردها
 على الفور على وجه يستلزم هذا المعنى لانه لا يضمن السهم
 ان يلقى ويحتمل بانه لو كان سمي عند المالك ففقدته ونقله
 على وجه لا علف فيه فنقيت سميته ثم امره المالك بردها
 على الفور فزال سميته لم يضمنه وهو يضمنه فحقه ان يلقى بالامر
 بكسر الحاء المصنوع وفي الفرق نظر فيقتضيه ما عليه وعن شئ منه
 ايضا ويختار في طريقه فيقتضيه ما عليه بعد ذلك وهو ان طلب
 المالك رد الحق فيقرة تقيف عدم قبول الفقه بخلاف ما في السهم
 اذا استلزم رد الهزال وبخلاف فقهان العين بالكسر في لا تقبض
 ذلك ولا منافاة بين ملكية السهم والرضا بها وطلب الرد
 على الفور وان علم بهزاله به للاعتقاد على كونه ما ينقص بالقبض
 العين مضمونا عليه ويمكن ان يفرق بينهما بوجه آخر وهو ان
 الامر برد الحق فيقرة يدل على عدم قبول الفقه والرضا بها بخلافها
 بخلاف ما ينقص بالكسر من اصل لانه الامر بالكسر لا يقبض قبول
 ان قص من الفقه وان كان لازما له لا محالة وهو محسوب من جملة
 المؤنة الواجبة على الغائب فانه لو امره المالك برد الدابة الى بلد
 الغيب وكان ذلك مستلزما للهزال لا يكون ولا ينعى عدم الرد
 السهم والرضا به في خلافه فيكون من باب المقدمة كالعلق السهم
 وينظر ان كل الفرق بينه وبين الاول انه وجه النظر فيه
 غير خفية على المتأمل فجميع عبارته في باب المقدمة مشتركة

على

بين نقل الفقه المملوكة للمالك باعتباره وبين نقله اصل العين
 في الفرق بينهما من هذه الجهة فغير محتمل ودعوى ان الفرق بينهما
 انها هو حكم العقل واهل الفرق يعدم فانه الفقه المذون بخلاف
 مقدمة للرد مع احواله البراءة وحكمهم فيها ان نقله اصل العين
 وان كان مقدمة له ايضا لقاعدة اليد وخوفا منه فحق ان القاعدة
 الزبدرة مشتركة بينهما ايضا فيخرج ما عن الاول ولا محال حكم العقل
 في مثل ذلك كما هو واضح واولى بالمنع دعوى ان الفارق بينهما
 انها هو الاجماع على عدم فانه الاول حكم دون الثاني فحق
 والله اعلم وانما السهم في المتي خاضه مطم وان حدث عند الغائب
 لقاعدة اليد وخوفا والامر بردها المستلزم للهزال غير فاضل لان
 بخلافه ولو سلم فلعله للاعتقاد على خاضه فحقه ان السهم الكائن عند
 المالك قبل غيبه ولا دلالة في عدم ارادة السهم وعلى عدم قبوله
 كما قيل به في الفقه اللهم الا ان يرد المالك غير السهم كما في
 الركوب التي يقر بها السهم ويعني من شدة العدو الذي يرد
 منه عند اربابها فانه قد يقد السهم فيها عيبا في اذا غيبها سميته
 ثم زال سميته عنده لم يكن مضمونا عليه قطعا كسر العيب في الكائن
 عند المالك التي تنزل عند الغائب كسر الدابة ومرفها وغيرهما وهذا
 بخلاف الدابة التي يطلب سميته ويرغب فيه فان الامر بردها لا يكون
 دالا على عدم قبوله كما قيل به في الفقه ولكن قد يبق بان عدم قبوله
 الفقه مما لا اثر له بعد ملكته لما فتر انما للملك العين والافلا بتر
 الحق فيقرة قد يكون للاعتقاد على فانه انما صلب لا نقص من المضمون
 مطم وان كان قد زاد عند الغائب فحقه ان ذلك من مؤنة الرد

مقدّماته الواجبة عليه تبعاً لوجوب الرد عليه شرعاً كما هو واضح
فتوجبنا والله أعلم قاله وان كان معنا كان له اخذها
واعادة المقتوب وانما منه لو نقص ولو صبح
الثوب كان له ازالة القبيح بشرطه فان الارش كان
نقص الثوب ولصاحب الثوب ازالته ايضا
لانّه في ملكه بغير حق ولو اريد احد هاتين الماهيتين
بقيته لم يجب على احد هاتين الماهيتين الاخرى وكل
لو وهب احد هاتين الماهيتين لم يجب على الموهبة
القبول ثم يشتركان فان لم تنقص قيمة ما لهما
فالحاصل لهما وان زاد فلكل لك ولو زادت
قيمه احد هاتين الماهيتين الزيادة لهما جميعاً وان
نقصت قيمة الثوب بالقبيح لم يمتد القاصب لارش
ولا يلزم المالك ما ينقص من قيمة القبيح
اقول اما الاول فقد نقض عليه كثير منهم بل نسب الى الاشتر بل اما
المشهور مطلقاً وان لم ياذن له المالك بذلك وان مناه
عن ذلك كما عن الشيخ وابن زهرة وبني والظاهر في كونه
والشهيد والنبي وغيرهم بل هو المشهور خصوصاً بين المتأخرين
تمسكاً بالاصل وعدم تسلط الناس على اموالهم وحقوقهم كما قيل
وكما عن الايفاح انه لا خلاف في منع القاصب من ازالة ما في نقص
الثوب بها ولا في ايجابته مع عدم ملك القبيح وعدم نقص
الثوب اطلاقاً ولعله لم يملكه المشهور على صورة التنازع في حفظ
العلم على صورة عدم العلم بالنقص واما مع العلم به فليس

الزلة

ازالة وقد يرفع عننا فانه لا اطلاقاً بل ولا يخرج كثير منهم
لا ينفذ على المتبع لغير ائمتهم من استغنى ذلك منهم بعضهم
والارسل وعن الكاتب انه ليس للقاصب قلع
القبيح بدون اذن المالك فان لم يرض ووقع قيمة
القبيح الى القاصب وجب عليه قبوله وفي
التسليم انه اخذ المتبع وانه جدد عليه الفتوى وعن
حاشية مجمع البرهان اخبره وقال يرضى انه غير بعيد
نظر الى قواعدهم المقررة والقاصب بل هو الاجود
وقال لخي انه اذا غصب القاصب الثوب بصيغ منه
قال الشيخ وهو المشهور بان القاصب قلع صبيغ عليه
ما ينقص من الثوب بالقلع والوجه عندنا انه ليس له
ذلك الا باذن المالك فان لم يرض ووقع قيمة القبيح
الى القاصب وجب عليه قبوله وهو ضرورة الكاتب لا استهلاك
القاصب وعدم انتفاعه بصيغه وتسلطه قلع صبيغه القدر في مال
الغير بغير اذنه ومن العجب ان الكتاب المتكلم على المالك من اخذ القبيح
وان نقص ثوبه وعدم قبوله من القبيح منه واجبا لغيره
للارضى على اخذ قيمة القبيح من المالك اذا دفعه اليه مع ان المالك
انما ياذن بالقبيح وعليه ضرر فاحذره من ثوبه وقد تكرر عليه
اولاً بان محل البحث انما هو صورة امكان حصول بعض القبيح

للغاصب انتفاعه به عادة وح فلا وقع للتعليل الا قول كما يروى
 ولو سلم انه اعم من ذلك كما هو مقتضى اطلاق المتن ويؤيد فقه
 يقال يجوز ان يملكه وقد يقال بعدمه كك وقد يفضل نظر المال كك
 وغيره انه لو كان القبيح للغاصب فان كان مجرد متوهم لا
 يحصل منه عين لو نزع فليس للغاصب النزاع ان رخص المالك
 وهل له اجابته عليه فيه وجان احدى النعم لانه قد يرد عليه
 ارش النقص اياها بل بان التمسك بها لا لا تخرج كقصة اثوب
 والافضل الاول وان حصل بالقبض عين مال فاما ان يمكن فصله
 عنه او لا يمكن فصله انما يصير شرعا للمفوض به لانه عين مال
 انتم المملكه الى ان قال وفي الاول قولان احدى ان للغاصب
 فصله وازالة ماله فان ارش الثوب الى نقص ذنابها
 انه ان ادى فصله الى استهلاكه لم يجب التمسك به لانه لا يستلزم
 التمسك به مال الغير بغير اذنه مع كونه متعديا واصل الفصل
 والاشهر اجابته كيقضه اطلاق المصنف وغيره لانه لو لاه
 لزمت منه عدوان آخر وهو التمسك به مال الغير بغير حق اذ لا يسل
 الا مملكه بعض او بغير عوض فيها اذ بقا الثوب فزيد المالك
 ممنوع من التصرف فيه لاجل القبيح وهو ضرر آخر فكانت اجابة
 الغاصب مخرج وفيها جمع بين الحقين فلهذا ياب اليه وان
 ينقص الثوب مع ضمان ارضه فتم جيدا والله اعلم وقد يورد عليه
 ثانيا بان عدمه مستلزم ايضا للتصرف في مال الغاصب هو غير جائز
 ومقتضيه بالغصب لا يوجب سقوط ارضه ماله كى هو وادخل
 فيغير ان يوقف المال ولا يتصرف به المالك وذلك ضرر

اولا الغاصب

على المالك

على المالك ودفعه قد يكون يتلطف على ازالة القبيح بنفسه
 او بآذنه ولو للغاصب لانه قد وضعه بغير حق فلا يترام
 لما له من فني طائفة وقد يكون برفع امره الى الحاكم فيكون
 هو المتولى للفصل الزبور حسب المادة النزاع ولا علاج
 ذات البين وجمعا بين الحقين من دون ترجيح
 لأحد الطرفين كما قيل فتم جيدا والله اعلم وثالث ان
 التمسك بالزبور لا يرد على غير الشيخ ممن يمنع الحكم الزبور
 والغرض ايضا كما قيل والامر سهل والله اعلم ورابعه انه لا دليل
 على وجوب قبول القيمة على الغاصب عوض صبغة بان
 ينقله اليه بها بعد من عقد الما وفات بل ولا على انتقال
 صبغة الى مالك الثوب وشغل قيمة بعضه فترا عليها من
 مع امالة عدمها من ودعوى ان اجمع بين الحقين وتلطف
 كل منها على ماله وحقة قد يفسد بك والا لزم تقطيل
 المال عليها مما يرفعها لانه قد يكون الرجوع في ذلك الى
 الحاكم فتخلص احد المالكين عن الاضرار بدفعه الى صاحبه ولا يراه
 على خلافه لا بسط ولا مركبا بل قد يحمل كلام المشهور على مجرد
 طلب الغاصب ازالة القبيح لا على ما شرته لما كان موطا لهم وقد
 تكون له لولاية المالك على اخذ ما لو ابلغ ان قد يرد عليه
 فان له صاحب المزارعة منه قطعا فتم جيدا والله اعلم واما الثاني

المالك

فلما خوف فيه خلاف بل ظاهرهم الاتفاق عليه لانه موضع في الحقيقة
 وبذلك يخرج المالك على الغالب فلا موجب للرجوع الى احكام
 فيخرج الغالب على فصل الصنيع مع امكانه وان نزع الغالب
 بنقص ماله او تلفه مع دفع ارضي لنقص الثوب ان حصل المالك
 لانه هو الذي ادخل الضرر على نفسه مع وجوب رد المفسود الى
 صاحبه كما افذه منه وقد خرج بذلك كثر منهم من عن الشيخ والفاضل
 وولده وغيرهم ولكن عن التذكرة انه لا يملك المالك اجبار
 الغالب على قلع الصنيع الا قرب انه ان كان له عرض كان له ذلك
 وكذا ان كان للصنيع قيمه والا فلا قيل لانه خرج تحت الغالب
 مع نقص الثوب ومعاندة له اولا فانه عدم تسلط على ذلك
 مع انك تستدل بدليل رد المفسود الى مالكه كما افذه لمثل ذلك
 كما قيل وعليهم معانعة على امرهم به الفاضل والقواعد وغيره
 فقد القواعد انه يجوز ان يظهر عدم القيمة او نقص قيمته بل يخرج
 بعضهم بان له اجارة وان لم ينتفع بالصنيع اجلا وان تظهر ارض
 الثوب اليهم لان ذلك مستند الى تقصيره وعدوانه فهو الذي قد
 ادخل الضرر على نفسه فلا يلتفت اليه كما في نظائره فتم جيب والله اعلم
 واما الثالث فهو المشهور مطم للاصل وعموم تسلط الناس على اموالهم
 وانها لا تمل الا بطيب نفس ربها والابا لتيمة عن تراخي منها و
 ذلك مع عدم وجوب تحمل المنة في قبول الهبة وغوا لانه المالك ولا
 من الغالب ولكن في التذكرة انه لو ترك الغالب الصنيع على المالك وكان
 ممكن الانفصال فلا قرب انه لا يجب على المالك قبوله كالبناء والقوى
 اذا تركه الغالب ويحمل وجوب القبول لان الصنيع حارسا لصفة التامة

المعز

للثوب للملك وله ولت فعية وجان وفي الكفاية انه لو طلب
 البيع قليل يجر الغالب على الاجابة ان كان الطالب مع ما كان الثوب
 دون العكس ويحمل ان لا يجر احد على موافقة الاخر لما اشترط
 وان يجر المالك على الاجابة للغالب ايضا لتدبيره في الشرايكي وفيه
 يورد عليه بان الاحتمال الثاني لم يجد له احد من العامة ومنه حجة مع
 وضع ضعفه ايضا وفيه فانية قد ترفه واما الاحتمال الاول فهو مشهور
 خلافا لابن ابي عمير كما مر وظاهرها ايضا اذ فيها انه لو صنع الغالب
 الثوب بصنيعه من فدان كان لا يحصل بالزرع على فادها ارضه ليس
 للغالب الزرع بغير من المالك بل له اجارته عليه وجان وتعل الا قرب
 ذلك وان حصل بالا صناع على مال فانه ان عكس فطام لا فان يكن
 فصله عن الثوب فليل للغالب ان لم يطر مع طان ارض الثوب
 ان نقص وقيل بانه ان ارض فصله استهلكه لم يبي الغالب الا يستلزم
 التصرف في مال الغير فائدة مع كونه متعديا فاصل الفعل والاشهر
 اجابته ولو طلبا قد مالها جبر بالقيمة لم يجز القبول على الدار الا قرب
 لان الاصل عدم التسلط على مال الغير وقال ابن ابي عمير اذ الم مرضى المالك
 بالخط وبيع قيمته القيمة وجب على الغالب القبول وتروية البيع ولو طلب
 احدهما البيع الى آخره سبق اللهم الا ان يريد بطلب احدهما البيع غير
 فيختلف في موضع الحكم ولا يكون الاحتمال الثاني مقابلة المشهور
 بل في موضع آخر الا ان الادلة الشرعية لا تبيح الفرق بين طلب
 احدهما للبيع على نفسه وبين طلبه للبيع على غيره بعد اتقاد

كما هو في

المناط المعتبر فيها نفيًا وإثباتًا كما هو واضح بذكره أنه لا يمكن
 فصل القيمة ودفع صاحب الثوب قيمة إلى الفاضل وجب
 عليه قبولها لأنه لا ذريعة إلى تفرقه من ثمة إلا بان يدفع قيمة
 الضيق إلى الفاضل وضعفه ط كما في المشتركات بين مال
 المالك ومال الفاضل وكذلك ما عدا الفاضل وعن القواعد الزائدة
 وغيره من أن الفاضل الثوب الاتساع عن البيع لو طلع الفاضل
 دون العكس لو دفع عدم الفرق بينهما الفاضل ودعوى أن لو لم
 يجز على اجابة المالك لكان ضرر على المالك لأنه يبيع الثوب
 وحده مغلطة قلنا الرابع فيه لكان عيب الشركة ينقص
 المصلحة البيع وقلنا القيمة به فيها أن هذا الضرب مع تسليمه في بعض
 الاحوال مجبور على العمل به ولو لم يوجب تقاضا من
 فلا دليل على لزوم جبرانه كما في نظائره بل لا يبعد ضرر عرفا وذلك
 قبل بانه مجرد اعتقاد لا يرجع إلى دليل معتبر فلا حظ وتعد به لم
 وانه يشترطها حكما لا حقيقة فلا ريب فيه بل على جبرهم انه من
 المصلحة عندهم فتم اعليها مع عدم امكان الفصل وباحتياط
 مع امكانه وتراخيها مع عدمه ثم ينظر ان كانت قيمة مبيعها
 مثل قيمة وقيمة القيمة قبل القيمة كما اذا كانت قيمة الثوب عشرة
 وقيمة القيمة عشرة وارب وارب وارب وارب وارب وارب وارب
 فيتمها فتمها بالسوية ولو كان ذلك لزيادة قيمة الثوب
 ونقصان قيمة القيمة فتمها بالنسبة كما لو ارتفعت قيمة

الثوب

الثوب ونقصان قيمة القيمة فتمها بالنسبة كما لو ارتفعت قيمة
 القيمة إلى ثمانية ولو زادت فتمها لزيادة قيمة الثوب فزيادة
 لما له خاصة او لزيادة القيمة فزيادة للفاضل خاصة او
 لزيادة ثوبها معا فتمها على نسبة الزيادة في كل منهما ولو كانت
 الزيادة بسبب العمل خاصة فتمها لأن كل واحد منهما
 قد زاد بالكلية بالقيمة والزيادة مفصل الفاضل اذا
 اسندت إلى اثر محض فتسلم للمنفعة منه ولو نقصت قيمة
 عن قيمتها فانقصان على الذي حب خاصة لأنه ان كان من
 القيمة فقط وان كان من الثوب ففاضل عليه ذلك لم ينقص
 النقصان اما الثوب وحده باعتبار التوافقت انه لو نقص
 واحال هذه عن قيمة الثوب وحده لزم الفاضل ان ينقص
 ولا يشترط له لكان القيمة لا غير ذلك من الفروض التي تعلم احكامها
 من القواعد السابقة فلا ممة مهمة فالأكثر رسنها فلا حظ من
 والله اعلم بتبنيات الاول لوجبه الفاضل بجميع المالك
 ايض فان لم يحدث بفصله نقصان فيها فهو للمالك ولا يلزم
 على الفاضل ولا شيء له وان زادت القيمة لأن الموجد منه اثر
 محض وان حدث بفصله نقصان غرم الاثر واذا ملك الفصل
 فللمالك اجباره عليه وللفاضل الفصل اذا رجع المالك ولو
 حدث به نقصان كان مضمونا عليه بالشرع كما في نظائره فتمها والله

الثاني لو كان الصبغ مفعولاً من غير ما كان الثوب فان لم يثبت
 بفعله نقصان فلا عزم على الغاصب وبما شرى كان والثوب
 المصبوغ على نحو سابق وان حدث به نقصان فان تفرقت
 قيمة الثوب من صاحب الثوب وبغيرم الغاصب الصبغ
 للمفوض منه وان زادت بما لا يبلغ قيمة الصبغ فالزائد
 لما كان الصبغ وبغيرم الغاصب له الباقي وان زادت عنهما
 فهو بينهما بالنسبة هكذا كذا لم تنقص القيمة التامة لاحدهما
 والا اعتبر النسبة على نحو سابق ولو امكن فصله فلهما الزام
 الغاصب به وانما صاحب الثوب طلب الفصل ايضاً فان حصل
 به نقص فلهما او فاحدهما عما كان قبل الصبغ غريمه الغاصب
 لانه مضمون عليه كما في نظائره فيما و الله اعلم الثالث لو
 اطارت الترخ مثل ثوبا فالقيمة والمصبغة ما مشتركاً
 بين مالكها فلهما مع عدم امكن فصلها ومع رهاها مع مكانه
 ولو زاد قيمتها فلهما ولو نقصت فلهما على نحو ما في نظائره
 والله اعلم قال رة ولو بيع مصبوغ غائب نقصان من
 قيمته الصبغ لم يستحق الغاصب شيئاً الا بعد
 ثبوت فيه المفضوب منه قيمته ثوبه على الكفاية
 الكمال ولو بيع مفضوباً بنقصان من قيمة الثوب
 لمن الغاصب اتمام قيمته اقول لا خلاف في ثبوت ذلك
 بل ظاهرهم الاتفاق عليه لقاعدة اليد ونحوها ما يقتضيان
 الغاصب جميع ما ينقص من ثمن المفضوب عند ارتفاع

القول

القول لبعض الرغبات على نحو ما في نظائره فلا حظ وتام
 والله اعلم قال رة الثانية اذا غصب هذا كالتب
 او التمن فخلطه بمثلها فصار شريكان وان
 خلطه بآرون او اجود قيل يضمن المثل لتعذر
 تسليم العين وقيل يكون شريكان في فضل الجوده
 ويضمن المثل في فضل الرذالة الا ان يرضى المالك
 باخذ العين اما لو خلطه بغير جنسه لكان مستهلكاً
 وضمن المثل اقول اما الاول الذي ظاهره ارادة الشركة
 الحقيقية فلا خلاف فيه بل الاجماع بتسليمه عليه كما سبق البحث فيه في كتاب
 الشركة كما قيل ولكن في المالكين هنا نسبة الى المهور والاكثريان
 عين المالك موجودة في الجملة وغائبة عنها ممزوجة بغيره وذلك
 لا يخرجها عن ملكه ولان فرائد الشركة ايجال المالك لبعض
 حقه بغيره واما بدل بعضه من غير زيادة فثبت على الغاصب فكما
 او امكن ايجال المالك بدل الكل وقال ابن ادريس في شئنا المثل
 بالمنح والاعان بالمدى لا يستهلك العين اذ لا يقدر الثوب
 على رد له لو طلب المالك وقع فلهما صاحبان يعطيه من الزيت المثل
 او من غيره كما هو مقتضى اصول المذهب وقد عورده عليه في الاشياء
 فاصول المذهب يقتضي خروج بذلك عن الملك ولا خروج بالافساده
 اي بغير اختياره او بغير رضاه كما انه ليس من شئ منها يقتضي الانتقال الى
 الملك بمحض القدر فلهما لو غصب ظلامه زيد ورطامه من عمرو وخطها
 فانها يكونان بذلك المالكين وانما تقتضي اصول المذهب بقا كل منهما

+

ملك ما له ويجوز عليها حكم المشترك بالانحياز والبيع ونحوها وثبت
 ان مثل سبب شركه لا يكون على وجه يكون المحنة الواحدة مشتركة
 بينها وان كانت في الواقع لأحد هاتين قبل وفيه انه بعد ذلك ان
 حق المالك قد انتقل الى الذمة وانه ما لم يقم من جهة تحقيق
 التخيير الزمور قطعاً لانه المتخلف وعينه مشتركان فكيف منهما من
 افراد الحق الذم في الذمة فيخبر بينهما كما هو واضح الا ان المالك
 مستظهر اذا لموجب لثقل ذمة الفاضل فلا لا تلف للمفسد
 كي يضمنه الفاضل بل هو باق على ملكه فاضل وان امتزج بغيره
 ولكن في كون الامتزاج المذموم سبباً لشركه لا حقيقة
 تأمل والاجماع عليه ممتنع والثبات انما هو السببية الشرعية
 في المنع الاخير منها معاً او في المنع الاتفاق بالذمة بينهما
 واطلاق كلامهم في كتب الشركه منقول على ذلك وانه كان
 قد نظن ستموله لكونه قائم الا انه في غير محله فلا حظ وتاملك والكم
 واما الثاني ففيه وجوه او اقوال احد في الشركه الحقيقية
 القورين ولكن على نسبة فيتمتها كالثلث والثلث ونحوها
 بين الحقيقي مع تقدير التخيير بينهما ودفعاً للقرينين انما ينبغي كما
 قيل فتدبر والله اعلم وتبينها الشركه الحكيمة فيها مع عملاً بالاحول
 فانها لا وفق بها بخلاف الشركه الحقيقية فانها في الحقيقة لا وفق
 الاجماع عليها فتمتد على مدعيها فتدبر والله اعلم وتبينها ان يقين
 المثل والقورين لتقدير تسليم نفس العاين المخصصة منفردة
 كما قيل ومقتضى ان من وجعه لا يخلو في ذم البهائم ولكن يتجه
 عليه تخير الفاضل بين دفع المثل من غير المتخلف وبين دفع

المناج ص

منه

منه مع اعراضه عن وصف الجوده الى ان قال او مع اعراض
 عن وصف الرذالة الى ان قال الفاضل اما مع عدم اعراض
 احدهما عن ذلك فتبين دفع المثل من غيرهما الا ان يقال
 بأنه يجب على المالك ان يقبل الاجود من عليه لا روى لانه
 عين حقيقة وزيادة الوصف فيه غير محضة له من كونه من غير
 حقة الذم ذمة الفاضل ونحوه ودعوى ان يقول ذلك منه
 من الفاضل عليه ولا يجب عليه تحمل الذمة منه وانه المنع على
 اطلاقه فلهذا مع التماس الفاضل له على قبوله لعدم وجوده
 عنده فعلاً بل قد يكون الذمة للمالك عليه بقبوله وعدم الزامه بقبول
 غير الموجود عنده كما لا بد عليه لو جاز فتمت ذمة الله اعلم والاعلم
 انه شركه حقيقة في صورة خلط المصوب باجود منه ويضحي
 المثل في صورة خلط باجود منه اما الاول فلان اجوده وصف
 حصل بعين المصوب بفعل الفاضل كنعلم البعد صفة وطحن
 الحنطة وقهارة الثوب ونحو ذلك كما قيل وعليه منع ظاهر ظهور
 الخلق بين المشبه والمشبّه نعم لو لم يخلط المصوب بغيره وقد
 صفاه وتعمل فيه ما يهتد جيداً لكان من افراد المشبه كما هو واضح
 الا ان المفروض هنا عينه فلا تغفل والله اعلم واما الثاني فلنقد
 الرد منقداً ومنضمناً مع تقدير الشركه الحقيقية لاستلزامها للبراءة
 للقرين على المالك كالشركه الحكيمة وحج فتستقل الى المثل والذمة كما تميز
 وفيه انه قد يندفع ذلك كما بان ياخذ مقداره بغيره فلا مع انما

۲۴

کے اعقب

كما لو غصب صانع من حب قلف احد ما فان اخذ
ياخذ الموجود وبطل التالف ولا يلزم ان ياخذ المبدل
من الموجود والتالف معا واذا خلطه بما هوادون منه
فهو كالمستهلك ايضا فبطلت على الفاضل يعطيه مثل رتبة
من غير هذه اجملة فاذا فعل لزمه ان يقبل وان اراد ان يعطيه
من عينه لم يجز المفهوم منه على بقوله لانه دون حقه وان اختار
المفهوم منه ان ياخذ من عينه لم يجز الفاضل فذلك وان
رضى المفهوم منه بدون حقه لانه حقه في التمتع فلا يعين
عليه جهة القضاء وان اتفقا على ان ياخذ مقداره من عينه
فان لانه قد رضى ببعض حقه وان اتفقا على ان يعطيه من عينه
بقية رتبة لم يجز لانه ربا والسقيح انه اذا مزج الفاضل
الزيت بزيت اخر فاق به ثلثة الاول ان يمزجه
وهذا لا خلاف في انه يقبل المثل لثقل العين الثاني ان يمزجه
بالماء والبنج والمبسوط فلو كان احداهما ان الفاضل يرضى
ان يعطيه من عينه او من شئله من غيره لانه عين مال المالك فله
استهلاكه فيسقط لزوم حقه من العين فيخرج الفاضل من المثل
المالك ان يقبل ما يدفع اليه اذ لا تفاوت عليه وتماثلها ان
المالك يكون شريكا مع الفاضل لانه قد رضى بعض عينه ماله وبطل
الباقى ولا مانع للتمييز مع وجود بعض العين على غرضه فالفاضل عين

21
وما ذكرناه وقدرناه
نما ففتح القصر المذكور
اشيا هو كون ابن
للغاصب مفضلا
ما هو التحقيق وما
خرج به صاحب
من التسخير والتمني
من قول ابن سينا
الملك لا يتعلم
وذا هو قائله
سلامه

مع تلف احدها وهذا حق المصنف والعلامة وفيه نظر
لان العين وان وجدت كمن قد تقرر تسليمه منفردة
بخلاف القاعين وجاز ان يكون في بيت الغاصب شجرة وان
سواه والهيئة التي كانت ان يمزجها بالاجود ولا خلاف في
ان الغاصب ان يدفع من العين ويحب على المالك القول
لاستماله على الزيادة عن حقه مع ترجيح النقص بها ولم يشك
ان يدفع من غير ما لا يملك المالك ويحب على المالك
القول اذ لا تفاوت عليه الا الاظهر من كلام الشيخ
الاول وبعده ابن ادریس والاجود ان انما المالك قوله
المطالبة بالعين لوجود حقه فيه والزيادة التي ترجح الغاصب
كالعلم العبد صنفه فان له اخذ عبده وان زادت قيمته
وله المطالبة بالمثل في غيره لما قلناه ولا سيما الاول على
المنة التي لا يجب تحريكه مع احواله عدمه كما قيل في السر ان
من غصب زينا فخلطه باجود منه فالغاصب ان يرضى ان
يعطيه من ذلك الزيت ويلزم المصنف منه قبوله لانه نظير
بخر من زيت وبما ان يعطيه مثله من غيره لانه قد حار بالخلط
كما لم يستكمل وان خلطه بارسى من لزمه ان يعطيه من غير
ذلك مثل الزيت الذي غصبه منه ولا يجوز ان يعطيه من غيره
انه لو مزج الغاصب المذهب بغيره فان كان بمثل وجب عليه
رد نفس العين وفي الاكثر بل لعل عليه عامة من تاخره لان

القول

للحلق كما سبق ولو حله مزج باجود منه فكذلك عند الاكثر لوجوده
المصنف المقتصر لتسقط المالك عليها ولعدم الاستحالة لاختلافها او فتنها
ولا يقنع ذلك زيادة الجوده لانه زيادة حقه بفعل الغاصب
كتعلم العبد صنفه حلالا في الشئ وانما نقول لا يتجزأ الغاصب في رفع
العقد من العين او غير ذلك لان العين قد استهلكته لا يقدر على الرد
لوطالبه والتجيز في الحقيقة راجع الى جهة المثل لانه لا يفسد العين
وجود ما يلزمه فاذا بذلها وجب قبولها بطريق اول ولان بعضها
حقة وبعضها غير منه مع انه لا خلاف فيه في التحقيق واعلم ان ما ذكرنا
في المقامين اظهر ان ارادوا دفع النقص والزيادة للمالك
وان ارادوا رد المثل لعل عليه في مثل حيث يتعد راحة من قبوله بغير
موقع ككونه له حلالا وما لا الغاصب الممزج به يشوبه او نحو فان
اي القول عليه ضروري ضروري التحقيق والمقامين بثبوت النقص
للمالك وحقا في التحقيق ولو كان الخلط باجود منه من المثل لا
خلاف كما في التحقيق لعل العين لان المزج حكم الاستهلاك في الخلط
كل جزء من مال المالك يمزج من مال الغاصب واما ادون من الحق
فلا يجب قبوله بل ينتقل الى الخلط وهذا من الغالب من عدم راحة
بالشركة وفي الرواية ان الاقوى تجزئ بين المثل والشركة مع الارش
لان حقه والعين لم يقط لبقائها كما لو مزجها بالاجود والنقص في الخلط
يملك جبره بالارش وهو حسن حيث يكون الممزج بها غير ربيويين وفي المالك

بالنقص من دون ارش و يشكل في عينك لك الا ان يدفع
 باختصاص الربا بالبيع ولكنه خلاف التحقيق الى غير ذلك
 من كلامهم الى لا تقوم نظر او من حضورها بالنسبة الى
 غير المالك بين اخذ حقه في المخلوط او من غيره فانه
 لا يتوقف على شيء من الاقوال ان بقية وحضورها بالنسبة
 المكون المخرج المزبور تلقا حقيقة او حكمه شرعا لوضع منه
 الاول وعدم الدليل على الثاني ان لم يكن على محله مع
 ان ذلك لو كان تلقا كان مال الفاضل كذلك
 فيسقط حقيقة من العين ايضا كقول ومع ان عدم الخلاف
 ليس بحجة ما لم يصل الى حد الاجماع المعترضه مع وجود
 في بيان الخلط التي لف كقول لا يزدك فتم جها والله اعلم واما خلط
 بغير احمس الغصب بغير جف مع فقد فليص منه كلف الزيت بالزيت
 ودقيق الحنطة بدقيق الشعير فوذلك فقد صرح الفقهاء
 وكثير منهم بانه يعني مثله كقول الشيخ وعينه بل نسب الاشهر
 او المشهور لتقدير تسليم نفسه ولبطالان فائدة وخاصة
 في الخلط كلفه خلطه كلفه قبل وفيه ان ذلك لا يخرج الغصب
 عن ملك الغصب منه وحي فقد يقال بالشركة الحقيقية
 بالتوبة او بالنسبة الى فية المالكين جميعا بين المحققين ودفع الفرض
 عن ابي نبيان كما قيل وفيه انه قد يجمع بينهما بالشركة الحقيقية لا حالة

لأن كل حقيقة
 في عين الفاضل
 مستقلة بالحق
 فراجع

واعلم ان ما افاد
 الاستاذ وادام ظله
 جميع صور الخلط
 في الخلط بين
 هو الشركة الحقيقية
 كما مر وما يوجب

عدم

عدم انتقال جزء من مال الغصب منه الى الفاضل والعكس
 ايضا وحي فلا يخرج المالك على اخذ مقداره حقه من المخلوط
 ولا يخرج الفاضل على دفعه منه فان تراضيا على ذلك فلا بأس
 لان تحقق لهما كمال الميسر وغيره وتعد الاجماع على
 بطلان الشركة بالمعنيين عندنا على مدعيها وقيل ان
 ان فيه وجها بنحو الشركة هنا ايضا كما لو خلط ما برفاها
 او امتزجا بانفسهما وقواه الفاضل في التذكرة وله وجه
 لان كفا حقه من العين مع وجوده بعيدا لانه يشكل بانه
 على تقدير القسمة الاجبارية يكون قد ضمن على المالك ان
 يأخذ غير المثل ان كان الطالب لما هو الفاضل وكلفا لهما
 بغير المثل والمثل ان كان الطالب لما هو المالك وكلفا لهما
 عن قواعد الغصب لكنه واره على تقدير امتزاجها بغير الغصب
 وفيه جمع بين المحققين وقد يدعي بالتزام الشركة الحقيقية الى لا فية
 فيها نفس العين وانما تقسمان عنها بنسبة القيمتين تارة
 التذكرة انه لو مزج الزيت بزيت اردي منه احتمل الشركة
 بينهما كما لو امتزجا بانفسهما ويعني الفاضل ارش وان يكون
 كما لهما كمال الاول احدى ويخرج عن المخلوط وجامع المقاصد وتعلق
 والروفة وغيره وفيها ايضا انه لو خلط الغصب بغير جف كالزيت
 بالزيت ودقيق الحنطة بدقيق الشعير فوذلك فالغصب
 كلف لبطلا فائدة وخاصة باختلاط غير احمس بلما فاجبه

١٢ الارش
 ١٣ القلعة

مع الرضى وتحتل قوتاً بنوت الشركة بينهما كما لو مر جاهد بارتق
او امتزجا بانفسهما ثم قال واما ما افترناه من الشركة ان
تراضيا على بيع المخلوط وقسمه الثمن جاز وان ارادتهما
جاز وكان المصوب منه ما يصير فيه الف حصصاً من الرزق
بما يصير فيه من الشركة ولا يكون بحمل على الشركة المحككة
كما هو غير بعيد فتجيبوا والله اعلم قال في الثالثة فوائد
المصوب مضمونة بالمصوب وهي معلومة المصوب
منه وان تجددت في يد الغاصب اعياناً كانت
كالبن والشجر والولد والتمس او منافع كانت
التي يربو كحب الذئبة وكذا امنفعة كل ما
له اجرة بالعادة اقول لا خلاف في ذلك من ذلك بين
بل الاصح بتسمية عليه ان عدة المبالغة بزمان ذلك كله
ولانها مضمونة بالعقد الفاسد فتضمن المصوب بالاعيان و
لما لم يربو جعل الله تم الرشد فخلطه فيه قال بعد من
المنافع بالمصوب مع جزاء السنية بحملها على الاضرار
التي هي مثل المنفعة المضمونة مع تبعته انما الملك في ضمان الغاصب
له ايضاً وان تجددت فيه فان ذلك للخير كما من تبعه الملك
قطعا ولكن يبيع المحل في امور الاول لو كانت المنفعة
لا يبقه بالاف العادة كالترتبات والديارهم والديارهم والديارهم على
الغنم ونحوها ونحوها التي تبت على الايجي ونحوها ولكنها يبيع البقاع
العقد

العقد عليها شرط فتكون مالا كمنفعة اخرى فان اضر
الغاصب لذلك وامض المالك العقد كانت المصلحة
له لا تبا عود من منفعة ماله وان لم يبيع العقد فاعلى المتاجر
المستوفى له اجرة المثل له ايضاً وان استوفى في الغاصب
فكذلك على الاظهر لا احتسابه كمنفعة اخرى وبما قيل
بانه لا شيء عليه للاصل وضعفه في هرثم لو لم يستوفى
فلا شيء عليه اذ لا تعد اموالاً في تنه على المالك على نحو
منافع اخرى مع اضراره ايضاً لا يعطيه اطلاق التذكرة و
نحوه فلا حظ وتنبه والله اعلم الثاني لو تعدد شائع في
المصوب فان المكن اجمع بينها او بين بعض من
الممكن منها سواء استوفاه ام لا لاف عدة اليد وان لم يكن
ايجع منها في الاعلاء والتمس في اجرة مطلقاً وان استوفى
غيره وفرضانه لما استوفاه ايضاً اشكال ولعل الاقرب
وحمل اجرته في الاعلى لا ماله برائة الذمة من الزائد
وفي التذكرة ان كل عين له منفعة تستاجر تلك المنفعة
فان منفعة مضمونة عندنا باللائق والتلفكت بالعادة
اذ اقيمت فيه مدة لمثلها اجرة من لو غصب كمن بالامس
مدة ليطالعه او لم يطلعه او غصب مكانه او لم يغيظه
تلمذه اجرته ولو كان العبد من صناعات لزمه اجرة اعلاء
اجرة ولا يجب عليه اجرة اجمع ولو كان لصنعة يعملها بالنهار

والله اعلم بالصواب

في ضمان المالك

واخر بالليل وجب على الفاضل اجرتها معالة قد انفق
فيها ما كان بمنزلة مال وانفق منفقة يومين وفي القواعد
والمنافع المباحة منقذة بالفوات تحت اليد وبالتفويت ولو
تعدت المنافع كالعبد انحاط الى ملك لزم اجرة اعلا اجرة
ولا اجرة الكل ووجه ما عدا عدم امكان استيفائها
ولغة واحدة والمنفعة العليا من جملة ما فات تحت اليد
فجاءت اجرة المثل وفيها ايضاً وفيه الاجرة وان لم
ينتفع باجرة المثل عن عمل مطلق مدة الغيب ولو انتفع
بالايدى من الزائد وان انتفع بالانقص من اجرة
المطلق وفي الدرسك وفيه الفاضل اجرة فكل له
اجرة انتفع بها اولاً ولو استعمله بآلة اجرة زائدة عن اجرة
المثل المطلقة لزم الزائد ولو كان العبد يحسن صناعات
من اعلا في وفاءه وفيه اجرة اذا كان له اجرة
تطول المدة التي غيبه فيها سواء استعمل اولاً لان منافع المثل
تحت اليد تنضم بالفوات والتفويت ولو تضمنت المنافع
فان امكن فعلها جملة او فعل اكثر من واحدة وجب اجرة
ما امكن والا في اعلا اجرة ولو كانت الواحدة اعلى منفرة
من منافع متعددة يمكن جمعها من الاعلى وفيها لك ان
استعمله في الاعلى فمعه وان استعمله في الوسط او الدنيا ولم يستعمل
اصلاً فمعه ان اجرة المتوسطه او الاعلى وجهان ولو كان الغيب

دابة

دابة او مملوكاً اعتبرت اجرة في الزمان المقتد له كالتأجير دون الليل
الا ان يكون له منفعة في النهار واخر في الليل فيجب على الفاضل اجرة فيها
وفي القواعد اعتبر في اجرة الصانع الاعلى ثم حكم مطلق المقتد
بعض اجرة المثل عن عمل مطلق ولعل المطلق ثل للاعلى لان المثل
باجرة المطلق اجرة العمل اللائق به عادة من غير تقييد بعمل مخصوص كالقائمة
مثلاً او الحياطة او ركوب الدابة او تحميل الثياب البز عليها فيجب والاعلى حيث
يكون لانها به ورعاية المطلق بالمتوسط في مختلف الحكم ووجه ما عدا
ان المثل بالاعلى المطلق المتوسط الذي يكون مقتداً بقية القلة والكثرة
وفيهم المتوسط من المطلق خفاً الا ان ما سئذ كره في العبارة يتردد
الى ذلك ووجه ما نه ان المتوسط هو الغالب فان اذ آب الاجير
لنفسه في المقتد نادرك ان الرفق بالترافع فيها درخان قلت
كيف وجب في المنافع اجرة الاعلى وجب في العمل اجرة المتوسط قلت
لا اولوية بالنسبة الى المنافع للمقتد وعليها فان كلامها يمكن على حد سواء
بملاص العمل فان قور اية تفادوا قوله ولو انتفع بالايدى من الزائد فمعه
وان انتفع بالانقص من اجرة المطلق المتوسط اما الدليل فلانه قد
استوفاه فيجب عليه بدل ما استوفاه واما الثاني فلان الزائد على الانقص
قد فات وهو محسوب على الفاضل به او لكن في ارشاد ذلك الى ارادة
المتوسط من المطلق في ظاهره ولذا اقبل ثناء الشهيدين ان يراد بالمطلق
خصوص الاعلى او ما يستعمله كسبق وسبق المضموم من ان عبارة اجرة
المثل ذات العمل المتحد فيلاحظ الوسط فيه به فيها ان الاطلاق يقتض

الاثم من ذلك فيمكن ان يقال ان المراد بمطلق مثل العمل
 مدة الغصب ملاحظة اجرة المثل لتلك العين المخصصة
 القابلة للانتفاع ان كانت من غير ملاحظة منفعة محضة
 ان لم تكن قد استوفى الاعلى منها والا كان له ان يستعمل
 والا دون ضمن اجرة المطلق المزبور كما اذا لم يستعمل ودون
 لزوم ذلك للاعلى ممنوعة نعم مقتضاه عدم الفرق بين العبد
 ذي المنافع المعدومة وغيره ولعله اطلق في الروايات
 لا يبعد ان يكون ذلك من الفاصل رجوعا عما ذكره اوله
 من ضمان الاعلى لوضع عدم فوات الاعلى بخصوصه لانه
 احد المنافع الفاسدة على البدل بل لا يبعد التقييم بما ذكرناه
 من ذي المنافع المعدومة القابلة للاتي بها اجماعا
 فان ذلك ايضا احد الابدال كما هو واضح نعم يلاحظ الوسط
 من كل منفعة الواقع للمعاد لا النادر كما ان لا يلاحظ النادر
 اجرته والوقت المعاد فعله كالتأديرون الذين لا يكون له
 منفعة معنوية والليل ايضا لا يغير ذلك من كلامهم ان لا يلاحظ توقف
 ورجع بالغيب ولا ثمرة مهية والطالب فيقتصر ذلك كل وفي
 المقتضى انه لا يتوقف ضمان الاجرة على استعمال العين كمن ان
 يستعمل ذات المنافع المختلفة فتمت كالعبد الكاتب انما يملك
 في الاعلى ضمنها وان استعمل والوسط والذات فضمن اجرة متوسطها
 او الاعلى منها وجعل في الرواية انه لا فرق في ضمان الاجرة بين ان
 يستعمل العين وعدمه ولو استعمل وكان له منافع مختلفة القيمة بعد

يكون

يكون كانه وحيث ان يستعمل في العلى ضمنها وان استعمل والذات
 او الوسط او لم يستعمل فضمن اجرة متوسطها او العلى وجعل
 ونحوه في الراعي تعالى والمالك وكل لا يرب فضمن العلى
 فمجرد عدم استعماله اطلاقا في اليد الفاصلة من حصة العبد
 قطعا ولعله لهذا العمل صاحبها في وجوبه جازل هو كذا
 في صورة الاستعمال اليه كما جزم به كثير منهم من غير خلاف صريح يعرف
 ولعل احوالهم ما استوفاه الاعلى او لا في الاقتراع عليه واهمال
 الاعلى راسا وان كان مقتضى العمل عدم وجوبه ايضا في الاعلى
 فقط ويخل في المستوفى كما في فلاحه ونذر والله اعلم الثالث
 لا تضمن المنافع المحيطة كالغنا ونحوه وان استعمل الفاصل فحق عليه
 كثير منهم من غير خلاف صريح فيه يعرف واطلاق الاصح يستلزم
 المباحة كما جزم به بعضهم للاصل ولعدم ملك المالك لها شرعا بل لعل
 ما جزم بالعارض كما اذا نذر المالك ان لا يستعمل في حياكة مثلا
 او شرط عليه ذلك كذلك كما قبل ولا يخلو من نظر او منع او جود النذر
 ونحوه لا يخرج عن المالمية لا شرعا ولا عرفا كما هو واضح حيث انه لو خالف
 النذر خلا واستعمل في حياكة مثلا ملك الاجرة وان عصى بغير النذر
 فلاحه ونذر والله اعلم الرابع لو كانت الاجرة فدية الغصب فمقتضى
 كما لو كان اجرة مثله حال الغصب في عشرة مدة شهر ثم حارث
 في شهر آخرت وخمسة عشر في الشهر الثالث وثمانين في
 اجرة الشهر الاول عشرة واجرة الشهر الثامن عشرة واجرة الشهر
 كما في النذر وغيره ويحتمل ان يكون الجميع واقل المدة لانها لو كانت فدية

في عدم ضمان
 في المقتضى

المالك لا يمكن له ان يوجر له كذلك ويجوز ان يضمن الجميع بثلاثين لانا
 لو كانت قيمة المالك لا يمكن ان يوجر له كذلك ولو كانت اجرة الشهر
 الاول عشرين واجرة الشهر الثاني عشرة واجرة الشهر الثالث عشرة
 فعلى المثل يجب لكل شهر اجرة ويجوز ان يستثنى لانا لو كانت
 بيد المالك لا يمكن ان يوجر له كذلك كما قيل ومعه ظاهرا فتمت جديده
 قال ولو سمنت الدابة في يد الغاصب او تعلم
 المملوك صنعة او علما فنزلت قيمته ضمن
 تلك الزيادة فلو هن لت او نسي الصنعة او ما
 علمه فنقصت القيمة لذلك ضمن الارش وان
 ساد العين ولو تلفت ضمن قيمته الاصل والزيادة
 اقول لا خلافة في ذلك بل الاجماع يقتضيه مع قاعدة اليد
 ونحوه مع تتبع الصفات للاعيان والمالك الفاضل بذلك
 كله كما هو واضح والله اعلم قاله قس عان الاول لو زلت
 القيمة لزيادة صفة ثم زلت الصفة ثم عادت
 الصفة والقيمة لم يضمن قيمته الزيادة الثالثة
 لانها تجرت بالثانية عن قيمة الاولى ضمن
 التفاوت اما لو جددت صنعة غيرها
 مثل ان سميت فنزلت قيمتها ثم هن لت
 فنقصت قيمتها ثم تعلقت صنعة فنزلت

فتمت

قيمتها ردكم وما نقصت بضوات الاولى اقول اما الاول فلا ريب فيه
 مع البيان الاول ثم تذكر في المالك وغيره انه لو عادت الصفة
 بعينها لو كان صانعا او عالما فنسب العلم او الصنعة ثم تذكر في المالك
 وغيره فان الزيادة للعود لم ينفسها فكانها لم تنزل بل لم تنزل حقيقة
 فان النسيب كالنوم ونحوه بل قيل بان ملاحظة الزائفة مع الموجود
 حال التلف غير معقول لوضوح كونه بمنزلة مرتين اذ ليست اولا
 صنعة واحدة والمجدة ليست غير مع وجه يضم معها وح فاطلاق
 العود عليها لا يخلو من مسحة والعبارة وفيها ان لا يرد ان العلم
 غير باق فالعائد غير الزائل لمنع ذلك اولا ولو سلم لزوم خاتمه وان لم يبق
 لانه تجددت في نفس الغاصب بعد زواله كان حاله وان لم يكن عليه فلا
 يخلو اما ان يكون من الوصف الذي حصل فيه الاول كما لو زلت هي رية ثم
 سميت وعادت القيمة كما كانت قيمتها ففيه قولان اقدمهما انه يرجح
 ويسقط الغرم كما لو ابق العبد فعاد او جرح على عيني فابست ثم زلت
 البياض ونها هو الذي يقيقه اطلاق المصنوع حيث خلق الفان بصفة
 غيره وان كان ظاهرا قوله ثم عادت الصفة قد يقتضيه خلاف ذلك
 لانه السمي الاول غير اننا الا ان الصفة ونفس السمي واحدة وانها
 العدم لان السمي الثاني غير الاول والاول وقع مضمونا وانما تجددت
 به من الله تعالى كالاول لو كان مجددا فلا يحصل للف صاحب شيئا وهذا
 اظهر واعلم كذلك كما هو صفة كثر منهم وهو مقتضى استحقاقه فتمت
 بالارشاد وودع المصنف ما لا يشاء به عليها ان لم يكن على غيرها مع ظهور الفرق

بين ذلك وبين الباقي ونحوه مع امكان التزام الارش وان
 على العبد لان وجده عيب عرفا به ومثله بالوجه العلم
 ولم يتذكره اصلا ولكنه قد فعل ما ياسبه في تحصيله فان
 ذلك عيب الاول قطعا وان اتخذ حيا فان ذلك عيب
 من صدق المباشرة للغة ولا عرفا ودعوى صدق التوبة كما قد
 فلا يكون عليه شيء ما في ذلك من الضرر على الفاضل ولا ضرر
 ولا ضرر في الاسلام ومعصية بالغصب لا تنسج اخراره فان الظالم
 لا ينظم مع احالة البراءة كما قيل في رخصة المنع وهو الذي قد دخل
 القرض في نفسه وظلم كما لو رد العبيد مهربولة مع الارش الى مالك
 سميت عنده اذ لا فرق بينهما عندنا بل ولا وقع للاصل مع معلومية
 الشغل ومع احالة بقائه اما ان يبدل ويحل على سقوطه وعلى
 براءة الذممة منه كما في سائر موارد وقد يفصل بانه لا شيء
 على الغاصب فيما اذا لم تزد القيمة بملاحظة التمسك بالقيمة
 التمسك الحادث للاصل وغيره ما سبق وعليه فبان فيما لو زادت
 القيمة بملاحظة ما لاقى عدة السيد ونحوه وذلك هو المبدأ في
 الاجابة وعنده فسر الصفات فكل صفة ذاهبة يمكن تقديرها
 مع المتجددة وتزيد القيمة بذلك لا تنجز بالمجددة وكل صفة
 ذاهبة لا يمكن تقديرها مع المتجددة او امكن ولكن لا تزيد به القيمة
 عن المتجددة بل من اجل قد تنقص عنها تنجز بالنية وحيث
 فكل من المحل على صحيح الموقوف والارش وغيره فان اطلاق الاجابة
 في مثل التمسك للاصل وحيث صحيح محلك التذكيرة وجامع المقامه فظاهر
 الدور

المفضل
 حبيب بن جابر

+

الدور وس وغيره من اطلاق عدم الاجابة لان ان مال متجدد
 للمالك والاول مال ذاهب ولشئت الفدان بالمال الاول
 ولادليل على البراءة منه فالاصل يقتضي بقاءه لا يخلو من نظر بل منه
 للتفصيل المذكور بالبراءة لا يخفى عليك فان الاصل من الموقوفين
 معه خصوص الاخير المنسج قرار الضمان فيه بل هو منسجل من ارض
 كضمان الحيلولة وكضمان الضمان الذاهبة المحتمل عودك بعينها
 كما قد ذكر بعض النسيان المذكور في الاشكال في الاجابة فيه بل لا يبعد
 ان يقال يكون التقادير لو دفعه اليه منسجل من ارض بعد
 العود كما لحيلولة فلوردة العبد الذي في الصفة ودفع مع الارش
 ثم تدمر وهو يبدل المالك رد الا الفاضل اخذه من فدان
 المدار في ذلك على قاعدة نفي الضرر والفرار الى مقتضى
 ذلك واحتمال ان يقال بان التالف مال قد ذهب في
 الغصب وهو مضمون عليه وما يجدد بمال المالك هبة لله
 فلا وجه لجره للاصل بل ياخذ الارش منه وان رد العبد اليه
 بالقيمة التي بقية كما قيل بدفعه انه ضرر على الغاصب من مقتضى القاعدة
 الزبورية الى لانيه فيها غصبه فان الظالم لا ينظم بل ليس الوض
 الا لغصب ذاهبة هزلت وكانت قيمتها هزلة وكسبته واحدة
 فانه لا شيء على الغاصب بخلاف جده فيه للأصل ولان الذاهب
 لا قيمة له ولان ذلك كالمريض العارض عند ان يبدل عند العلم كما قيل

ولا يترك من ذلك من نظر او منه كما ان اصل المفضل المذكور ما لا يحل
 الخ دليل معتبر يظهر من التدبر في امر وغيره فلا حظ وتبر والله اعلم
 واما التناقص فنقص عليه كثير منهم غير خلاف فيه يعرف على اجماع
 عليه كما هو صريح بعضهم لقاعدة اليد ونحوه في غير فرق بين زيادة قيمة
 الصفة الثانية لقيمة الصفة الاولى او زيادة عليها او نقصا عنها
 ومن غير فرق بين زيادة قيمة الصفة المعصية باجماع القضاة فيها وعلى
 الذي قد يكون اقلها مؤثرا في نقص قيمة كل واحدة منها منفردة
 بحيث تكون قيمتها كقيمة الواحدة بل قد تنقص عنها ايضا في المناط
 في الجمع ولا ينفك الا في حال الانجبار بها في حيث عدم نقص القيمة
 فتصدق الآية في حيث المالة لم يوضع عند كون المدار على ذلك عرفا
 ولا شرعا كوضع صدق النقص عما افذه وان زاد عند الغاص في الغنى
 للمالك كما لو زادت عنده بعدد الغاص في الغنى اليه ودعوى ان تعاقب
 الصفة الذاتية والى دونه مستلزم لزيادة قيمة المصنوع لوجوبها
 لزيادة ت و لو في ذلك هو مناط الفاء عندهم ووجه المنع به
 بل لعل في الزعم بالقبول ظاهرهم ان مناط الفاء انما هو فاعله اليد
 ونحوها هو شرط للسببية ان تقع الفاعلية وعرفا وانكارا في غير
 في المرة الا من غير من الكل صراحتا لوجوب حاربه قيمتها ما في قيمته
 القيمة الفاء وتعلمت صفة فيلغت الفين ثم ازلت ونبذ الصفة
 فنارت قيمتها المائة روى وعزم الفاء وتعلمت ولو علم العبد
 لم يفسد سورة في القرآن او حرفة فسيها ثم علم حرفة او سورة فزرب

الصفحة من

فيها

فسيها ثم علم حرفة او سورة اخرى فسيها ايضا فسيها وان لم يكن معا
 كما ان علم سورة واحدة او حرفة واحدة مرارا او ميسرها في مرة فقيمة
 الوجهان فان قلنا لا يحصل الا بالجرى بالعائد عن النقصان في كل مرة وان
 قلنا يحصل عن اكثر المرات نقصان هذا ولو مرض العبد المفسد بستم
 برى فزال اثر المرض فخرج القيمة للفاضة منها وجهان احدهما نعم لان
 القيمة بالاولى ولو به قطع الفاضل في التذكيرة في ما بينهما لعدم المنع كونها
 الاول بل يكفى انك في تسمى حكم الفان وكذا الحكم فيما لو لم يرض بستم
 برى وزال بالشرع ولا ينفك الا في حال اصل الملك كمنع جبريان
 الا انتهى بذلك لعلومية اصل الملك والافان الفعلي عندهم وانه
 ليس من المملوكة المقررة في كلامهم وان زعم بعضهم الا انه كالمقطع بعده
 فمجهول والله اعلم ولو غلبت حجة فقط ورفها ثم اوفرت او نة فخر
 صوفها ثم نبت فخر المالك وغيره انه يغرم ولا يجبر بالشرع لانه غير مملوك
 ما لو سقطت اى اجارية المعصية ثم نبت او سقطت شرعا ثم نبت فانه يحصل
 الا بالجرى والفرق ان الورق والصفوف يتقدمان فيغيرهما ورس اجارية
 او شجرة غير متقدم وانما عزم ارش النقص كما في بقدرها وقد زال كذا
 وقيل بان ذلك يتم في الشراء دون البيع لان له مقدر من امواله فيكون
 حكمها في البيع بنسبة من القيمة بل قد يقال بان النقص اى ما يات في ذلك
 لا يجبر بالشراء فانه يهتبه من الدية وزوال الاقل موجب للارش
 فعلا لقاعدة اليد ونحوه ودعوى المراجعة بعدم العودة لا يثبت عليها
 ان لم يكن على عهدها ودعوى الاجماع عليها عهدها على عهدها فمجهول والله اعلم

الاجابة

ولو زادت قيمة أي رية بتعليم صنعة محترمة كالقائمة نسبتها
 قيل لم يضمن النقص لأنه محرم والمضمون إنما هو الزائد المحرم
 وربما احتمل هنا الفرق لأن الواجب على الفاضل قيمته كذلك
 ولهذا لو غصب عبدا مضمنا بغيره تمام قيمته بل قيل بأنه
 يغير المحرم بالاحالة المزبورة ولا ينافيه تعيين المنافع المضادة بالنية
 لأنه امر لا يفسد فعل القضاة ونحوه لا عن فعل الترخيص ونحوه مما يرد
 في القيمة معرفة وإن لم يستعمل في المحرمات وإنما يستعمل حيث يكون
 محلا لا الترخيص ونحوه فمن جسد والله أعلم قال في الثاني لا يضمن
 من الزيادة المتصلة ما لم تنس وبه القيمة كالسنة
 المخرطة إذا نزل والقيمة على حالها أقول لأن الزيادة
 في ذلك بل ظاهرا منهم الاتفاق عليه لا محل أن لم يمتنع المعارض مع
 القرض على المالك في عدم فوات مال عليه كما هو المفروض ولو كان
 المقصود من الحيوان الحي ونحوه في النافق لأنه مضوت لالته
 كما هو واضح كوضع أنه لو كان السهم الذئب فمثل الخيل بعينه
 منقضا للمالية وبعضه غير منقص لما في الأول فقط لقاعدة
 اليد ونحوها مما لا تشتمل الزيادة قطعا إذ هو كالغصب مبيحا وحايجا
 عند ومردده كذا كنت فمن جسد والله أعلم قال في الرابعة
 لا يملك المشتري ما قبضه بالبيع الفاسد
 ويضمنه وما تجدد من منافعه وما زاد من
 قيمته لزيادة صفة فيه أقول أما الأول فلا خلاف فيه
 ولا اشكال بل الإجماع بقضية عليه عملا بالاحول مع عدم المنع

في البيع الفاسد

شرعا

وصنع الفاضل الفرق السؤال والجواب فيكون سائلا بعد مثله الزيادة
 كقول في التحقيق هو يوم الغصب وبغيره ثم أخذ قال وأي قول
 تحقق الغصب بالزيادة زاده أنت وفردا جاز كذا

شرعا عنها كما هو المفروض وأما الثاني فهو المشهور والمجمع عليه
 اليد ونحوه ولا ينافي ما يضمن بهيجه يضمن بفاسده ولا قد امة على ذلك
 أيضا وقد سبق تفصيل ذلك في كتاب البيع وأنه لا فرق بين المثل
 المستوفاة وغيره ولا بين العالمين وبين المثل والمختلفين لا في
 المناط المعترف به وانهما لا الفرق بينهما أو القول به في غير محله
 وتأمل والله أعلم قال في فأن تلف في يده ضمن العين
 بأعلى القيم من حين قبضه إلى حين تلفه إن
 لم يكن متلبا أقول ظاهرة الفرق بين مكان الغصب في مكان
 المقبوض بالبيع الفاسد لأنه قد افترا أن المقبوض تلفت قيمته
 يوم غصبه وإن أحسنه بالاعلى أي ما قيل من أن اختيرة والغصب
 لأن المقبوض بالعقد الفاسد من أفراد الغصب لأنه مقبوض بغير حق كانه
 غفلة واخذه مع ما في المالك من أنه إنما يتم بناء على تفسير الغصب بأنه
 الاستيلاء على مال الغير بغير حق أما لو اعتزى العدو وإن فيه لم يتم كونه
 المقبوض بالعقد الفاسد من أفراد الغصب لأنه لا يفسد بغير علم المشتري
 مع جهل البائع به المثل جهلها أو جهل المشتري فليست يده بيد عدوان
 ولا يدق حرة وإن كانت بغير حق للمالك نعم لو فسر الغصب بكونه
 الاستيلاء عليه بغير حق لكان المقبوض بالبيع الفاسد أن الغصب
 تعريف المثل ونحوه مع أنه يجهل عليه في سؤال الفرق بين أفراد
 الغصب لاحتاد المناط في جميع أفرادها مع أنه لو قلنا بأنه ليس من

الفرق بين زمان مكان
 الغصب وبين البيع الفاسد

هنا قبض
 أي يده

من جزياته

ذلك المصنف في بيان الفاضل بالاعلى
 وادخل في الغصب الفاضل يوم
 الغصب كمن يبيع بغيره ذلك

الغصب فالضمان فيه بالا على يقين الضمان به الغصب
 اولى لان الغاصب اولى بالتدبير عليه عندهم فكيف ينكس
 الامر كما لو طأرت في المقتضى اللهم الا ان يقال بان مقتضى الفاعل
 انما هو الضمان بالا على جميع المقتضيات بغير حق او مطلقا
 الا مع قيام الدليل على عدمه وانما خرج خصوص الغصب
 ليخرج اليه ولا يفتقر على مورد به مقتضى ما يبيع
 الفاسد ونحوه على مقتضى القاعدة ولا يوجب بيع
 القاعدة وتسلم دلالة الغصب على خلاف ذلك لانهم موافق
 محل المنع لانه وجوب الرد من ان الاعلى لا يفتقر شغل
 الذمة به بل فعلا وانما ضامنه ضمان العدة الزمان بالتلف
 فبشغل الذمة به لا يكون المدرك يوم التلف سائرا
 الضمان كما صار اليه كثر منه ولكن قيل بان لا يلزم من ذلك شغل الذمة
 فعلا بقيمة يوم التلف فقد يكون مشغولا بالا على او بقيمة يوم
 القبض ويكون التلف سائرا لان مقتضى القاعدة لا يدل على شيء
 من ذلك فيجوز ان اقل القيمة من القبض الاصل في تلف
 الاصل والانتقال الى الدلالة براءة الذمة مما زاد عليه كما في نظيره في مثل حقد
 التلف يكون ذلك والله اعلم قاله ولو اشتري من غاصب
 فبقيت في الوقت العين والمنافع ولا يبرج على الغاصب
 لان مقتضى ما لا يوجب رد اياها ان كان عالما والمالك الى جوع على اياها

كما قيل

عند التلف
 كما لم يملك ويترتب على هذا انما هو التزام مال معادل له قائم
 مقامه كما قيل به فيها انها لا تكون مصادرة ورجح

مشاء فان مرجع على الغاصب مرجع الغاصب على المشتري
 وان مرجع على المشتري لم يرجع على الغاصب
 لاستقرار التلف في يده وان كان المشتري
 جاهلا بالغصب مرجع على البائع بما دفع من
 الثمن والمالك المطالبة بالدرك اماما مثلا
 او قيمة ولا يبرج على المشتري بذلك على الغاصب
 لانه قبض ذلك مضمونا اقول اما الاول فلا خلاف
 ولا اشكال بل الاجماع بقض عليه لقاعدة اليد ونحوه ولا خلاف لانه
 كالغاصب شرعا لم يكن غاصبا حقيقة واما الثاني فقد اجمعوا عليه
 ايضا لانه من مميزات بقائه لا يبرج على العين المقتضية التي تغير
 فيها المالك الرجوع على ايتهاش بالمطالبة بالعين او بدلها ونحوها
 ومنها فها وحفظتها من المجرى منها فبشغل المشتري لقاعدة اليد
 ونحوها كما هو ونسبها اليها سواء كان او ارجع بل قد يستدل عليه ايضا
 بقوله كل منصرف سرور وبغيره من الكسب والسنة والاجماع
 والامر سهل واما الرابع فلا خلاف في انه لا اشكال بل الاجماع بقض
 لاستقرار التلف عند المشتري مرجع عليه انما لعدم غزوره كما في الرد
 وانه ان من فذلك الايض لما في المقتضى وعينه من التعديل الزبور الموصف
 للرجوع عليه عندهم ولو استوفى انما يبرج بعض منافع المقتضية فاشت
 فريده قبل قبض المشتري مرجع المالك عليه بعبوة ولم يرجع به على المشتري
 قطع وفرجوع المشتري على الغاصب الثمن الذي دفعه اليه مطلقا او

عدمه كذلك اورجوه عليه مع وجوده لا مع تلفه بحث قد سبق
 الكلام فيه فكتب الباع فلا حظ وتاقل والله اعلم قاله وان كان
 المشتري جاهلا بالقبض رجع على الباع بما دفع
 من الثمن والمالك مطالبة بالدينار اما مثلا
 او قيمته ولا يرجع بذلك على الغاصب لانه
 قبض ذلك مضمونا ولو طالب الغاصب بذلك
 رجع الغاصب على المشتري ولو طالب المشتري
 لم يرجع على الغاصب وما يفتقر منه المشتري
 لم يحصل له في مقابلته نفع كالنفقة والعمارة
 فله الرجوع به على الباع ولو اولدها المشتري
 كان حرا وما وغرم قيمة الولد ويرجع بها على
 الباع وقيل في هذه له مطالبة ايها المشتري
 لكن لو طالب المشتري رجع على الباع ولو طالب
 الباع لم يرجع على المشتري وفيه احتمال اخر
 اما ما حصل للمشتري في مقابلته نفع كسكنى الدار
 ونحو الشجر والقوف والابن فقد قيل بقبضه
 الغاصب لا غير لانه سببه اطلاق ومباشرة
 المشتري مع الضرر ضعيفة فتكون السبب
 السبب اقلى كما لو غصب طعاما واظمعه المالك
 وقيل له الزام ايهما شاء اما الغاصب فلمكان

قوله ولو طالب المشتري
 على الغاصب وقيل ان
 رجع المشتري فله
 العبرة بخلفه
 موصوفة وبغيرها
 عنها ومع وجود
 فالحق لا يستقيم

قوله ولو طالب المشتري
 على الغاصب وقيل ان
 رجع المشتري فله
 العبرة بخلفه
 موصوفة وبغيرها
 عنها ومع وجود
 فالحق لا يستقيم

ايجلولة

ايجلولة واما المشتري فليباشرة الاطلاق فان
 رجع على الغاصب رجع على المشتري لا يستقر
 التلف في يده وان رجع على المشتري لم يرجع على
 الغاصب والاق لا يشترى اقول اية الاطلاق فلا خلاف
 ولا اشكال في غير فرق بين رجوع المالك على المشتري وعدمه
 المبيع مع وجوده او انزاله من عوضه مع تلفه على المشتري وعدمه
 ومن غير فرق بين بقاء الثمن وتلفه لانه باق على ملكه
 كونه له والثمن مستطون على المالك مع كونه مضمونا على عدة
 اليد ونحوه كما هو واضح كوضع ان للمالك مطالبة المشتري بالدينار
 لا يستلانه على ماله فاذا اخذه منه لم يرجع به على الباع لانه
 عليه القمان كما هو المفروض واقدم على ضامنه كوضع مستحقا للغير
 ان تلفه في ماله كثر امواله من غير فرق بين كون البدل مساويا
 للثمن او ناقصا او زائدا منه كما هو مقتضى اطلاق المتن ونحوه
 لكن والمالك ان قصيرة الزيادة وجهين بل قولين
 ان الشراء عقد جان وقد شرع فيه على ان يكون المبيع في ضمانه
 وان كان الشراء محبي ومنه دخوله على ان يكون المبيع في ضمانه
 الثمن وهو يفتقر كونه الزائد عليه من الشرع به واعطاه اية
 بغير عوض فاذا اخذ المالك منه عوضه رجع به على الباع وهذا قوي
 ولا يمنع من ذلك كون البيع عقد جان لانه ان كان المراد منه كونه عقد
 ضمان انه اذا تلف المبيع عند تلف ماله واستقر عليه الثمن فهذا

مسلم ولكن لم يكن شارعا فيه على ان يضمن القيمة ومعلوم انه لو لم يكن البيع مفسوخا لم يلزمه شيء بالتلف غايته ان يكون ما قابل
 الثمن من البيع ما خوذ بعوضه والبدل سالم له بعينه عوض
 فكان الف حبا غائرا له موقفا اياه فخطر الفان فله
 عليه وان كان المراد منه غيره فلم قلتم ان الشرع عقد فبان تمام
 وحيث فان جع المالك على المشتري على ما لا يعرض البيع لم يرجع
 على الف حبا لبيع ان لم ترد قيمته عن الثمن والامع في يدها عليه
 فالرجوع بها عليه قوتى بل هو مزية كثير منهم لكان ان الغرور
 يرجع على من غره ولان فعل البيع من التسليم الذي تب عليه فقل
 المشتري لو كان البيع عالما او لاكتسب حصة البئر للتردي فيها وان
 لم يقعه اى فذلك ولا عليه كما قيل ولا ندر في الاجامات
 رجوع المشتري على البائع بجميع ما اغتراه للمالك بما لم يحصل له نفع
 مظا بته كما قيل وفي الروضة ان ضمانه للمثل او القيمة امر زائد على
 فوات العين التي قد قدم على ضمانه وهو معذور في البيع يكون
 المجموع له بالثمن فالزائد بمنزلة ما رجع عليه به وقد جعل له فسخا بانه
 نفع بل اولى ولكل الاقلية لعدم حصول نفع له مقابل الزائد كقول
 المفروض ولكن قد اختلف فلا وقع للالتوبة كما هو واضح كوضع عدم
 والاجامات المزبورة مع تسليم العمل بها ايضا واما التسمية المستمرة
 فمنع اليتم ان مقتضى انها هو الرجوع به على البائع ابتداء والمفروض
 عدمه فلم يبق لهم الا ان عدة الغرور التي فيه بالرجوع على البائع القار
 للمشتري ولو بقلعه ودعوى ان اقدامه على ان يتلف من ماله يدعي غروره
 وادعى

٢ منع

واحدة المنع فان ذلك من اوجح افراد الغرور نعم لو كان الف من جهة
 فقد بعض شروط القوة الشرعية الى جعلها المشتري لتقصيره في الاحكام
 الشرعية فلا يخرج عدة الغرور منه كما سبق تمام البحث فيه وكذا ببيع
 فلاحظ وتامل والله اعلم واما لو اخذ المالك البدل من الف حبا فله ان
 ياخذ من المشتري بخلاف ولا اشكال لاستقرار التلف عدة كما هو المفروض
 ولانه غير معذور بالثمن المذكور فيه يدعيها ان البيع مثله او قيمة كما قيل
 والامر سهل والله اعلم ولو كان البيع متليا والتمس ليس من وجه المالك
 على المشتري بمثل فخر رجوعه به على الف حبا فله منه المالك وجهان
 من عدة الغرور وحيث اقدامه على كونه مضمونا عليه كما قيل وقد يقال بان
 المدار على مطلق المالك لا على خصوص الاموال فيرجع عليه بالزائد
 على الثمن ولعله لذل لم يتعرض له الاكثر فلاحظ وتامل والله اعلم واما
 رجوع المشتري على الف حبا اغتراه به المبيع او المالك ما ليس له في
 مقابلة نفع فلا تعرف فيه خلافا بل في كثير من العبارات الاتفاق عليه
 كما هو صحيح بعضا لعدة الغرور ولا ويرد في الرجوع عليه قيمة الولي
 التي قد اخذها منه المالك ولا نفع له في مقابلته لحيثية الولي شرعا كما قيل
 يقال بانه ان لم يتم الاجماع المزبور لا يمكن منع كون البيع المزبور
 يقتضي ضمان البائع وما وجه تقديم على مباشرة المشتري مضى الى ان مقتضى
 البيع عقد ضمان عدم رجوعه على البائع بذلك كما قيل وقيد في عدة
 الغرور عدة برباها لا من جهة تقديم فعدة بتقديم البائع المباشر
 عليه المنع وذلك وبان اقدامه على الف حبا هو قيمة الثمن فاقه فله
 واما قوله ان رتبة المزبورة من جهة قطع الاجامات ملحق بانتهى جهة
 جملة وزعمه صحة شرعية ولكن في حكم قيمته وجوده اهدا انه يفرها

حرفه

خانم

فاننى اقول له المصلحة وغيره انه لا فائدة له عليه اهل فلا يرجع عليه
 المالك بل يرجع على البايع فقط لانه لا خلاف مع ضعف الشبهة
 على ما هو غلب طحا فاطمة المالك كما قبل وضعه في اهل او على نحو
 ما هو اظهر لغير ما ذكره في ترجيح المالك عليه لقاعدة الاتفاق ان
 يرجع مع الاتفاق لقاعدة الغرور وقوة الاتفاق في تنفيذ الرجوع عليه
 فيما اوقف المالك في المباشرة كما في نظائره فتدبره في العلم واما القول
 بخير المالك الرجوع على ايهما شئت فقد انكسر التبع وادعى التعليل
 المزبور الذي وافق القلة اذ لا يعلو له اهل ولا يعلو له سلب فلا دليل
 على كونهما في شتمل المقام وقاعدة الاتفاق انما تقتضي شتمل في شتمل
 للمالك فيرجع عليه فقط وان كان له الرجوع بما دفعه اليه على البايع في
 الغرور كما هو ظاهر المتن وكذا في الرجوع فيكون في اهلها ما فيها وبما بين
 صريان قاعدة الغرور في الاصل وعدم الغرور المالي في المباشرة القاض
 بعدم رجوعه على الفارس انما طالع الرجوع عليه انما هو الغرور المفروض
 اتفاقه هناك قبل وعلمه في كل احدى حيز اعظم من كونه قد قدم على
 ان يكون سكتة التار مثله بلا خلافه عرض عنها اهل وقدره في الرجوع
 تمام البحث فلا حظ من مل والله علم تبيهاات الاقل لو غلبت
 كبر او باعوا ففتنهم المصلحة اجماعا على الغصب يرجع عليه المالك في البنا
 نفد حيزه به على البايع وجهان في الاصل وحصل نفعه له في مقابلته
 واولى بعدم الرجوع هنا لضعف لوفيق هناك لانه بدل ميز فيها وقد كلفه
 على نحو ما لو قطع عضدا من اعضائها كما قيل ومنه قاعدة الغرور واقفا على
 استغناء منفعة محتملة والما في جزر سبع شتر على خلاف قطع بعضه وقلته
 هو الاظهر فلا حظ وتدبر والله اعلم الثاني الظاهر ان المناقشة الثانية

وحملته
 واعلم ان من
 وحملته
 بعضه
 كانت العين
 وبعضه
 ثم بنى
 تالفة
 وام ظله
 مورد
 العين

المشتركان فلهذا بطلانها يرجع عليه المالك ثم يرجع بما دفعه اليها
 الفاضل الغائب له كما سبق وان قلنا بعدم خاتمة لما يرجع المالك بها
 على الغائب فقط لانه خاص لذلك كما لو كانت في يده وقد سبق
 بان المالك في الحق لم يستوفها المشتركون فان كانت في يده ويرجع اليها
 عليه بما دفعه الغائبة التي لم يحفل له بمقابل دفعه اليها لاطلاف الرجوع
 بها على البايع واوحي بالرجوع بها لانه لم يتلف ولم يشترط العقد
 ان يعطىها كما قيل والامر سهل والله اعلم الثالث لو حدث والمفوض
 عليه عند المشتركون امره ويرجع به على البايع لقاعدة الضرر و
 قوله مع احتمال تعاقب الرجوع المالك على البايع ولا يرجع به على المشتري
 ومع احتمال تغير المالك والرجوع به على ايتماش الا ان المالك لها
 كانه مستظهر كما يظهر الله بزمه وغيره اذ لا يقبل المالك فعلا الا
 في وقت المشتركة لانه يبرق القطع بانه كتف العاين من غيره على
 ايتماش عهده على مدعيه كمدعيه الجاهل على ذلك انه جيد والله اعلم
 قال الخامسة لو غصب مملوكة فوطئها فان
 كانا حاهلين بالتحريم لزمه مهر امثالها للشبهة
 وقيل عشر قيمتها ان كانت بكر ونصف الف
 ان كانت ثيبا ونصف الف بعض الاصحاب
 هذا الحكم على الوطئ بعقد الشبهة ولو
 اقتضاها باصبعه لزمه دية البكارة ولو وطئها
 مع ذلك لزمه الامران وعليه اجرة مثلهما

وكان من رجع المالك
 الى المشتري او البايع او
 المتجدي او غيره فلهذا
 قوله كانت الدية نصف
 الف ان كانت بكر
 الف ان كانت ثيبا
 لانها كانت
 في وقت المشتركة
 رجوع المالك على المشتري

من حين

من حين غصبها الى حين عودها ولو اخبئها
 لحق به الولد وعليه قيمته يوم سقط حيا وارث
 ما ينقص من الامة بالولادة ولو سقط ميتا قال الشيخ
 لم يضمنه لعدم العلم بحياته وفيه اشكال ينشأ من
 تضمن الاجنبي وفتق الشيخ بين وقوعه بالحياتة
 وبين وقوعه بغير حياتة ولو من بها اجنبي فسقط
 ضمن الضارب للغائب دية جنين حر وضمن
 الغائب للمالك دية جنين اقه ولو كان الغائب
 والامة عاهلين بالتحريم فلمعنى المهر ان كانا
 الغائب على الوطئ وعليه الحد وان طأ وعنه
 حد الوطئ ولا مهر وقيل بان موه عوض الوطئ للثمة
 للمالك والاقول ان الشبهة لا عليه ان يكون بكر
 فيلزمه امرش البكارة ولو حملت لم يلحق به
 الولد وكان سرقا بالولادة يضمن الغائب ما
 ينقص من الولادة ولو مات ولدها في يد الغائب
 ضمنه ولو وضعه ميتا قتل لا يضمن لانا لانفعل
 حيوته قبل ذلك وفيه تردد ولو كان سقوطه

بجناية جانان مده ديه جنين الامة على ما نذكر
 في اجنابات ولو كان القاصع بالما وهي جاهلة
 لم يلحق الولد وجب الحد والمهر ولو كان
 بالعكس لحق به الولد وسقط عنه الحد والمهر
 وعليها الحد اقول اما الاول فقد اختلفوا فيه على اقول احده
 لزوم المهر عليه كما هو في المهرية وغيره كما في الميسرة والتسرية والتخير
 وجامع المقاصد والمالك ومجمع البرهان وغيره وعن شرح الاشباه
 انه قوت للشبهة والاحاطة حيث يكون المهر اكثر من العشرة او نصفها
 كما قيل ولان منقعة البضع مضبوطة ولا مقدار لها شرعا بغير مهر المثل
 فيعتق فيها به كما قيل ولكن المشهور كما اعترف بعضهم بتساويها او
 ظاهرا لقولنا في البيع للاصل وللنصوص المستفيضة او المتواترة
 كما قيل الدالة على ذلك التي لا يباينها بعض النصوص التي دلت على التفرقة
 لها الجملة على ما هم الروي او سبق فلم انسخ وتاخرنا التفصيل
 ووقع عدة العقد فانكشف فيه فده فعليه مهر المثل او العشرة او
 نصفه وان لم يكن هناك عقد اهلا فلا شيء عليه للاصل ولان منقعة
 البضع غير مضبوطة بغير العقد كغيره الزنا كما قيل وعلمه منع ظاهر
 واول ما يلزم ما قيل من ان فوط البكر خمس عشرة لوطا وعشرة الذكاب
 بكارتها التي ثبت عليه بغير الوط فلا بد بثبوت الفوط الاصل عليه لكان
 وطئا له لا عوفى اهلا كما قيل ولكنه تجوز ان يباينها واثباته في مقابلة
 النقص العترة والنحو ولا يلتفت اليه كما اعترف بعضهم مع انه قد يكون
 لوطها نصف الفثرة على فوط النبي فلا يخلو عن اصل العقد كما

في حكم الجاهلين
 في الجاهل

كما سبق في الكلام وغيره

هو راجح والافاض ان الشهرة على الشاها غير ثابتة ان لم يكن الثابت
 عدما فخر مفتاح الكرامة ان هذا القول مرسل في الشرع وكثير من العبارات
 المستخرجة عنها ولم اجد من صرح به الا الفاضل في الارشاد والشهد في الرد
 ومجمع البرهان كان دليله الجمع بين الاخيرين على العشرة على البكر ونصفها على
 ولاش به عليه لا عرفا ولا شرعا مع ان الاخيرين غير واردة في المقام ولم نعتز
 بهما الا على ضرب ظاهري من زبد من القوم عن ابنه بن امير المؤمنين انه قال اذا
 اغتصب الرجل امرأة فانقضت فعليه عشرة فتمت وان كانت مرة فعليه
 الهداق وفي مفتاح الكرامة وغيره انه قال اذا اغتصب الرجل امرأة فانقضت
 فعليه عشرة فتمت فان كانت مرة فعليه الهداق فانه ظاهر في محل البحث على
 ما فهمه غيره واهمهم ولكن لا شك ظهوره والاكراه على الوطامة كانت المودة
 او قوة ودعوى الاجماع على عدم الفرق بينه وبين المقام محمدية على مدعيها
 واول ما يلزم دعوى عدم الفرق هي جميع موارد وطامة الامة فكل من جميع
 النصوص في دالة على القول بالزنا ولو بعد تقييد بعضها ببعض كما
 زعم بعض من تأخره وذلك لا يخفى على من تتبع موارد وراى
 اختلاف القول فيها وانما ليست عندهم على نسخ واحد ودعوى ان
 التعليلات التي قد اشتملت عليها قاضية بعدم الفرق بين جميع موارد
 حتى هذا المورد ايضا وانما التعليل انفسا يستفاد منها ان الوطامة
 له طريق شرعي في كل حال كاشرا من سوق المسلمين وكذا دعوى محمدية مع عدم
 المحارضة لها ونحو ذلك وقد انكشف فلا بد يكون عليه العشرة او نصفه
 ومثله لوطا حلتها له غافلا عن اقل الخلاف حيث تجد نفسه جازا غافلا

بالجمل وأما لو قلنا حلتها ملتفتة إلى احتمال حرثها عليه ففي داخل من
 قطع بل قد يمنع دخول سابقه فيها أيضا وإن كان قد لا يعقب
 جهة عقلمته كان هو نحوه فإن ذلك لا يوصف بالاباحة الشرعية
 لا الواقعية ولا الظاهرية كما في نظائره وقد يراد بجمل التخييم
 اعتق داخل فقط في الميسر وغيره بغيره بذلك فيكون من
 أجل التركيب لا ريب في جهة شرعا ولزوم القول به ولكن في احتمال
 النقص لذلك أيضا بل أو منع بناء مع أن جميع عبد الملك بن
 عمر عن أبي عبد الله عن الرجل يشترى ربة ويحلب فيطبخ
 فقال أيرزني ويرزني عشرتها إذا كانت حبل قد تقعن العشرة
 إلا أن الجمل على حق من البكر كما أرسل الكلبي حيث قال بعد ذكره
 وفي رواية أخرى أنه كانت بكر فشرعتها والله لم تكن بكر فأنف
 عشرتها وبه يقتد نصوص إلى اطلقت نصف العشرة أي
 محمولة على الف لبس كونه أجل شيئا من طين الشيخ أنها لا تكون
 إلا شيئا فالتى إلى سقوط لفظ النصف من الوجه المذكور كما في
 الأثر وغيره إلا أن المأنة لم تستطع فلاحظ وتأمل والله أعلم
 تليسه ظاهر المتن ونحوه أنه لا شيء عليه مع مهر المثل مطلقة من
 في البكر ولكن في الميسر أنه يجب عليه المهر للشبهة فإن كانت شيئا
 فلا شيء عليه سوى المهر وإن كانت بكر فعليه ارش البكارة وفسخ
 أنه لو وطأ الأمة وهرجها لم يكرهها وعليه المهر فلا خلاف في الخلاف
 في المكره وهو العشر أو نصفه على تقدير البكارة والشيء به

وقيل

أخذ

+

وقيل مهر المثل وأخذه ابن ادريس ونحو العشر فمن أشر حارثية فيطهره
 حاملا بعد من أن وطئ ربه مع العشر أو نصفه ويتقدم المهر بتقدم
 الأكره وتقدم بعد البكارة ولو أخذت البكارة فواحد ولو كانت بكرا
 فعليه مهر وارش البكارة أن قلنا مهر المثل وإن قلنا بالعشر فالظاهر التفاضل
 الظاهر النقص كما قيل وقد يورد عليه ولا يظهر نقص من أثره فيكون مع
 مهر المثل أيضا وتأني بأن مهر المثل ملحوظ فيه ارش البكارة كما في نسخة التي
 لا أجد أحدا ممن يعتد به ذكرها ارش البكارة مضافا إلى المهر وفي قد خل
 فيه رتبة البكارة كما قيل إلا أن علم نفعها شيء من تلك النصوص مع أن
 دوام الملاحظة المزبورة محل منها أيضا وإحالة عدم التداخل مما لا
 يخرج عنها على تقدير المزبور فمنه جذا والله أعلم وأما الثاني فلا يعرف
 فيه خلاف بل الإجماع يقتضيه ولكن فيكون رتبة العشر والتفاد بينهما
 فيمنع البكر والتفاد الأمر من وجه أو قول القديس البحث فيها في
 خاتمة الفصص فلاحظ وتأمل والله أعلم ولو وطئ بعد أن اختفى بصب
 ونحوه وجب ذية البكارة وعوض الوطأ لأنها سبب استقلال
 مع إحالة عدم التداخل كما هو ذية الحر وغيره وذلك لأنهما لم
 تخلفا فإنزاله البكارة بخاتمة والوطأ استيفاء منقصة النفع فلا
 تدخل أحدهما تحت الآخر وذهب جماعة منهم العلامة في الحرث والشيء
 في الرفع إلى التداخل لأن البكارة ملحوظة على تقدير وجود المهر
 والعشر وينبغي باعتبار الواجب لوجوده بغير البكارة منفردة

على
 في التداخل

لازم وجوب مهربان لا يكسر لو اقتضا، صيد ثم وطئها فلا وجه
 للجمع بينهما واجب بان ملاحظة البكارة في مهر المثل والعشر
 لا يقتضي التداخل لان ملاحظتها في وقت انة وطئ البكر خلف
 الثيب فلا حظن باعت الوطئ لا باعت زانيه فلا بد للبكارة من
 شيء زائد وهو عشر آخر على قول وارث فقان قيمتها على حال
 البكارة الا الشبهة نظرا لان نقصان المالية وقد يورث عليها او لا
 بان نسبة التداخل بان التحويل والدروس في الفقه لا يوجب
 فيها وحكمها، التداخل في وطئ البكر فافض بها لظهور الفرق
 بين ذنب البكارة بالوطئ المخلق في شرع مع اتمام الموطنة
 عليه وبين ذنبها بالاجماع ونحوه كما هو مخرج من شرعا وعرفا
 كما هو واضح اللهم الا ان يحول ذلك منها في مقام آخر لم يقتضيه
 فلا حظ من ثبوت الله العلم وتبين ان عدم التداخل في وطئ
 كان هو المنقول من المبسوط والذكر وجامع المقاصد في
 وتحليل الترائر للتفصيل المزبور الا ان كل من النقص على
 كثرتها وعدم وجوب شيء غير العشر او مهر المثل خصوصا مع
 ملاحظتها في مقام البيان بل يمكن ان يكون من قبيل الاجتهاد في
 مقابلة النفس كما قيل وفيه ان القول المزبور هو على تقدير
 وجوب مهر المثل فقط كما هو مخرج المبسوط والتمسك وجامع
 المقاصد على تقدير وجوب العشر ونقصه الذي قيل به الا ان القول
 في الارشاد والشهادة في الدروس يتبع القول المرسل في التفسير
 وغيره والنقص الكثير واسعة فيه فقط وظاهره التداخل كما سبق في

لان مقتضى وطئ البكر
 سنة الاقتضا في الجملة
 الذي هو محمولها

الدروس

الدروس ولم يذم في صريح بعده بنابل ولا في باقي موارد
 لان العشر للوطئ المفيد لذنب البكارة ونقصه لذنبها فليس
 هناك تداخل حقيقة ولا لزوم من ذلك كون الارشاد في الجملة
 بغير نصف عشر ايضا اذ قد يختلف التقدير في الشريعة
 باختلاف الاسباب الشرعية كما في نظر شرفه جديا والله اعلم
 تلييه نظرا للنقص والفتوى ان عوض الوطئ بعد اقفها
 بنحو الاجماع انما هو مهر المثل او نصف العشر منقضا للارشاد
 البكارة لا فائدة براءة الذمة لها زاد عليه ولصق وطئ
 فتدبر في ما دل على لزوم نصف العشر بوطئها ويحرم صدق
 وطئ البكر عليه لانها من التلويح قبله وان ذهبت بكارتها
 باصبع ونحوه وارضى المنع من الوطئ الشرعي، طفق فلهذا
 فلا حظ من ثبوت الله العلم وفي القواعد انه لو وطئ الفاحش بكارتها
 المقتضية جاهلين بالتحريم فعليه مهر المثل او عشر قيمتها مع
 البكارة ونقصه مع الشبهة على اختلاف وتحليل مع البكارة لزوم
 الاكراه في الارشاد والعشر ومع العقد جاهلين يلزمه الاكراه من
 الارشاد والعشر ومهر المثل وقد اشكل على شرهات مراد من
 الاصل المزبور ولا شبهة مهمة في التعرض لما ذكره ونظرا
 ان مراد في لزوم الاكراه في الارشاد والعشر على ما في غير

الوطر ومع العقد الأكثر منها ومن مهر المثل من مهر المستقر العقد
 لأن الف صبي بعد اقد استحق الاحوال كما قيل وفي المختلف انه قد اختلف
 الاحوال الزبور كما قيل الا انه مدفوع بنظر النصوص الواردة في مقام
 الحكم قيل الا انها غيرت ملته لمحل البحت حتى جاز عليه ان يقر كما سبق
 بهذا ولو سلم سموه لمحل البحت فلا ملزمة بهن الا ان يرد كمال النكاح
 بالوطر وبين ذلك ما بعينه فليست في بال اكثر والى ذلك ما لا خلاف
 فلا حظ من كل والده اعلم وانما لزوم امرة المثل عليه جميع مدة غيبه
 له فلا خلاف في ذلك ان كان بل الاجماع بغيره عليه انما مضوية عليه
 كانه منافع الاموال ولا فرق في ذلك بين زمان الوطر وغيره من وقت
 فوات بعض المنافع المعتبر بها فيه ولكن من جاع المقاصد وعزوانه
 لا يفي ما فات منها فيه لان عوض الوطر قد اخذ منه ولا يمكن الانتفاع
 في ذلك الزمان بغير اضاوته له كما قيل وفيه ان ذلك عوض شرعي لا عرفي
 وان لم يفت به شيء من المنافع المالية عادة فلا يكون بدلا عنها حيث
 يكون سبب لغواتها واولا بذلك المنفعة التي يمكن ان يبي مع الوطر عادة
 واما المال كانه قد ضمن منفعة البضع فوفقه فلا بد من استيفائه
 من الزمان مدفوع بان منفعة البضع منافية لمنفعة اليد وفوق
 فلا يلزم من ضمانها بعشر ونحوه عدم ضمان منفعة باق الاعضاء
 لم لو كان للبضع منفعة محالة بعقد وفوقه انك التزام عدم ضمانها
 للاصل وقد استيفائها في زمان الوطر المضمون شرعا بالوفاء ونحوه
 واعلم ذلك هو مراد الشافعي وغيره والافق عليه هو جديا والله

في انعقاد الولد
 خلاف

واما لو اجابا فلا تعرف خلافا لمحقق الولد به للشبهة بل انما
 والبسوط الاجماع عليه في الجارية المشتراة فظهر ما لكها بعد ذلك
 كما قيل ولانه متولد من مائه فيكون بكمه ولان النسي حكمهم
 امرار الا من اقر على نفسه بالعبودية والنصوص الدالة على
 ذلك ب الولد الى ابيهم ابو بكر كما قيل ولكن عن المقتنعة وفيها
 الحكم بها برقية الولد الا ان يرضيه الاب عنه بشئ لانه غناء
 ملكه فيكون ملكا له وظهور الفرق بينه وبين مورد الاجماع
 كما قيل الا انه مع تسليم فرضه في ذلك انما يترتب به بعضه
 بل قد يكون المراد مجرد لزوم دفع قيمته الى المالك وفي غير دفع
 الخلاف كما قيل ولو سلم فهدا كالا جها دفعت بلة اطلاق النصوص
 الى كنه بالحرية وبانه يؤدي الى المالك قيمته يوم ولديا
 لانه وقت الحيولة يبيع مولى الامة ويبيع ما هو من ثمنها
 ويبيع ما في قيمته رقا وتدفع قيمته للمولى كما قيل والعمد
 انما هو النصوص المستفاد منها ذلك ولولا ذلك لاشكل الحال
 فاحل ضامنه لانه حر لم يكن مالا للمالك وقد حال الف صبي
 بينه وبين حاجبه ودعوى ان المراد بالحيولة هو انه لولا
 انه مشتري لمحق به الولد لكان ملكا للمولى بدفعه انما لان
 على الارادة المنبوية منها مع انها لم ترد في كتاب او سنة
 يقع بان المراد فيها ذلك والمحقق من عقد الاجماع على

اثبات الفان انما هو لا يشمل مثل المقام الذي لم يعلم
 ماله الولد للمولى فمن كان من الازمنة ان لم يعلم عدمه فانه
 قد انقضى عند انقضاء الفان وجب على الفان حب ابي اهل
 رتبة القيمة الى المالك بقية شرعية وجبراً لما فانه من
 منقصة ابيه رتبة فانه لو لا الفان لكان ان يتولد منها ما هو
 ملك له وعوضه كذا قيل ولكن قد يمنع الفقهاء حرراً
 فقد يكون انقضاء رقبته على الاب شرعاً ودفع القيمة
 عنه فيملكه وينفق عليه شرعاً ودفع الرقبه بعد رتبة ابيه
 وذلك غرامة شرعية وعقوبة دينية عهدتها على مدعيها
 فما جسد والله اعلم ولا ريب ففان ما نقص من ابيه رتبة
 بسبب الحمل او بسبب الولادة لانها مضمونة عليه عيناً وافراراً
 ومضافاً كذا في نظائره والله اعلم وانما لو سقط الحمل ميتاً ففان
 الشيخ والفاضل والشهيد والتعريف والدروس انه لا فاضل
 على الفان صاحب العمل ولعدم العلم لم يثبت له كمال المالك
 وداخلاً ففان الفان حب كذا قيل او لعدم كونه ما لا عرف ما دام
 حياً وان وجبة الروح كذا تشهد له المفوض الواردة عنهم
 في مباحث خلق الان فانه لا منافاة بين ولوجها فيه وبين
 عدم كونه ما لا عرف كذا قيل ولكن في الجمع نظر كما ان في المقام
 وكثير من ما تضمنه لو وضع كونه مملوكاً وان لم تحل له اسيرة
 ولذا يقع الفاضل عليه وغيره ما يقتضيه الجاهلية ونحو ما مع ففان
 ابي ابيه عليه ولو لم يكن ما لا عرفه كذا قيل وقد يقال بان ذلك انقضاء

نظر

ستر لا سقاط ايجين وان لم يكن مالاً كذا في خبر ائمة والمفوض
 ان الفان حب لم يسقط وانما سقطت الفان حب لا ايجين الفان حب
 كما هو المفروض في كلامهم ودعوى انه لا فرق بينهما في العلم بالمفوض
 فان ايجين لا يقدره حباً قطعيّاً فيها ان ايجين انما تجزى عليه حكم
 المحرر شرعاً لعدم الدليل عليه لانه حر وعبد لجل كلام الشيخ وفيه
 فعلى كسوط انه لو اوجب الفان حب كمال بالتخييم ثم ولدته ميتاً
 لم يحن الفان حب قيمة الولد لانه لا يعلم كونه حياً قبل ان اولاده حال
 بينه وبين ستيه وفوت التعريف ولو ضربه اقبس فاقبست ايجين
 ميتاً ففان الفان حب لان الاقا عقيب بطنها سقطت لولده
 غائباً خلفه ولو سقطت لانه لا يعلم الموت ففان عليه ولا ينفى
 ان هذا الاصل جارحاً التقديرين ولو لا النقص والفتور والاجماع
 على ففان ايجين على ايجين لا يمكن التزلم عدمه الا ببناء على الاصل
 المزبور ولما لم يكن دليل على الفان فمؤدرة سقوطه بنفسه فلا يخرج
 عن اجماله برادة الذمة منه وليسوا خلافت اليد كذا يكون محزوناً
 عليه بقا عدة اليد وبقا عدة الفان حب كذا قيل وكذا على تقدير العلم
 بانقضاء رقبته فلا ريب في سقوطه تحت اليد بقا لانه وانكاه
 في غير محله الا انه لا طريق الى العلم بذلك ولا يخرج عن الاصل
 واما ففان الفان حب ايجين فلا خلاف فيه ولا اشكال بل الاجماع

للمفوض

ففان ايجين
 على صاحب

في ضمان العاصب للمالك

بقسم عليه والقوس فاضية برأيه ولا ريب ان ضمان جين حر
للعاصب لان المفروض حرية وانه ولد العاصب بحرية له
واما ضمان العاصب للمالك جين امة فقد نقى عليه كثير منهم من
غير خلاف فيه يعرف لانه لو بقى حراً قطعاً كان على العاصب ان يدفع
قيمة حال حيوة المالك فعليه ان يدفع اليه قيمة الجين الذي
هو في حراً معتقراً لئلا يجازى كما قيل ولانه فان للمالك قيمة على
تقدير كونه مملوكاً لو ولد حياً كما قيل وفيها معاً نظير للمانع لهما
معاً مستظهر فلهما مع زيادة ودية جين الامة على قيمة يوم حفظ
حيال او مع ما وانما ايضا اذ لا يزيد الجين على المولود حياً
عادة من حيث المالمية ولكن قد يكون للجين نقد شرع فيلزم به و
ان زاد على القيمة حياً لولادة ولكن في شدة هناك ما لا يلزم
به بشكل ولا يخرج من الاصل فلا حفظ وامل والله اعلم بتبنيات
الاقتال لا يتوقف وجوب حق المولى على العاصب على اخذه
احق من الجان لان كل حق متعلق بذمة غريم من غير تقييد
بالأمر كما في المالك وغيره ولكن قد يقال بان المالك لا حق
له على العاصب لانه ولد حياً فعليه قيمة يوم ولادته ولو لم يولد
عديم ودعوى انه حكم احق شرعاً ما لم تعرف له اثبات بهامعراً
ولو سلم فلا محيص عن التزام كونه قيمة اقل من قيمة المولود
حيث لا حالة برائة الذمة مما زاد عليها التلمع عن العارض
فتم جذاً والله اعلم التاني في كل امر المتي وعينه انه ليس للمالك
الرجوع على الجان للاصل ولعدم بثوت حق له عليه فان حصة
قد دخل

بكم

في ضمان العاصب للمالك

قد دخل فدية جين حراً الى قد اخذ العاصب منه فعليه
ادائه اليه كما قيل وقد يقال بانته هو المفوت لحقه اذ لولاه
لاخذ قيمته يوم ولادته حياً فله الرجوع به عليه كما ان له الرجوع
على العاصب ايضا لان يده يد ضمان كما قيل الا ان المانع له
مستظهر يظهر من التدبير فمروجه فلا حفظ وتنبؤ والله اعلم
القالت لو كان الجان على الجين المزبور وانما حياً عليه
للمالك قيمة جين مستحق قيمة يوم ولادته لان ذلك تمام
حقه واما ما زاد عليه فهو الامام ٢ الا ان القائل للبرية والام
رقيقة لا تراث فيجوز ارضه به كما قيل وفيها ان القائل انها لا تراث
ما مملكة المقتول والجين لا عليك شيئاً ولو سلم انما تديعكم
مالاً من المتي انها انتقل الى ورثة الباقي من الافوة وغيره
على نحو قول الاموال المتروكة للميت فاذا فقد الجميع انتقل الى
الامام ٢ وقد يرد ذلك تنمة فكن بالذيات انتم به فها
وبالنسبة والام ٢ الرابع لا فرق في حكم الجانية بين جميع افراد الجين
من النطفة المستقرة والرحم لان تكون مبداء النطفة وان كانت
مختلفة باختلاف حاله كياناً في محله انتم به وبالام ٢ والله اعلم
يقى بان ان لم تلج الروح فعليه دية جين وان وجبة الروح فعليه
قيمة يوم سقوطه مفروض احمية لم جذاً والله اعلم ولو كانا عالمين
بالتحريم بان اكرهما على ذلك فعليه المهر او العشر ونصف العشر
خلاف ولا اشكال لعدم كونها بغيية فيشاكل الحال وذلك هو العوض

عن الكلام يظهر
في ان الامام تراث
منه وان كان في
الطهات مؤبداً
وفيه من قسم
طبقات المراث

في حكم العالمين
انما هو الامام

صورة مع عدم
المطابقة

في البطلان بغير دليل

شرعا عن الوطء عليه امة كما في نظر الله وان طأ دعت على الوطء
 هذا ما لا يتهم زانين والمشهور انه لا مهر عليه كما عرفت كثير
 منهم للأصل وقوله لا مهر لغيره الذي قد اختلفت شهرته فيما بينهم
 وتلقيه له بالقبول فبأنه المواردين النظر فسد في لا
 يضع الا المنة في دالة با حلال اختصاره بالزانية امة
 القابلة للملك المسماة بالمهيرة فلا يشمل الامة كما هو محل
 البحث مع احواله البراءة وان صار اليها الفاضل وكثير من تأخر
 عنه تبعا لما ارسله المصنف وغيره ولكنه في غير محله لو وضع ان
 مجرد الاصل غير مانع من حجية الظاهر القوية والعرفية كما في
 سائر الموارد وانما ظهور العموم في النور المذموم فيقتصر على
 المتيقن منه وهو خصوص الزانية امة وغير محله خصوص بعد فهم
 المشهور له منهم سادة اهل العرفية قبل اللهم الا ان يقال بان
 المتبرر منه ارادة النهي على اجماع الزانية كما يشهد له ما في التذكرة
 من انه من غير مهر باعنية وهذه باعنية كما هو المفروض او
 يقال بان المتبرر منه انه لا مهر لغيره حيث يقع فيها وذلك
 لانها في بثوث المهر لها من حيث انها مال الفرو والتصرف فيها
 بماله اجرة عرفا موجب لخصان الاجرة على استخداها ولا ريب
 في ان الانتفاع بها بالوطء اعظم عرفا من بعض الاستخدامات
 المفضنة على الفاضل فليكون مضمونا عليه ايضا كما قيل وهو
 حسن لو كان الانتفاع من الاموال العرفية كالانتفاع بالحذية
 ولكن المانع له متطهر ولذا لا يفتى بالفتات عندهم مع ان
 المنافع العرفية تقضى به عند المشهور او يجمع وحي فيستفاد
 من ذلك

في شموله عدم
 في الامت
 للجمع والمهر
 ونفيه
 والعش
 فبذلك خلاف

من ذلك انه ليس على هذه الاموال العرفية ولم يثبت له حكم شرعي
 كي يعمل به بقية انه لم يكن الثابت عنه فلا يخرج عن الأصل
 ودعوى انه المستفاد من مجمع ابا سنان وغيره بثوث المهر
 للمولى بناء ولو من جهة ترك الاستفعال وقوله والجهة المنة
 فانها كالنفس والى بلين او فليها المنة بالتحريم مع ان ذلك
 هو الغالب فتصرف طلاق السؤل اليه فلا مطلقا على العلم
 واما يستثنى البكر كما في النسخ وغيره من غير خلاف يعرف فيه بل
 من في الاسلام ان جماع عليه فليس من جهة الوطء وانما هو ارش
 اجنية كما لو افتق بغير الوطء او زالت بنفسها تحت يده ومحمد
 وحوله في المهر الذي قد اوجبه الوطء خصوصا على تقديره بالغير
 فاذا نقضه الشرح من حيث البغاء فقد انتفى الارش ايضا به فبقي
 انه لا شيء يدر على الدخول المذمور ولو لم يقدح يكون النقص المذمور
 لما زاد على الارش فقط من القول بالغير بناء على الخلافة الى
 ان نصفه لزمه البكارة ونصفه للوطء المذهب لها وكون
 ارشها العشر يتركها بالاصح ويترك غير فاضل بان ذلك بها
 بالوطء ارشها كذلك لا مكان الفرق بينهما شرعا والقطع بعدم
 عهده على مدعيه ولو سلم القطع المذمور فقد يلتزم بناء على ذلك
 بعدم المنة بين القولين وخصوص البكر كما التزمه بعض متأخر
 الآلة بعيد جدا بل قد يقطع بعدمه واولا بالمنع دعوى سقوط الارش
 كما احتمل بعضهم فتأمل جيدا والله اعلم واما عدم لحق الولد بها

فلا خلاف فيه بل الاجماع بقضية عليه كما في سر اولاد الزنا واما
 كونه رقما لاولاد فكنهك اليتيم لانه نكاح ملكه على قتل ولد البهائم
 اذ لا فرق بينهما من هذه الجهة كما هو واضح والله اعلم واما ضمان
 الغاصب لما ينقص منها بالولادة واكمل وعجزها فواضح
 لان يده عليها يد ضمان كما في سر الاعيان المقتضية وكذا
 لو مات العبد في يده او نعتت وهو في لائق المني طغ
 اجمع كما هو واضح والله اعلم واما عدم ضمانه لو وضعت ميتا فقد
 ارسل المصنف وغيره القول به من كتاب الاصل وبالتحليل المذكور
 ولكن قد عارض المصنف وكثير من تاضعنه الى ضمانه مطم وان
 علمنا بعدم ولوج الروح فيه بل لعله المشهور فيما بينهم لقاعدة
 اليد القاضية بضمانه ماله او كمال المال في حكم الضمان فيقدم
 مع جنين مملوك مطم وهذا بخلاف الجنين المملوك بحرية او
 دفع بوجوب القيمة بخروج ولادته ضمانه انما يقدم جنينا يلزم دفع
 وضع قيمته يوم ولادته وذلك قل من قيمته يوم ولادته
 حيا عادة هذا وقد رد المصنف انما يراد به بثوث الضمان
 عليه كما فهمنا من الشهيدين لانه مراد بغيرها على ما سبق
 في ابي ايلين كما زعم بعضهم ووجه الفرق بين المسلمين وعامة الظهور
 خصوصا على تقدير النفاذ هو انك لعدم دخوله تحت يدك
 هناك مع دخوله تحت يده لانه مملوك ملكا طلقا
 قطعتم جيتا والله اعلم واما ضمانه بالجنانية عليه مالا خلا فيه

ولا اشكال

ولا اشكال بل الاجماع بقضية عليه وتفضل مقدار كمسكول
 الى محلة نسل الله ثم الوصول اليه ثم وباليتيم حوالته واما لو كان
 الغاصب عالما والامة جاهلة فلا ريب في عدم حقوق الولد به
 ولا في وجوب ائتمه عليه ولا في وجوب ائتمه عليه لشمول ائتمه اجمع له
 لانه زان حقيقة فيلحق بها الولد كما في نظائر مما مل جيتا وتعلم
 ولو كان الغاصب جاهلا بالتجويم والدقة عالمة بالتجويم لحق به الولد
 ولم يحد في لزوم ائتمه عليه اختلف الفقهاء وعليه ائتمه ولم يلحق
 بها الولد على ما مر فلا خلاف وتبر والله اعلم قال في السادسة
 اذا غصب حيا فن رعه او ببضا فاستغفر خفيف
 الزرع والفرخ للغاصب وقيل للمفصوب منه
 وهو ان يشبهه اقول وهو ضرة اليتيم في الميسر والمخلو وتبعه
 ما مر من تأخر عنه بل وما مر من تقدم عليه بل من الناصرة انه لا خلاف
 فيه بل عنها وعن السر اثر الاجماع عليه كما قيل ولانه عين ماله عند
 التحليل اولادته مما ناله وفروعه عرفا وشرعا ولما افترق جعل الله
 الرشد في خلفه حيث صار الى انه للغاصب لانه قد دخل الغصب
 في ملكه بمجرد غصبه وضمانه فيكون ما تفرغ عليه له شرعا تعالى و
 ضعف ظاهره واضعف منه ما من ينفي العائنة من ان الفرخ للمفصوب
 والزرع للغاصب اذ هو حكم صرف ولكن من اليتيم موضع آخر من
 الفكتابين اختلف فيه ايضا من الوسيلة اليه لان الغصب قد اختلف

عالمنا

بالوجدان والمثبته المحسنة والكاره مكابرة فعلية مثله او
 فتمت لقاعدة الاتلاف وتوابعه فيملك الفاضل بالحيارة
 له ووضع اليد عليه على نحو ما قيل به من ملك حمل اليها ثم
 لما ملك مع انه منعقد من مثل الفحل ومتفرع عليه على نحو
 تولد الفرج من البيضة وتولد الزرع من الحب كما قيل
 وقد يدفع مع ظهور الاجماع على الفرق بينهما بان المنسب غير
 مملوك بخلاف الحب والبيض وبانه لا يعلم كون الجنين
 متولدا من مثل الفحل وكون البهيمة كالارض من المعدات
 لتعليقه او انه متولد من ماء الانتزاع من الشرايط
 والمعدات لغيره او انه مركب منهما معا وهذا بخلاف الزرع
 المعلوم تولده من الحب والفرج المعلوم تولده من
 البيضة بالحق والوجدان كما ان من المعلوم عدم صدق الاتلاف
 عليه في وجهه بتدريج والقاعدة ويكون عليه المثل او القيمة
 وانما هو من تغير الصفات والهيئات مع بقاء جوهرية الشيء
 وما اعتد له من المنافع العرفية التي منها تولد النسخ والفرج
 بل اعلة اعظم المنافع بخلاف حراف الحب وارقة البيضة
 ونحو ذلك كما هو من الاتلاف وقطعا وبالجملة كانت المسئلة
 من الواضحات والمعلومات عند العقلاء وابل العرف و
 الشرع فلا يفرط في الكلام فيها فلا يظنون مل والله اعلم
 قاله ولو غصب عصيل فصا من حمل ثم صلا خلا

منه والفقهاء
 وقت لا يفتي
 ان كلامه لا يفتي
 ان كلامه لا يفتي
 ان كلامه لا يفتي
 ان كلامه لا يفتي
 ان كلامه لا يفتي
 ان كلامه لا يفتي
 ان كلامه لا يفتي
 ان كلامه لا يفتي

كان

كان للمالك ولو نقصت قيمة الفحل عن قيمة العيص
 الارش اما الاول فلا خلاف فيه ولا اشكال بان ملكية
 الفحل ملك العيص لا يحتاج متفرعة على ملك العيص على قولك
 الطبعي وانجز ونحوهما كما لك الخطه واما بان عدم ملكية
 له فقولك ملكية الفحل له في حاله عدمه الا ان يثبت عليها
 نقص او اجماع كما قد يظهر من ارسال كثير منهم ارسال المتدبر
 كما قيل ولكن لم يفتى في نقصه في ذلك والاجماع غير ثابت بل على القول
 وولده والشهد والناهيين وكثير منهم افعال عدم عود الملك الى
 مالك العيص مطلقا او غير المتخذة للتحويل او عدم اخذ المالك
 ليدله حاله كونه خيرا بل اذ مع اخذه على انه بدل المحبولة لانه بدل
 مطلق في وجه المعايضة القاضية بملك الدافع للمدفع عنه المغير
 ذلك ما هو جار على الاصول والقواعد الشرعية هذا وفي المالك ان
 اذا صار العيص من امانة بملكه لنزول ذلك منزلة التلف لحزبه عن
 اهلية الملك فان لم يدفع اليه العيص حتى يرد خلا في يد الفاضل
 عاد المالك ملكه لان المانع كان هو المخير وقد رقت وان
 حدث له هورة افر من ينظر ان نقصت قيمة الفحل عن قيمة العيص
 الارش وفي خلافه اذا غصبه غير مختصة فتعلمت في يد فانه
 لا يجب عليه رد الفحل والفرق ان العيص كان مملوكا لم يوف به
 وانما طرأ عليه ما من الملك فيزول بزه واليه بخلاف الفحل لم يكن
 مملوكا بوجه وانتراعها في يده غير معصون وفيها احدث ملكا

مع من

جديداً لمن يشاء به ان نؤي ببقائها فيه التحليل او مباح
 ليستحق من سبق الى اخذه ولو كان المقتضوب من امتحدة
 التحليل فتخللت ربح الفاصب فالاقوى وجوب رده كالغير
 كونه مستحقه لمن يشاء به بهذه النية مع اهل العلم فلا يفتي
 للملك وقاله اعتراضها جواز بقائها فيه وعدم وجوب ردها
 وعلى تقدير بطلان الغير فربما الفاصب لو اخذ المالك تغريمه
 قبل انقلابها خلافاً فله ذلك فاذا اخذ العوض فانقلب خلافاً
 فربما الفاصب وجب رده واخذ المبدل كما لو دفعها حيث
 لم يمكنه رد المقتضوب لما منع آخر مع اقل يستقر الملك
 ان يصب عليه من خروج من اهلته الملك ومن المخرجة وبراءته
 منها بدفع المبدل وتلك او وجب حدوث ملكية لمن اوفى به
 ولو طلب المالك اخذها من اخذ المبدل ففقد اجابته اليه
 وجاز من خروجها عن ملكه ومن ثم وجب المبدل ثانياً ومن بقا
 الاولوية لا مكان ارادة التحليل ومن ثم عاد ملكه اليها قبل دفع
 المبدل وهذا هو الحق ان يعلم من حاله انه تخلف في الملك لزال
 حقيقة وكذا انما هي النية في الاعمال والعدوان ثم على
 تقدير اهلها دنا اليه مع المبدل فصارت خلافاً في المالك ففقد
 وجوب رده المثل الى الفاصب وجاز من انه اخذ التحليل لئلا يفسد
 ويدين ملكه وقد زالت بعود ملكه اليه فيجب الرد ومن ان يرد
 ملكه جديداً لان العوض لما رخصاها رتباً فيوجب بدله والاقر
 الاول لان الاصل ماله وانما حدث له مانع المخرجة فاذا زال المانع
 عن الملك لم يبطل حقه من راس وانما زال الملك بالفعل وبقي بالقوة

العدم ص

متجدد

القرينة

القرينة منه ولا بد من مراعاة الارش على تقدير نقصه حيث لم يجمع وبين
 البديل انتهى وكثير من ذلك في القواعد وشروحي ولا يكون بعض ذلك
 من نظر فقهاء وقد يبان حق الاختصاص ثابت للغير المبرورة
 فاذا جازت خلافاً لم ينزل حق الاختصاص عنها فليس لأحد ان يسبق
 اليه فيكون ملكاً له لا يستلزم عليه فعلاً او شيئاً فيسترجع فعمدت
 الى زيادة ان ملكه للغير ذلك لغة وعرفاً ولا يستحق حق الاختصاص
 التي ثبت حال كونه غير ملك قبل ولا يسهل والله اعلم واما الثاني
 فلا خلاف فيه ولا اشكال للملكة مضمون عليه في حقتك في نظرنا بل
 قد يقال بوجوب دفع مثل العوض لبقائه فيه ووجوب دفع عين مثل
 مع ذلك الى المالك لان ذلك من تعاقب حق الاختصاص ولو ازيد
 فهو عطية من الله نعم للمالك وليس ذلك من المجمع بين العوض والمعرض
 كما هو واضح ودعوى الاجماع على خلافه عهدتها على مدعيها كما يظهر التدبر
 فيما من الفروع وعزمه جديداً والله اعلم قاله السابغة
 لو غصب ارضاً فزيرها او غرسها فالزير
 وغماؤه للشارع وعليه اجره الارض وانزاله
 غرسه ومنعه وطعمه يحفر امرش الارض ان نقصت
 ولو بدل صاحب الارض فتمت الغرس لم يجب على
 الغاصب اجابته ولكن لو بدل الغاصب لم يجب
 على صاحب الارض في قبوله ولو هتته اقول اما الاول
 فلا خلاف فيه ولا اشكال بل الاجماع بتسمية عليه للأصل وجزءه بن

خالد عن ابي عبد الله عن رجل ان ارض رجل فزرعها بغير اذنه
 حشا ان يبلغ الاربع جاء صاحب الارض فقال للزارع ذرعت بغير اذني
 فزرعك لي وعلى ما انفقت الله ذلك ام لا فقال للزارع
 فزرعه ولها صاحب الارض كرا ارضه وخبز محمد بن مسلم عن ابي جعفر
 عن رجل اكسب دارا وفيها بستان فزرع والبستان وغيره فملا
 واشجارا وفواكه وغير ذلك فلم يستمر صاحب الارض فذكر فقال
 عليه السلام ويقوم صاحب الارض ذلك الزرع والفرس بعتة عبد
 ويعطيه وذلك الفارس ان كان استامره فعليه الكرا وله الفرس
 ورواه ما في الكرا والزرع يقطع وينهب به حيث شئ ولعل الاصل وان كان الى
 ان كان استامره فزرعك وان لم يكن استامره فزرعك فعليه
 الكرا وله الفرس والزرع يقطع وينهب به حيث شئ ونحوه
 عن الصادق الا انه قد استأجر الوادع وبه قد يشكل فانه المني العترة
 بدو كرا فنتبر والامر سهل وفي الغنية عن سماعه عن ابي عبد الله
 انه اني رجل ارض فزرعها بغير اذن صاحبها فلما بلغ الزرع
 جاء صاحب الارض فقال ذرعت بغير اذني فزرعك لي
 وعلى ما انفقت فللزارع فزرعه ولها صاحب الارض كرا ارضه
 الى غير ذلك من النصوص الدالة على ذلك الموافقة للأصول والقواعد
 الشرعية التي مقتضاها ملكية الزارع له وانه لا تسلط لصاحب الارض
 عليه احلا ولكن من الكاتب ان لصاحب الارض ان يرد ما خرف
 الزارع ويملك الزرع ومن بعض العامة انه ان جاء صاحب
 الارض والزرع قائم فيها لم يملك اجبا الفاضل على قلعها و

و يرويه ما في الكرا والزرع يقطع وينهب به حيث شئ ولعل الاصل وان كان الى ان كان استامره فزرعك وان لم يكن استامره فزرعك فعليه الكرا وله الفرس والزرع يقطع وينهب به حيث شئ ونحوه عن الصادق الا انه قد استأجر الوادع وبه قد يشكل فانه المني العترة بدو كرا فنتبر والامر سهل وفي الغنية عن سماعه عن ابي عبد الله انه اني رجل ارض فزرعها بغير اذن صاحبها فلما بلغ الزرع جاء صاحب الارض فقال ذرعت بغير اذني فزرعك لي وعلى ما انفقت فللزارع فزرعه ولها صاحب الارض كرا ارضه الى غير ذلك من النصوص الدالة على ذلك الموافقة للأصول والقواعد الشرعية التي مقتضاها ملكية الزارع له وانه لا تسلط لصاحب الارض عليه احلا ولكن من الكاتب ان لصاحب الارض ان يرد ما خرف الزارع ويملك الزرع ومن بعض العامة انه ان جاء صاحب الارض والزرع قائم فيها لم يملك اجبا الفاضل على قلعها و

جزيرة

من المالك بين ان يبقية الى المحار باجرة وارث النقص وبها ان
 يدفع اليه نفقته ويكون الزرع له لما عني الزارع من انه قال من زرع
 ارض قوم بغير اذنه فليس له من الزرع شيء وله نفقته ونحوه عليه
 كما قيل ولجوابي سلم ال بق الذي اعرض عنه الاحمب كما عرفت ببعضهم
 مع ما في مشقة من التشديد والاضطراب ومع فلا يخرج بهما الا حول
 ولا يفتي به العمومات فقلنا ان ان يعارض به النصوص التي هي لمؤنة
 للتدريسي بترد القول المزبور وفي الخ ان قال ابن الجني لو احدث
 الفاضل حديثا من ان اوزرع وما شاكلها حدث المفسر من ان دفع
 الى الفاضل نفقته على العين الذي يجهل في سلعة ولا يملكها بطلان
 ولا اجرة له ويستحق له ما في سلعة ما احدثه الفاضل كان ذلك له
 لقوله من زرع الحديث ولم يحضره حال رجالة والزرع عين ما لا يملك
 فلا يتقل عنه الا برضاه وقد ورد عليه بان رجالة من العامة فلا يعبر
 به وجوابي مسلم غير منطبق على تمام دعوى له ولعل جعله على النفقة
 ولعله لانه يستدل به الفاضل وعينه على قوله كما قيل والامر سهل انك
 تبينه الظاهر ان الفاضل من الثوب لم يملك صاحب الثوب
 على قبول قيمة القطن للاصل وعمم تسلط الزارع على امواله ورجاله
 بان له ذلك لغير شيء ذلك الزرع والفرس كما قيل ولتبقية لغير
 للثوب في فاولا من الصفات عرفنا وصعوبة فضل القطن عن الثوب
 مما وجه بقرائنه كما يرد عليه الوجهان الى غير ذلك مما هو واضح الضعف
 وقد سبق في مسئلة القطن ما نفع بها فلا حظ له مل والله اعلم بالحق

عن ارفع
 ٢ جزالة اخرى

وكسبه

واما التي فلا خلاف فيها ولا اشكال بل الاجماع بقسميه للنفس
 التي تارة ولا تارة الارض مضمونة عليه عين ومنفعة هي هو واضح كوضع
 باقية الاحكام الزبورية ابرية على القاعدة لا الميراث قبل
 مخالفة الكاتب فيه وان كان فصيحا في نفسه والامر سهل وحيث
 لو نظر الغائب بذلك فانه هو الذي قد ادخله على نفسه
 اياض عبد العزيز عن ابي عبد الله انه قال من اخذ ارضا بغير
 حق او بنى فيها فليرفع بناءه ويسلم التربة الى صاحبها ليس لوق
 ظالم حق قال من قال رسول الله من اخذ ارضا بغير حق كلف
 ان يحمل تزيها الى المحنة الى غير ذلك فلا حظ ولا مل والله اعلم
 ولو كان الغائب قد جمع بين غضب البذر والارض ولو في
 مالك واحد فلما لك ان تكلف القلع وبغضه ارض الرقعة
 لكن ليس للغائب قلع ارضا من المالك وكذا الورع للحد
 المناط في جميعها هو دفع والله اعلم قاله ولو حضر الغائب
 في الارض بئرا كان عليه طمها وهل له طمها
 مع كل هيئة المالك قبل نعم لحفظا من ذلك التردى
 ولو قيل للمالك متعمدا كان احسنا والرضا بسقط
 عنه برضى المالك باستبقائها اقول اما وجوب
 العلم عليه مع ارادة المالك له فلا خلاف فيه ولا اشكال بل الاجماع
 بقسميه عليه لان ذلك مقتضى وجوب رد المالك كما اخذ
 واما الاشكال في عدم يرد المالك طمها فعلى الشيخ وابن زهرة

حق الفسخ

ثم

في تصرفات الغائب في الارض

ان

المالك

ان له طمها مطلقا وان نه المالك عن ذلك للتعليل الا انه لا يفتق
 جواز التصرف في مال الغير بغير اذنه وبغير طم نفسه والقر
 عليه بالتدري في هو الذي قد ادخله على نفسه فلا يجعل لنفسه
 حرمة التصرف في مال الغير كما هو واضح ولكن المصداق وفيه نظر
 عنه كما اعترف به بعضهم على ان المالك منع بل وعلى انه ليس له
 الظم بعد اذنه به كما هو مقتضى العمومات كنه واسته و
 اجماع الا انه يقتضيه المصداق وعينه بزوال الغائب عنه
 برضى المالك ببقائها لوجهها عن العدوان بذلك فكانت
 قد حفر باذن المالك كما قيل وقد يدفع بالطلاق ادلة الغائب
 بالحفر عدوانا القادق على ذلك وان رضى المالك ببقائها
 في ذلك لا يخرجها عن العدوان فاحفظ لالة ولا عرف ولا
 رضى اللهم الا ان اجماع مركب على ذلك فيتحين المصداق
 في ولكن اني بنيتك وفي المالك انه لو قدر استبدان
 المالك بالظم لنفسه ونحوه جاز له طمها فزاد من الدرك المذكور
 وفيه ان ذلك لا يوجب التصرف بمال الغير بغير اذنه مع استصحاب الغائب
 واطلاق ادلة ان مل لذلك وعينه هذا ولا يسقط الغائب عنه
 المالك منه للاصل ولان ذلك من اسقاط ما لا يجب قبل ولان
 من الاحكام الشرعية التي لا مجال لاسقاط المالك لها عن اى فوائدها
 يقع اسقاطها له بعد وقوعها وكفى عن التمسك بالبرهان

لان المالك لا يملك الا ما اراد

فيهم سقلا

المالك لو اذن بالحفر ابتداء لم يضره ان حصل له
 لتعديته بالحفر والابراء لا يضره لان المالك يمكن تغييره عن
 القصة التي وقع عليها ولا ان الضمان ليس بهالك فلا
 يضره الابراء منه الا ان قبة الثاني ظاهر كضعف الاول
 وقد جرد لك تيمنا انتم ولكن بآيات مثل الله لوصول
 اليه بنعم وبالنعم وآله فلا حظ وتامل والله اعلم قال
 الثامنة اذا حصلت دابة في دار لا يخرج الا
 بهدم فان حصل لها بسبب من صاحب
 الدار انما الهدم والاخراج ولا ضمان على
 صاحب الدابة وان كان من صاحب الدابة
 ضمن الهدم اقول لا تعرف خلاف في ذلك بل ولا
 اشكال فيه كالمالك وغيره اما صاحب الدار فان غصبه
 للدابة وادخلها في داره موجب لرد الدابة الى مالكها مطلقا
 وان تقرب به فزكرا فانه هو الذي قد دخله على نفسه وكذا
 صاحب الدابة لو ادخل الدار بغرا ذن صاحبها فانه يجب
 عليه اخراجها وعليه ضمان ما يتوقف عليه الاخراج من الهدم وقوه
 وربما يقبض بوجوب ذبح الدابة التي يواكل لحمها ولم يضر المالك
 بالهدم خصوصا اذا كانت قيمته اقل من ارش الهدم او
 كان القاتل يبيع قيمته مذبوحة او غير مذبوحة اقل منه
 ايضا لانه من اجمع بين الحقين دفعا للفرع عن ابي نبيس
 وارسلنا لاقول القيسيين ودعونا ان الشئ مع صاحبها

اركان
 في حكم حصول
 التعدي من احد

بالاصح

بالاصح مطا وان استلزم الهدم على اخذ منه بقطع النفس المستلزم
 لحفر الارض مع فيه للارش فكذلك هنا به في وضع الفرق
 بين الارش لتوقف القطع على احراز عدم توقف الاخراج على
 الهدم هنا بعد جواز ذبح الحيوان شرعا وجريان العادة عليه
 نعم لو لم يكن العادة عليه وكان تأييده اكله شرعا كما قيل فقد منع
 تعديهم ذبح على الهدم لنفس الضرر والضرر واولى بالمتن كما لا يواكل شرعا
 وان جاز ذبحه شرعا للانتفاع بجلده وقوه واولى من ذلك لا يجوز
 ذبحه شرعا اطلاقا فيقتضي اخيار الهدم لأفراجه لا لحفر الارض
 هو المفروض ولكن التوثيق في غرضه مجال والضرر هو الذي قد اقبل
 على نفسه كقوله ثم جدد والله اعلم قال وكذا ان لم يكن
 من احدهما تفرط ضمن صاحب الدابة الهدم
 لانه لما حمله اقول قد منع بذلك كثير منهم بل هو المشهور
 كقول بل ربما ان الهدم لانه لتخليصه له وتبطل بان التخليص
 والمصلحة قد تكون مشتركة بينهما بل هو الغالب وقد تكون مختصة
 بصاحب الدار بان لا يكون لها صاحب الدابة حاجة الى اخراجها
 لضررها او عدم صلاحيتها للانتفاع بها بوجه من الوجوه وصاحب الدار
 يحتاج اليها فوضع الدابة على جلاء والمفروض انتفاء التفرط نعم
 لو خيف هلاك الدابة بدون الاخراج التي وجوبها من الروح ومع
 ذلك ففراقها ذكرك فان صاحب الدابة نظر كالمالك فقد

اذا كان

في حكم عدم
 حصول التعدي

بوجه عليها ان صاحب الدابة مكلف باخذها من دار الفرس
 ملكه فكل من حصل على صاحب الدابة لشيء الى ذلك وجب
 فيه على صاحب الدابة لقاعدة نفس الفرس والفرار وقد يقع
 بان القاعدة لا تشمل امثال ذلك مما لا يرجع الى شرع الحكم
 الفرس بالعباد وانما هو من تزامم المحقق والامور الى قد
 يتفق اجتماعهما في الخارج فلا حظ كما هو الاثر شرعا والاكثر
 ضررا فيقدم عليه كونه وبما في كل وجه فالتمس التخيير
 بينها فان ثبت حاجتها رجع احداهما بالقرعة او باختيارهما
 لاحدهما وفرضنا الاضطرار لمكلف بسبب وجها من الاصل
 ٢ وكون ذلك لمصلحة وعدم دليل السبب كقول وفيه ما مل فلا يخرج عن الاصل فلا يفتى
 ويستل والله اعلم وخفف كمال الضمان على الحاكم او في بيت المال او
 نفية املا وجوه لعل اقربها الاضطرار لعدم النجس عن الاصل اللهم الا
 ان يتم اجماع على الضمان وانى بذلك وبسبب المال عند المطاع
 العامة وقاعدة الاتلاف قد ثبتت فتشبهت بها في ذلك فتأمل
 جتيا والله اعلم قاله ولو ادخلت دابة من سها
 في قدر واقتصر اخراجها الى كسر القدر فان
 كانت يد المالك للقبلة عليها او فطخ في حفظها
 فمن وان لم تكن يده عليها وكان صاحب القدر
 مضمنا مثل ان يجعل قدره في الطريق كسرت
 القدر عنها ولا ضمان في الكسر وان لم يكن من
 احداهما

احد صا تفرط ولم يكن المالك معها في كانه الملك
 في ملك صاحبها كسرت ومن صاحب الدابة
 لان ذلك لمصلحة اقول هذا الفرض وانما له تزامم المحقق
 الى لا يمكن الجمع بينهما بوجه ضرر على احدهما او عليها وجع فان كان
 الفرس على احدهما معنى ضمنه الاضطرار ففرضه والا فلا ضمان عليه
 للاصل وغيره وان كان الفرس على احدهما من غير تعيين فخير ان
 ت للمعاينة فلا اعتراض لاحدهما وان ثبت حاد وكل منهما
 سلامة من الضرر واليقاع حاجبه فيه اقرع الحاكم بينهما او اختار احدهما
 بدون اقتراح لانه منعه لقطع الخصومات والتباعد فاذا
 اختار احدهما ففرضنا الاضطرار وجها من الاصل وقد يكون ذلك
 لمصلحة وانما هو التمس التخيير كما قيل وعلى الدول ففرضنا الفرس على
 الحاكم او على بيت المال وجها من الضمان الاصل ومنه انه ذكر في المعالج
 المقد له بيت المال كما قيل والامر سهل والله اعلم وان اقرر عليها معا
 لو حفظ اقلها ضررا فيرجع على الآخر وفرضنا الاضطرار ففرضه البير
 وجها من الاصل وكون ذلك لمصلحة وكونه هو المتكلف او انه هو
 الشئ فيه كما قيل وعلى الدول ففرضنا كونه العوض في بيت المال
 ايضا وجها من سبق ولو كان التفريط في احدهما ففرضنا الضمان لمالكه
 لكونه مضمونا عليه كمن يظلم في ذلك من حيث القاطط الحق فترام
 المحقق واما الموارد الجزئية فكثير منها في الحق وغيره مما ادخل الله

على القاطط الحق
 في تزامم

في تزامم
 في تزامم

لا سيما القدر مثلا ولم يكن اضراره منها الا بكون القدر اودع
 الدابة فان تعذر ذلك في شربها كما في كلب الضيد ونحوه تحقق
 الاول لا يخفى الاضاح الواجب عليهما معا بذلك وخرج
 فان كان صاحب الدابة مفراط في القدر كما نقى عليه
 منهم في غير خلاف فيه بحيث لا تعد الاكلاف ونحوه وان
 كان صاحب القدر مفراط فلا ضمان على صاحب الدابة مطلقا
 وان كان هو المباشر للكسر كما نقى عليه كثر منهم في غير
 خلاف فيه يعرف للاهل والتفريط في حفظ ماله ونحوه
 اصراره وان الكسر لم يصبه في الدابة التي لم يفرط في حفظها
 وان لم يكن من احد ما تفريط فلا ريب في سقوط كسر القدر
 لتوقف حفظ النفس المحترمة الى لا يكون ذمها اطلاقا
 ذلك جهوها فيكون اذمتها ولكن وضمان صاحب الدابة
 لذلك كمال الا ان يتم عليه اجماع وان يترك في الله لم
 وان امكن كل واحد من الامر فان لم يمتنع فلا
 اعتراض لاحد عليهما لا يخفى انهما رتق فيها وان تنحاز
 اقل الامر ضررا وان توبى من كل وجه اقترح بينهما او
 تخير احكام بدول اقترح ولو سبق احدهما الى فعل احد
 الامر في فف انما بذلك كمال من الاصل وسقوط حرمة المال

في الدابة
 في القدر

في الدابة
 في القدر

ومن احواله تحريم التفريط في مال الغير ولا يلزم من جواز ذلك الحكم
 جواز لفه كما هو واضح في ذلك ان عطف المص
 قوله ولم يكن المالك معها على ما اذا لم يكن من احد ما تفريط
 غير جيبه لان عدم كون المالك معها قد يكون من موجبات
 عدم التفريط وقد ياتي مع التفريط وكذا قوله وكانت القدر
 في ملك صاحبها فانه من انشأ عدم التفريط فعطف عليه المقتضى
 للمفارقة وكونه شرطا اضر به عدم ليس بجيبه وكان حقه
 ان يكون ما ليس لعدم التفريط ولو جعله الاول للمالك فربما
 من المقصود وان كان لا يخلو من قصد فاحتمل ايضا وقد ياتي
 بان العطف يقتضي لا يقتضي المفارقة وفرضه المقابلة في
 على ارادة التفريط دون المفارقة كما ان عطف التفريط على يد
 المالك في هذا الشأن انما هو من باب عطف العام على اخصه لا
 من غيره كما زعم بعضهم فلا حظ وتامل والله اعلم ومنها ايضا
 ما لو جاز السيل فممنع فحتمه من ملك ربا واشتبه في ملك
 عمرو مثلا فقد قيل بان على مالك الفحمة ان يخلصه عن ملك عمرو
 وان لم يكن ضرر يمتنع من ذلك في ماله بل قيل بان من المقتضى
 لان ذلك ما يتوقف عليه فعل الواجب فليس فعله وفهم
 النقض لما حصل منه كما قيل وقد يورد عليه بانه لا دليل على الوجوب

كوضع حكم القدر
 ما سبق لا يرد
 المناط في جميع

التفريط

المذكور بانه لا يملك مع احواله الزمة منه ودعوى الاجماع
 عليه فثبتت على مدعيها وليس الزام مالك الارض باخرها من
 ارضه للاصل مع عدم تفریط فذلك كما هو المفروض ولكن له
 اخراجها من ارضه للاصل لعدم شمول دليل حرمة التعرف
 في مال الغير بغير اذنه لمثل ذلك وجب فاذا اخرجها فليس على صاحبها
 طم الكفر ونحوه الا انه قد يمنع ذلك ايضا لافالة حرمة التعرف
 في مال الغير بغير اذنه وجب فيرفع امره الى المحاكم فينظر ما فيه
 المصلحة واقلية القرار والقرينة او نحو ذلك ولو بان امر
 بالزينة ولا ضمان على صاحبها للاصل مع عدم تفریط فذلك
 فثبت ان لو امره المحاكم باخراجها بنفسه فذلك لان اقتال امر
 المحاكم لا يوجب ضمان مع احواله عدمه ودعوى ان صاحب
 التحلة مستلف باخراج التحلة وتخليص ملكه منها فكل من
 جعل على حياض الارض بالنسبة الى ذلك وجب منه على
 صاحب التحلة لقاعدة الضرر ولا ضرر كما قيل واضحه بالنسبة
 بل لا تخلو من معاصرة فثبت جديا والله اعلم ومنها لو دخل ديار
 في حجرة بغير تفریط في احداهما ومنها ما لو دخلت زهرة
 اليقطيس مثلا وانما الفرض المعتبر في ذلك من الموارد والكثيرة في
 المناط ولكن ليس منها ما لو باع ابن داره وفيها حياض كـ
 مثلا لا يمكن اخراجها الا بكسر الدار ونحو ذلك لعدم
 وجوب التحلية على ابنه فيجب هذه المباشرة كما قلنا من قبل

جدا والله اعلم

جديا والله اعلم قال في التاسعة قال الشيخ في المبسوط
 اذا خشي على حائط جاني ان يسند لجمع
 من غير اذن مالك اجماع مدعيها للاجماع
 وفي دعوى على لاجماع نظر اقول بل منه ظاهر بعد
 عدم تفریط الاكثر لذلك بل في المالك وغيره انما لا يعلم له
 موافقا عليه ففلا يمكن كونه اجماعا وان وافقه الشهيد
 في الدرر في شبهة الاجماع المنقول بغير الواحد الا انه لا اثر
 له في صحة دعوى الاجماع لان المعنى فيه انها اجماع من عصره
 وما قبله وهو منتف فصح ما على وجهه بغير حجة شرعية فخص
 به العدمات القطعية ولكن قد بين بان الشيخ انما قال بالاختلاف
 والنظر فيه انما يكون بوجود المخالف له فذلك فلم يفرغ عليه
 سبقه ولا يمكن معارضة واتفق من تأخر عنه على خلافه غير وارده عليه
 كما هو واضح به او في غير ذلك فتدبر على ما اذا خيف من وقوع
 الى نط القرار على النفوس المحترمة التي يسوغ لها الخلاف فترفع
 مثلا في جوان الانتفاع به لذلك او ما من قطعها كما في زم به الزمان وغيره
 بل قيل بانته يشعر به تعليله بان مراعاة المصلحة الكلية او في تلوا
 اخرى مع القاصر كما قيل وقال الشهيد في كقول الشيخ في الاجماع
 وجب كالا في ضمان عينه او امرته وان انتفى عنه اللزم بذلك وفيه
 فتدبر ودعوى ان خوف تلف المال الكثير يوجب التعرف في مال الغير

المثل صاحبها المصلحة

اجماع

اذا كان يسرا مالا ثم يد عليها ان لم يكن على عدمه كدعوى
 التصرف فقال العزير ان ذنوبه تلف بعض المصالح العامة
 كالاقتطاع والطرق العامة وخروج مع القطع بعدم تصرف
 النفوس المخزنة بدون التصرف المزبور كاسناد ابي ناطق
 وطريق المسلمين او القنطرة كذلك فان سنده لم ينجح الف
 مع فرض الخمار الامرية والنجار بالارش واللاجبة ونحو ذلك اوله
 فانه جهة مرجحة ايضا كما قيل وفيه ان ذلك لا ينطبق على
 الاصول الشرعية بل هو مناسب للمصالح المرسلة ونحو ذلك الاول
 الفاسد عندنا فتم جتنا والله اعلم قال مرة العاشقة اذا
 جنى العبد المصوب عمدا فقتل من الغاصب فتمت
 وان طلب ولي الدم الذية لشم الغاصب اقل
 الامر من قيمته ودية اجنائه وان اوجب
 قصاصا فيما دون النفس فاقتض منه ضمن
 الارش وان عفى على مال من الغاصب اقل
 الامر من اقول اما الاول فقد نص عليه كثير منهم من خلاف
 فيه يعرف بل لا يمانع الاشكال فيه لانه يدعيه فان اخرج عروق
 بين تلفه بسبب جنائنه او باقته سادوية فانه مضمون بقيمة يوم
 تلفه او يوم غصبه او اعمل القيمة او اقله على نحو باق الاعيان
 المقتضية ولا يلزم استحقاقه لان يقتض منه حرقه لو قتل بعد رده

الى

الى سيده فهو مضمون عليه ايضا لعدم برائته بالرد المذمور لانه معيب
 بعيب نفسه وكذا الوارد عن ملة او عن فطرة فبئس الغاصب فقتل
 ونزله او بعد رده الى سيده لانه المذموم فجميع ولو غصبه
 مرتدا او سارق فقتل او قطع عنه فقد قيل كما في التذكرة وكثير
 من العبارات بضمه لم يستحق القتل او القطع لانه مملوك عندهم
 وقد دخل في عمدة الغاصب وخانه معيبا ودعوى حرجية عن الملك
 او عدم كونه مضمونا لانه مشرف على التلف كلا او بعضا فكانه قد
 قبضه مقتولا او مقطوعا يده مع احالة برائته الذمة بدفعي انها
 كالاجتهاد في مقابلة احالة بقاء الملك وعموماته وفرن مقابلة قاعة
 العبد ونحو ذلك ولكن من القائل ان لو جنى العبد المصوب فقتل قصاصا
 فبئس الغاصب على القيمة وكذا الواقف من بعد رده الى السيد وكذا
 لو ارتد فبئس الغاصب فقتل فبئس المالك فانه يضمن القيمة ولو غصبه
 مرتدا او سارق فقتل او قطع فبئس الغاصب على الفاضل
 فان منعناه ضمن النفس الزائدة المقترنة لو جعل وكذا الاشكال لو
 انعكس وكذا الوارد فبئس ثم كانت فبئس ما كثر من غير قتل من الارش
 خاصة وكذا الوارد من سارق فقتل او قطع فبئس المترفع
 كونه من خزان البائع نظر وقد يعجز النظر الاول بالاصل مع التمسك
 فشمول ادلة الفان لذلك كما قيل وبجرح نحو ذلك عن المالكية عرفا
 وان كان مملوكا ونفسه كما قيل وبوجود السبب به المالك فكان كرهه
 الميت فيه وبانه لا يضمن بالجنائنه عليه فلا يضمن باليد وان ازالته

في الغاصب
 في ضمان السيد
 للعبد المالك
 عند المالك
 وعدمه

في التجهيز
 لعدم الفان
 للمصلحة

وفيه ان الذمة
 للدم والارث
 ليس ما في الذمة
 بهما بل يرجع الى
 احالة الدم من المملوك
 كما في قوله

من القتل والقطع
 على العبد المرتد

ملك المالك لا تقضي بالقتل فاولى ان لا تقضي بالزينة
 على تقدير المنع عنه كما قيل وضعف الحمل ظاهر لا ينبغي على ذلك الصبر فاما ما قيل
 والله وقد يوجب الفناء في الشك بان الزائد على المقدرة قد دخل
 في عمدة الغاصب فليس عليه ضمانه كما لو كان الناقص في القيمة ازيد
 من المقدرة فقطعه او من ذرية المحرف النفس كما في الفحرة والمحقق
 الثاني وغيرهما وقرره السيد العبد والشهيد على القطع بالسرقة
 لان اطلاق المقدرة على ذرية المحرف خلاف الظاهر وان كان يتبادر
 في الارتداد كان تكليف القيمة التي في ذرية الفاحشة من باب
 المصلحة بقضي الفاء واستبدال الفحرة عن الانحياز على ذلك وعلى
 ضمانه للمنافع بانه قد استقر ملك المالك على ذلك فعلم الله
 تعالى فيد الغاصب عارضة وقال انه اوافق ومغناه ان الحق
 للقاطع انما هو اوافق بل مقدار اليد وهو نصف قيمته كما لو كانت
 قيمته مائة وما نقص من القيمة فوق ذلك فشرع في ريب وى
 عشرين مثلاً يؤخذ من الغاصب وهو ثلثون لكن فيه ان
 مؤاخذة الغاصب الزائد فرع كون متعلق الاصل مضموناً في الجملة
 كما لو مضى عليه الاجتزاع بيد الغاصب واما مع عدم الفناء فلا وجه
 لتقصين شئ اصله كجزء بعضهم وفيما عدا المقاصد فان الزائد
 اذا كان اكثر من ذرية المقدرة في الكفر ومن ذرية المحرف النفس لانه
 المستحق انما هو اوافق بل مقدار اليد لا ما نقص من القيمة فوق ذلك
 يؤخذ به الغاصب وان ايماناً وليس هذا بشئ يعقبه لانه مؤاخذة الغاصب

بالزيادة

بالزيادة فرع كون متعلق الاصل مضموناً في الجملة كما لو مضى عليه الاجتزاع
 الغاصب مع عدم الفناء فلا وجه لتقصين شئ اصله والافصح
 عدم الفرق فلو منع الفناء لم يجب شئ احكامي وهو حجة في
 كما اعترف به بعض من ناقرا اللهم الا ان يبق بان النظر انما هو
 في الفناء المهور وكلامه ان يبق عليه والمنع انما هو ذلك الغاصب
 لا اصل الفناء وحق فيكون الفناء في الجملة ثابتاً فينتج عليه ضمان
 النقص المبرور كما هو واضح باننا مل وتدبر فلا خلاف في ذلك
 واما لو انكسر بان ارتداد وسرف في يد الغاصب فقتل او قطع
 في يد المالك فقد يوجب بانه قد سلم الى ما كلفه سليمان من العيوب العرفية
 الموجبة لنقص المال فيخرج عن عهده فلا ضمان عليه وبانه قد ردة
 اليه معيب بعيب مضمون عليه فهو باق وعهده وهو الوجه كما عرفت
 به تميز منهم وقد سدد على القائل بان هذا الاشكال مناف في حله
 ان يبق في حله وكذا الوارد في يد الغاصب فقتل في يد المالك
 فانه يضمن القيمة فيكون حرجاً من اجزاء الزود كما قيل ولكنه
 في غير حله لموافقة اجزاء به الذي قد نقص عليه كثير منهم من غير خلاف
 فيه يعرف للاصول الشرعية ولموافقة لقواعد الفقه كما هو واضح
 وقد بدى في بعض الابق على الارتداد وقهر الاشكال على صدر القطع
 فقط في يد المالك بعد السرقة في يد الغاصب فلم يمتدح موعدهم
 والاشكال فلان في بينهما ولا رجوع منه اطلاقاً ولعل هذا هو الاظهر

ولكن ينبغي عليه سوال الفرق بين الردة والسرقة وكون الردة
 سباً للقتل الموجب لتأنيب القيمة على الفاضل خلاف السرقة
 فإنها موجبة لقطع اليد الموجب للامتناع عن بيعه بالنسبة الى اصل
 الفاضل على الفاضل كما هو واضح كوضوح ضمان الفاضل للشرع
 خاصة فيما لو ارتكب منه شيء ما في المال غير قتل لادائه
 اليه ما له معب فاعليه ارشاً في المالك غير قتل لادائه
 بان هذا العيب لا يجب نقصا في القيمة عادة فلا يكون مضموناً
 على الفاضل بخلافه في ذهاب الحبوب ولكنه في عهده الفاضل
 فان قتل او قطع في يد المالك منه الفاضل وان مات في
 المالك فلا شيء على الفاضل كما عن صحيح التذكرة ولا يرد
 به للاصل ولأنه قد خرج عن عهده في غير صورة قتل او قطع
 يده في يد المالك ودعوى الاجماع على بثوث الارش فعلا على
 عهده على مدعيها ومثال هذه الفروع التي لم يعرف لها استا
 القليل فلا حظاً على ولا يعلم واية النظر في حكم ما لو اشترى
 مرتداً او سارقاً فقتل او قطع في يد المشتري نصيبه بانه
 من جهة حدونه في المشتري بعد انقضاء مدة اهي فلا يكون
 من ضمان البائع ومن استأذنه الى سبب اصل عهده في ضمان
 كقول وضمه ظاهراً كما لا يخفى على ذواتها في وفاء مع المقتصد
 وغيره التي بالنظر ليس بشيء لانه ان كان ذلك مع علم المشتري
 بالحل فلا اشكال في ان لا يستحق شيئاً على البائع لان علم المشتري
 بالبيع

الفاضل

بالبيع لا يقطع خياريه واستحقاقه الارش وان كان مع جهله
 بالحل فلا اشكال في الاستحقاق ثم ما الذي يقطع ظاهراً كلامه في
 ان ان بيعه يضمن ما يضمنه الفاضل او مشكلاً لانه انما يستحق
 بالبيع شيء العيب خاصة وان حدث به يملكه كما لو اشتراه
 مريضاً وهو جاهل بالمرض فمات به فان ان بيعه يضمن ما كان
 فيه لانه لا يجد في وقت المشتري والموت والقطع متى كان كان
 في يده كما هو المفروض الى غير ذلك مما فيه وفي غيره مما لا يخفى بعضه
 من نظرية تروى الله اعلم واما الثاني فقد خرج به كثير منهم عن غير
 خلاف في يعرفون وان اشترت بمسألة الى كذا ونحوها في قبل
 ولكنه في غير محله وقد يستدل على ذلك بان ذلك هو الذي
 يستحقه الولي شرعاً وذلك لانه الدية ان كانت من الاقل فهو
 المطلق به شرعاً وان كانت القيمة من الاقل لم يكن له عليه لان
 اهي على الجس على ان من نفي كما هو محتر عنه هم ولو طلب المخرج
 اضفا في قيمة الاجل يعفو عنه وجب على الفاضل للمقدمة الرد
 المفصل لما له كما هو المفروض ولأنه مؤاخذ بالاشق الاحوال
 او بالنسبة الى رد العين فقط كما قيل وربما يفي بانه لا يجب
 على الفاضل جميع ما يقره المحقق عليه للاصل ولعدم ثبوت
 مؤاخذة بالاشق في النسبة الى الرد اذا كان ما ساقف عليه
 خارجاً عن مقدارة العادة كما في الاقتراح المزبور انتهى راجع

بل ظاهراً الى كذا
 انه المشهور

عنها فطحا ولكن الا حط ما لا ينفعه كذا في كل حبة والاعلم
 ولغات العبد ايا فريد الفاضل عليه وقع قيمته
 لما لك لقاعدة اليد وغيره وليس للمجنس عليه الرجوع على
 الفاضل على المالك بشئ اصله للاصل وذو حقه بوجه
 ودعوى له حقه قد تعلق بالقيمة التي بيد المالك على
 نحو تعلق حق الرقبة ببدل العبد المربوطة اذا التفت
 ملتف فانه يتعلق ببدلها مما لا يدر عليها ان لم يكن
 على عدمها نعم قد يبق بدلك فيا لوضع العبد المربوطة
 فقله مثلا فان على هذا اجماعا فقيمة المالك او للمجنس عليه وعلى
 واحد منها قيمة لانه قد تلف على كل واحد منها قيمة تامة في كل
 وعلى الاقل الذي قد صرح به كثير منهم من غير خلاف فيعرف كما هو
 مقتضى قاعدة اليد ونحوه ففقط حق اجماعا بالقيمة المدونة
 الى المالك وجهان من الاصل ومن ان حق اجماعا بالقيمة المدونة
 كما في وقوة الاصل ظاهرا كضعف الثاني لوضوح ان حق الرقبة
 متعلق بالعبد المربوطة من حيث المالة فقد يبق بانقله الى
 القيمة وهذا بخلاف العبد ايا فريد فان حق القصاص منه انما
 تعلق بنفسه من حيث هو فيع موزنة حنفية في حق القصاص
 عنه فطحا بل وكذا في قتل عدا ولكن في قيام تعلقه بالمال
 وجهان من الاصل ومنه نفس الضرر ونحوه كما قلنا وهما ان الفاضل
 لها عدة اليد ونحوه لا يقتصر تعلق حق اجماعا به كما هو واضح

والله اعلم

وزالم لك ان ايا فريد الفاضل ان يدعه الى المالك بعد فله
 من اجماعا او قبله ولا يدعه بل يتلف فله فان فله من اجماعا
 ثم دفعه الى المالك فقد يبق من المقتضى وان دفعه الى المالك فله
 فله من اجماعا وكانت اجماعا متعلقة بنفسه فللمجنس عليه شئنا
 فيرجع المالك بغيره ان قلنا وبارش ان نقص على الفاضل لانه
 قدره بغيره فله وان تلف يد قبل ايا فريد حق اجماعا
 فللمالك عليه قيمة او الا فريد فله ما سبق فاذا اخذ المالك عليه
 ان يقيم الفاضل ان تعلق بالقيمة التي قد اخذ المالك لانه
 حقه كان متعلقا بالرقبة فيتعلق ببدلها كما لعين المربوطة اذا
 اتلفها متلف فان الراس يتعلق ببدلها ويجعل اختصاص
 المالك باخذه والمجنس عليه بطالب الفاضل كما ان المجنس له
 اخذ ارش اجماعا لم يكن للمالك التعلق به لهما رجلين لكل واحد
 منها دين على ثالث والاضح الاول فاذا اخذ المجنس عليه حقه في تلك
 القيمة رجع المالك باخذه على الفاضل لانه لم يسلم له بل اخذ منه
 اجماعا مضمونة على الفاضل فبسم الذي اخذه المجنس عليه قد يكون جميع
 القيمة بان كان الارش بقدره وقد يكون بعضها بان كانت القيمة
 الفاضل الارش خمسة فاذا اخذ المجنس عليه الارش رجع المالك به
 حاقه لان الفاضل قد سلم له وكذا لو كان العبد ورافع فجمع بالمقتضى
 التوق الى خمسة ثم هرب ومات عند الفاضل واجب للمالك ان يقيم
 القيم فليس للمجنس عليه الا خمسة وان كان ارش اجماعا الفاضل ليس
 عليه الا قدر قيمته يوم اجماعا الى غير ذلك مما فيها وفي غير ما لا يخلو

بعض من نظر او منع خصوصا بالنسبة الى ما هو المفروض في المجازة
 المجازية عليه زيد القصد الموجبة للقصاص وان المال فان التجرية ما سبق من
 الموجبة لتعلق حق التفصيل بين مائة فيد الى صلب الوجوب لفظ حق القصاص
 المجتعية بدله في وجه لزوال محله ولا ينسج لولي الدم لا على المالك ولا على القاص
 وبقي من الملائم وكونه ان صلب خاضع للمالك غير قاض يثبت في
 عليه للمجتعية ودعوى الاجماع على بثبوتية عهدتها على مدتها بعد
 قلة المتفرق في اقل بالمتنوع وعوران تسلط على اخذ المال
 بدل القصاص من حيث لتعلق حقيقة بالعوض الذي اخذها المالك
 من القاص بسبب القصاص فانها لا تملك له عليها مع اعادة العدم
 مطر لو طلب المجتعية على المال ومات العبد قبل ان يدفع اليه
 المال وقبل ان تشتغل ذمة المالك به بصلح ونحوه نعم
 لو استرقه المجتعية عليه وهما ملكا له فعلا كان معنونا له عند
 في سبلة الرواية القاص لا يستمر ازيد القاصية عليه ولا لتعلق المالك اطلاق
 لا يربطها هنا كما هو واضح في جنة الله اعلم ولو كان العبد ودية فجنه
 بمسئلة القاص بالمستغرق ثم قلة المودع بفتح الدال فعليه قيمة تعلق
 بها ارشى المجازية في اخذ الولى لم تجب قيمة افر على المودع
 لانه جان وهو غير معنونا عليه كما هو واضح كما قل وقد يقي
 بان القاص انما يقضى للمالك لانه المفروض انه باق على ملكه
 قبل استرقاق المجتعية له ورج في اخذ قيمة المالك وتعلق حق
 المجتعية بها الوجهان ومقتضى الاصل العدم الا ان يتم عليه اجماع

لذلك

في سبلة الرواية
 لا يربطها هنا
 بمسئلة القاص

مع بطلان القصاص عما حق الركنة مع الحكم فيها كما يظهر مما
 فتدبروا الله اعلم واما الثالث فلا خلاف فيه ولا اشكال وجهه
 ظاهر مما مر في الاول لا في المناط فيها حتى لم يرد اقل الارش
 مع طلب المال المقر له في الشرع من دون اقتراج زائد عليه
 اضعاف قيمة مثالا لو اقترح ذلك ففرض وجوب دفع
 ذلك على القاص لرده على المالك البحث ان بقى ان لا
 اجمع من باب واحد هو واضح والله اعلم ولو جنى العبد شيئا
 بالمستوعب ثم غصبه من اخرى بالمستوعب ايها ولم يحكم به لثقل
 فقر القاص اعد وعن المتذكرة وعنده انه يباع فيها ويرجع
 على القاص على اخذه الثاني منها لان ابنه وقعت في يده
 وكان للمجتعية اول ان ياخذ دون الثاني لان الذي اخذه المالك
 من القاص مع عوض ما اخذه المجتعية ثانيا فلا يتعلق به حقه كما عن
 المتذكرة والتحرير وجامع القاص وعرض وقد يورث عليه بانه اذا
 استرق في الدقل فقد خرج من ملك سيده ودخل في ملك المجتعية
 فاذا استرقه المجتعية انما فقد انتزعه من المجتعية الاول ولا يتعلق
 للمالك فيه اهلا واذا لم يترق اهلا فهو باق على ملك سيده وقد
 تعلقت به جانيان جانية عند سيده وجانية عند القاص فلا يربط
 للمال في المجازية من جهة سببها عليها للاصل وغيره ولا يربط ذلك للثانية
 على الاولى وان كان هو طاهر رواية على بن عقبة الا انه معارض بغيره

وح فتر كان في السرقة او في قهمة على حياضها ولا تقهر
 على بيعه بغيره بل ذلك هو كمال الى رغبته بما به ولو مات عند
 الف حياض ذلك فليعلم قيمته لهما معا لانه مضمون عليه كذلك
 ولو قلنا بغيره لما كان وبان قيمته له ففقدت حق الحق عليه
 بها البحث ان بقى لا في ذلك المنطق فليجمع كما هو واضح وقد
 فصل بها بان العبد اذا اضر على امر او عيب في نفسه يستوعب قيمة
 عمدا او خطأ ثم انه قد عيبه فخره في حياته افرز كذلك في
 الفاضل سرقة المخير على ولا اولية او سيدة حيث لم يرد
 القصاص والعهد او لم يملك المولى فخطا فانه يهرم ملكه ولا
 يحتاج الى حكم احكام وقع فتميزه بانيه الثانية عمدا يهرم امره
 للمخير عليه ثانيا ان سرقة وان شئ اقتصر وان شئ
 عطف وان كانت خطا فان اقتله المخير عليه اولا فذلك والا فالحق
 عليه ثانيا مخير بين السرقة وبني بيعه وافتد قيمته والعقد منه
 فان لم يكن المخير عليه اولا او وليا وانه افتد رواتب من ذلك
 حتى جازى بانيه الثانية في ركن الحق عليها او اوليا لهما في عهد
 لا شرهما والاستحقاق وعدم الانتقال بمجرد بانيه الاول
 والعهد كما هو المعروف المشهور في الفاضل انما هو الشيخ والثانية
 حيث قال باقتصاص الثانية به عمدا بظن امر على بن عتبة الا انه
 قاصر عن معارضة جميع زبارة الذي استدله به المشهور وقع فان
 اختار مملكه كان بينهما نصيب ولا يتعين عليها البيع فان باعها

في

الفاضل

قسم الثمن بينهما ورجع المالك على ما اخذه الثاني منها لان ابنيته
 الثانية قد وقعت في يد الفاضل فضاها عليه بخلاف ابنيته الاولى
 لو وقعها في يد السيد كما هو المفروض فاذا دفع الثاني الى المالك
 فلم يبق عليه الاول ان ياخذ ذلك من المالك لان حق المخير عليه الاول
 قد تعلق بقيمة العبد لانه المفروض كون ابنيته مستوعبة و
 قد وجد باق القيمة فتعلق به حقه كما قيل وفيه ان تعلقه انما كان
 بنفس العين وقد تلفت شرعا بمزاحمة ابنيته الثانية ومع ان ما
 اخذه المالك انما كان من جهة الفاضل و احراق قلبه بمكافاة
 قوله ولا تعلق للمخير عليه بذلك كما هو غير بعيد ودعوى الاجماع على
 تعلقه به عهدا على يد غيره بعد قلة المفروض لذلك وبعد احواله
 عدم تعلق حقه بالقيمة الماخوذة من الفاضل من جهة الفاضل كما
 عدم جواز اخذ المخير عليه ثانيا فقد استدله عليه بان حق الاول
 قد تعلق بجميع الرقبة وقد تمكن منه فيما اخذه وحق الثاني انما تعلق
 بنصفها فقط كما قيل وبان الذي اخذه المالك من الفاضل انما هو عوض
 ما اخذه الثانية فلا تعلق به حقه من ثمن والنصف الاخر من القيمة قد
 فات تعلق حق المخير عليه اولا به كما قيل وبان وجوبه بالنصف
 انما هو الفاضل بالفاضل من ابنيته للمفوض منه والفاضل مقدم
 على ابنيته الثانية فلا ياخذ المخير عليه ثانيا ما وجب قبلها كما لو خسر
 على رجل ثم قطعت يده ثم خسر على آخر فان ارشى اليه لا ياخذ منه
 المخير عليه ثانيا شيئا لو جبر به قبله بالفضل المتقدم على ابنيته كما قيل

وفي جميع هذه الاشياء من نظر بل المانع له وجه يكون سبب للفرق بينه
 وبين الاقل كانه مستظهر بل اعل من تعليل العلة الذي جعل الله تعالى
 الرشد في خلقهم وقد جعل لذلك الشئ قيمة فحمله نسل الله تعالى
 الوصول اليه به تكلم وبالنعم والهدى فبنيها في الاقل انظر
 ان الفاضل يضمن قيمة نصف عبدا تام مخرج ك لو استرقه الميراث
 لان كونه مستحق الاسترقاق والبيع ونحوه لا يوجب نقصا في
 قيمته التوفيقية وهذا بخلاف الارتداد ونحوه مما يوجب قلة شرعا
 فانه منقص لها وفي فقهاء اشد ما على الاخر في غير محله
 فما قيل من انه يضمن نصف قيمة مستحق للميراث عليه ان يسترقه لانه
 قد غصبه بوصف هذا الوصف وان ذلك خلاف ظاهر المتفقين
 لذلك كانه مخرج محله فمن جسد والله اعلم الثاني لو مات العبد الميراث
 في يد الفاضل فقيمة تقبيلها ويرجع المالك على الفاضل
 بنصف القيمة ويضمن للميراث عليه الا ان يأخذه منه في القيد
 وعنه التذكرة والتحرير ووجه المقادير وعنه التذكرة
 وقيل بان الميراث عليه اقل من الفاضل بتمام القيمة وبق
 الميراث عليه ثانيا يظن له بنصف القيمة وان المالك لا يأخذ شيئا من
 الفاضل ولا يأسى به وقد يورث عليها بانه لا وجه له بناء على بقائه
 على ملك المالك كما هو المعروف والميراث عليه وان الفاضل
 انما غصبه لانه الميراث عليه اولافاته لم يمنع من استيفاء حقه منه كما هو
 المخرى بل قد يتجلى ذلك عدم تعلق حق لها بما يأخذه المالك
 من الفاضل بتمام القيمة كما لو مات عند غير الفاضل فان جهة الغصب

مختصة

مختصة بالملك ولا تعلق لها بها احلا فضاها بالموت انما يكون له لا لها
 وحققها متعلق بالعين فلما ماتت انتزعت محلها مع اعادة عدم تعلقها
 بما اوداه الفاضل المالك اللهم الا ان يتم عليه جهاج وانما بذلك
 ولو سلم الحق اقتضاها له ذلك فيرجع المالك على الفاضل في اقد
 التنازله لانه مضمون عليه وفي سنة له او اخذ الاول له منه الوجه
 ان بقاها مع احتمال اشتراك الميراث عليه ولا والميراث عليه ثانيا به ايضا
 لانه بدل العين التي تعلق بها حقها فتعلق ببدلها القيم قبل
 الا انه لا يشهد عليه ان لم يكن على عده فتم جسد والله اعلم الثالث
 لو وهب الميراث ثانيا ما اوجبه الميراث لانه كان له الرجوع بنصف
 على الفاضل ولو وهب للفاضل لم يكن للمالك الرجوع على الفاضل
 للاصل ولانه بمنزلة من لم يكن عنده اصل كما قيل وفيه بل لعدم صحة
 مثل هذه من ان يريد بها الا لانه لا تعلق بغير الاعيان كما ان
 الا لانه لا تعلق بغير ما في الذمم وكلاهما مفقودان هنا والعقد
 عن الحق المتعلق بالرقبة لا يوجب الميراث للمالك والفاضل هو الميراث
 ولو كانت الهبة بعد قبض حقه فلا ريب في صحته ولكنها لا تمنع
 من رجوع المالك على الفاضل من لو كانت الهبة له لاهالة البقاء
 وعنه في جسد والله اعلم الرابع لو وهب العبد الميراث بغيره فالفاضل
 على الفاضل كما في ثمة على الاضحية والقيد وعنه التذكرة والتحرير
 وجميع المقادير وغيره ولا شك في مع العبد الميراث للفاضل لانه
 مضمون عليه وانما الاشكال في ثمة الى لا توجب الفاضل فقد قيل بانه
 لا يشي للمالك على الفاضل لان الواجب انما هو المال ولا يشي للستيد

في مورد الهبة في الابل

على ما له مال وبثوته على الفاضل هو فرع بثوته على العبد كما قيل
عن الايضاح وجامع القامد انه يعطى نفق البقرة والخطا اذا حصل
كما اذا تضمنت جنائته استطالته على سيده وقلة الرغبة فيه ومردا
انه لا يضمن ارش النجاة كما هو صريح اجماع الفقهاء وانما يضمن العيب
الذي حصل فيه وكذا في ارش الفاضل في العبد فبعض الفاضل في خارج ارش
النجاة لا اختلاف فيها ولو كانت جنائته على طرف سيده عن الفاضل
اكثر الامرين كما هو الايضاح وجامع المقاصد وعن التذكرة انه يعطى
ارش العفو عنها اليه وعن الايضاح وجامع انه ان عفى السيد
على مال سبب المال على العبد وفداه الفاضل قبل الامرين ارش
النجاة وفيه العبد كالا جنة الى غير ذلك من كلامهم الى لا يضمن
نظر اوضح وفي القواعد الشكل فظان الفاضل مع العبد في جهة
انه قد سلم الى المولى ورده اليه سليما من العيوب فقد خرج من عهده
وخانه والسيد هو المباشر لا تلافيا في حقه ولا يلزم الفاضل عوفه
وهذا الخلاف اذا كانت النجاة على الاخر فانه انما سلم الى المالك
معيب مستحق قلة بغير ذلك المالك ومن الايضاح سرية المالك
في الخطا ايضا لانه قد سلم اليه ما كان هو المفروض الى غير ذلك فلا حظ
وتأمل والله اعلم قال في الحاشية عشرة اذا نقل المصوب
الى غير بلد الغصب لزومه اعادته ولو طلب
المالك الاجرة عن اعادته لم يلزم الفاضل
لان الحق هو النقل ولو رضى المالك به

المقاصد

انكر

هناك لم يكن للغاصب فيه على الاعادة
اقول اما الاول فلا يعرف فيه خلافا بل ربما نفى الاشكال فيه
كون المالك من بلد الغصب لتوقف الاداء والرد اليه على ذلك
ولكن لا يخرج بذلك عن عهده وخانه فانه ان الرضا هو اوضح
ولو كان ما ذكره فغيره وجابه الفاضل اليه فقد يخرج المالك بين
ان يقبض حيث يدفع اليه وبين ان يأمره بالرد الى المكان الذي
غصبه فيه لانه عاد بقبضه فكان الرد عليه حيث يطلبه المالك وله ان
يأمره بان يردده الى بعض المكاتب بل هو اولى وقد يورد عليه
بل مقتضى الاصل والاصول فلا دخل للمالك في قوله ٣ فانه قد وكل
مغضوب مردود وانما هو الرد الى المالك ودفعه الى المالك رد في ذلك
انما هو الرد الى المكان الذي غصبه فيه خاصة مؤيدا ذلك بقدره وقفا
عليه من الاصحى كما قيل في كتاب غلبه عرف ولا لغة هذا ولو رضى
المالك ببقائه دون المكان الاول فليس للفاضل زيادة عليه لانه
تصرف في المصوب بغير اذن المالك فلا يثنى وزنه الماذون من المالك
فله في الزامه بمرده الى الماذون في استيفاء النقل كالاصل كما قيل وقد
يورد عليه ايضا بعدم الدليل على الالتزام بالزور خصوصا كون
الرد الى مكان الغصب وان اتم بذلك بمخالفه المالك اللهم الا ان
يتم اجماع على خلاف ذلك فيجب وانى بذلك او اولى بالمتبع او هو
ما قل ذلك غصب جديد فيجب ان يردده الى محله الذي غصبه له لا يطلاق
ادله كما قيل لا يخفى ان التزام بقا الغصب الاول بماله ولكنه محل منع
والمعينة في دفعه الامم

الدليل عليه

قد روي في المالك ان اذن
والمعينة في دفعه الامم

ثم جئنا الله اعلم واما الثاني فلا تعرف فيه خلاف الضم بل ظاهره
 الاتفاق على الاصل ولا يخفى حق المالك في الترخيص اليه
 ان يرضى القاص ببيع الاجرة اليه فلا يسن به لانه الحق اليه
 فلا اعتراض عليها هو واضح والله اعلم واما الثالث فلا
 خلاف فيه لا شك لانه الرضا كما كان لأجله فاذ لم يرضه لم
 يجز القاص الترخيص فيه بغير اذنه فقلنا من نهى عنه كما هو الموقوف
 ثم جئنا الله اعلم ولو نقل صرا صغيرا او كبيرا فترخص موضع الى
 اخرين لم يكن له عرض في الرجوع الى الموضع الاول فلا شيء
 عليه وان كان له عرض فيه واحتاج الى مؤنة فترجع اليه
 على اشكال كي من التذكرة وفي المسألة المذكورة في نقل
 بذلك لنقل القرض والقرار ولكن المانع له ما كان مستقرا
 ولا يخرج من الاصل والائتمار في الضمان كالضمان فلا حظ وتذكر
 والله اعلم قال في النسخ الثاني في مسائل التنازع
 وهي ست الاولى اذا تلف المخصوص
 واختلفا في القيمة فالقول قول المالك مع
 يمينه وهو قول الأكثر وقيل القول قول
 القاص وهو يشبه اما لو ادعى ما يعلم كذبه
 فيه مثل ان يقول ثمن اجارته حقه او كرهتم
 لم يقبل القول لانه يفهم بقول قول احدى ما مع العلم بكذبه
 كسر الدعاوى الكاذبة مثل ان يقول المالك قيمة ابي رية تلف

في غصب الحق ونقله

في مسائل التنازع

الف ليرة ونحوه واما الرتب فما لو كانت عدلت واحدهما
 للصدق والكذب فعلى الشك في المقتضى والنهاية ان القول قول
 المالك يمينه على شبه المصاهرة والمفاد في الاكثر وفي الكفاية ولا يبعد
 ترجيح ولا ترجيح في كشف الرموز وفي غاية المراكمة ومفتاح
 الكرامة ولكن على الخلاف والمبسوط والسر ان القول قول
 القاص يمينه واليه فالقاص يمينه وانما يفرغ عنها بل هو
 المشهور بل على المصطلح كما اعترف به بعضهم هناك والحق عند المالك
 والمكره وان المدعى عليه البينة والمكره عليه يمينه اذ لا ريب في حق
 المدعى على المالك كصدق المكره على القاص مع احواله براءة منه
 من الزائد كما في نظائره بل والى قوله في صحيح ابي ولاد او بانه
 حاصب البطل بشهود فان البينة انما على المدعى فيكون المكره هو
 القاص لا انه صحيح فيقول قول المالك يمينه وانما ان حلف على
 القيمة لزم القاص العمل به وانما ان رد اليقين على القاص لزمه
 العمل به ايضا وفي يكون هو المستند للشيء في مؤيد اذ لا يكون
 والنهاية التي يستدل بها في ذكره كثير منهم وبان المالك حلف
 بقيمة ما له غالبا وبان القاص يدين بقوله بعد تيمنه واقدامه
 على فعله المحرمات خصوصا مع عدم اظهر رتبته ونهيه وبان يجب
 نزع عقوبة القاص كبقيل ولعله لذلك كثير ممن يفرغ الى العمل

في تقديم قوله
 المالك يمينه

بالضم المزبور الذي تحفل القاعدة الزبورية لولا اطلاق
 المتأخرين على ترك العمل به في الرضا وعينه وقد بي عنه
 بانه خارج عن محل البحث فانه وارد في بيان طريق معرفة
 القيمة لها ولو عرفها بما يخلف احدهما او يشهد ويشهد
 بدون حكم حاكم وقضا بينهما لا ان المراد بيان تقديم قوله
 مع عدم الزايف والالتزام بكونه في قوله ٢ او بانه يشهد لو خرج
 عدم الحاجة اليهم فاثبات قوله بناء على ان القول قوله
 بيمينه بل قد يشهد قوله ١ ان ذلك الخ لا ان معارضة العذر
 وانما ان يخلف احد فيلزم ما يخلفه او يترد اليه عليك
 فيلزم ما يخلف عليه او يات بشهود ولعل ان في الجملة يفتي
 ان المراد بالضم المزبور بيان المعارض معرفة القيمة كما مر
 لكن بالخلف على الوجه المزبور او بالشهود وهو كذلك في
 كلامها مدع بالنسبة الى نفس كونه القيمة كذلك الواقع
 وقول بتقديم قول الفاضل لما يرد منه تقديمه بالنسبة الى نفس
 شغل ذهنه بالانذار على نفسي كونه القيمة كذلك فلهذا لا
 في المزبور على فرض المسئلة في هذا الا حجب من كون المراد
 من الترافع بها على اليقين لم يكن من قوله ٢ تعرف انت وهو
 لو خرج كون المعرفة للمالكين من قوله ٢ ان القول قوله وليس
 المراد من قوله ٢ او يترد اليه عن اليقين المردودة المحظرة
 اذ ذلك

لا يخفى

اذ كنت انما اراد على نفس مدعيه المنكر لا على ان يتابعه الفاضل
 فلا محيص من حمل الهمزة بوجه ما ذكرناه والالتزام في
 قواعد القضا كما قبل الا ان المانع لذلك مستظهر الا لا يكره
 ظهوره في محل البحث وان كان في القيمة عملا عليها وان
 اختلف فيها كان المالك مستترا به ان يات بشهود على دعويه او
 يخلف عليها فيلزم ان حجب اليقين بها او يترد اليه على ان حجب
 فان حلف على ان يتابعه مدعيه وعلى نفس مدعيه المالك لزم
 المالك ان يعمل بقوله وان نكل عن اليقين جريه حكم النكول المحر
 في محله مثل الله تعالى الوصل اليه به فهو باليمين وآله وان عدم
 تعرض النفس لتفصيل ذلك كما اعتمدنا على تلك القواعد المقررة
 غاية ما هنا كجعل المالك كونه مقتضا على الفاضل الذي لم يكره
 بملاحظة تلك القواعد فلا خطأ على الله علم قبله لم يقطع
 دعوى الفاضل على حلقه ففتي بقبول دعويه بمحمل الحق وجها
 او قولان من عدم الوثوق بقوله بعد صدر الكذب منه والفا
 قوله فلا تقبل دعويه اصلا ومن عدم القواعد الشرعية ولا يلزم من
 الفاضل قوله بخصوص الفاضل قوله كما هو واضح وعلى الثاني فف
 قبول قول المالك عدمه ايضا وجها من اطلاقه على اي ولا ي
 مع عدم ثبوت الاعراض عنه ففرض الفرض الذي لا يملك فيه بها عند
 المدعي والمنكر بالنسبة الى الفاضل من الكذب مستحله لمثل ذلك

يكذب به

فلا يرجع فيه لا القول المأثور ولا القول الفصيح لوق لا
 ان لا تعرف القيمة ولا طريق لنا الى تضييقها ولا طريق
 لأهل محبة الى ذلك ايضا لان المفروض تلف العبد المحض
 ولا علم لهم بما قبل الفسخ كما يبقا في ما بعد التلف
 فاما المتجه مع حكم أي حكم الفاضل قبل المحتملات فقيمة اقفا
 على المتقين في احواله براءة الذمة من الزائد عليه في ان
 الاصول للفاضل في احواله الا في حالات ومز الامور وط
 اقرب الى العدل فلا حظ وتامل والله اعلم قاله الشيخ
 هذه المسئلة التي اتفقنا فيها في اصل القيمة اذا تلف في ادعى المالك صفة يزيد بها الثمن
 في الاختلاف في الزائد كعرفة الصفة فالقول قول الفاضل مع
 بخلاف المسئلة الثانية بمينه لان الاصل يشهد له اما لو ادعى
 الفاضل عيبا كالعمور ويشبهه وانما المالك
 فالقول قوله مع بمينه لان الاصل الفاضل سواء
 كان الغيوب موجودا او معد وما اقول اما
 الاول فقد خرج به كثير منهم في غير خلاف في يعرف عملا بقاعدة
 المدعى والمنكر موافقة الاصول للفاضل لكن في الكيفية ان
 فصححة الي ولازمه كقولنا على تقديم قول المالك لان
 لذلك كانه مستظهر ولو تقدم معرفة العامل به فان عدا
 الشئين فيرث صلة لذلك اذا المنقول عنها انهما قال

وان

هذه المسئلة التي اتفقنا فيها في اصل القيمة اذا تلف في ادعى المالك صفة يزيد بها الثمن في الاختلاف في الزائد كعرفة الصفة فالقول قول الفاضل مع بخلاف المسئلة الثانية بمينه لان الاصل يشهد له اما لو ادعى الفاضل عيبا كالعمور ويشبهه وانما المالك فالقول قوله مع بمينه لان الاصل الفاضل سواء كان الغيوب موجودا او معد وما اقول اما الاول فقد خرج به كثير منهم في غير خلاف في يعرف عملا بقاعدة المدعى والمنكر موافقة الاصول للفاضل لكن في الكيفية ان فصححة الي ولازمه كقولنا على تقديم قول المالك لان لذلك كانه مستظهر ولو تقدم معرفة العامل به فان عدا الشئين فيرث صلة لذلك اذا المنقول عنها انهما قال

وان اختلفا في القيمة كان القول قول صاحب المتع مع بمينه
 خصوصا مع ما في الكفاية من نسبة الحكم بها اليهم وانه غير بعيد
 مع حكمية اختلف فيها والمسئلة فلا حظ وتامل والله اعلم
 ولو ادعى المالك تحلل المحض في الفاضل فكيف كان القول
 قول الفاضل بمينه لا حالة العدم وكذا لو اختلفا في تقديم القيمة
 فدعى المالك بفسادها لتكسر الهبة على الفاضل فان القول
 قول الفاضل بمينه لا حالة العدم ايضا الى غير ذلك من صور
 النزاع التي رتبة على القواعد فلا حظ وتامل والله اعلم واما
 الثاني فقد نقص عليه كثير منه لا حالة القيمة وسنفي بها وعدم
 العبد عدونه وتجدده وتكون ذلك مما يقدم على احواله براءة الذمة
 من الزائد التي هو موافقة لقول الفاضل لو ادعى الفاضل ان
 العبد كان فاضلا لمخلقة بان ولد اعرج او اعمى او اطرش او فوك
 فقد قيل بان القول قول المالك بل في المالك نسبة الى المشهور
 للخلية فان السلامة في الخلقة غالبية وفي المالك انه يعارضه غالبية
 العدم وبراءة ذمة الفاضل بما يقابل مع عدم حجية الغلبة المتروكة
 مع احواله عدمها اللهم الا ان يقال بصدق المدعى على الفاضل في
 كهدق المنكر على المالك كما يقول قوله مع بمينه وقد يحمل عدا القول
 على ما يشمل القدرين ولكن في تلف العبد او غيبته على وجه لا يمكن
 الاطلاع عليه ولو شرعا واما مع وجوده والاطلاع على غيبه لكن

افقه الامك في المالك لقول الفاضل

كوت العبد ودفن
 وحرث البش

قد اذعن الفاضل بتقديم على الغصب فلا يكون مفقودا عليه وانما لا كلف
 وقال بل هو مطلق عنه فيكون مفقودا عليه فقف تحت قوله المثل
 له تاويل بل انما يريد به اذ لا وقع لاحالة الحق به من جهة
 العيب او العلم به وانما النزاع في تقديم على الغصب في احواله
 عنه بما رفته باحواله تاويل الغصب عنه لان المفروض انها معا
 حادثان فمحو لا التاويل بل لو علم في ربح واحد لم يكتف في المثل
 عنها على الاصح كما هو محذور في قوله والعرف لا يشخص المذهب والمذهب
 منها بالنسبة الى ذلك بل قد علم على انها متداخلة فانما
 يدعى تقديم الغصب تاويل العيب عنه والفاضل يدعى العكس
 الا انه قد يقع بعقد المدعي على المالك له دعوى زيادة القيمة
 التي يتكبرها الفاضل فيكون القول قوله مع عينية تصديق المنكر عليه
 عرفا في احواله بزيادة دقته من الزائد لا لاحالة حقه الغصب
 العيب كي تعارض باحواله تاويل العيب عن الغصب في التاويل
 وعينه عبارات لا تخلو من نظر او منه الا ان يرجع الى التفضيل
 المزبور ففي المبسوط انه اذا غصب عبدا فرتبه وهو اعور
 فقال سيده اعور عندك وقال الفاضل عندك قال قول
 قول الفاضل لا غارم فان اختلف في العبد فرتبه وهو اعور
 فقال قول سيده انه ما اعور والغصب بينهما انما هو دون
 فلا اصل السلامة فترتب عرفا فكان القول قول السيد وليس
 كذلك اذا كان حيا لان العبد في يد موقوف وعن السيد ان
 من غصب عبدا فرتبه وهو اعور واختلف فقال اعور عندك قال
 الفاضل

+

الفاضل عندك قد تم قول الفاضل لا غارم وقال بعض
 فان اختلف والعبد فرتبه وهو اعور فقال قول سيده انه ما
 اعور والفاضل عندك انما القول قول الفاضل لا غارم في
 المثلين والاصل سر التهمة وهذا الذي ذكره بعض اهل
 تخرج من تخرجات اهل الفاضل والذين يقتضيه اصول المذهب
 ذكرناه وعن الذين انما اختلف في تقديم العيب على الفاضل
 لانه غارم قاله الشيخ وابن ادریس ولو قيل حلف المالك لا تبيع
 الاصل السلامة وعدم التقدم كالمبيع كان وجهه ولو اختلف
 العيب بعد مودة او انقطاع خبره حلف المالك عند الشيء والفاضل
 عند ابن ادریس والاول اصح الى غير ذلك من عبارات الفقهاء
 وشروحي وعزله فلا حظ وتأمل والله اعلم قاله الثالثة
 اذا باع الفاضل شيئا ثم انتقل اليه بسبب
 صحيح فقال للمشتري بعتك ما لا املك و
 اقام بيعة هل تسمع ببيته قيل لا لانه ملك
 لها بما شره البيع وقيل ان اقتصر على لفظ البيع
 ولم يقم اليه من الالفاظ ما يتقن ادعاء
 الملكية قيلت والامر ذات اقول قد رسل كثير منهم
 القول بعدم قبول بيته لانه مكتوب لها بفعله الظاهر فملكه حال
 البيع كما قيل وليس منه كما اعترف به الشيخ وابن ادریس والقائل

والشديد والنيان وكثير من الاواخر على ما عن بعضهم لانه ليس
 مثله بمجوده اعظم من الملكية فله يكون من الولى ومنه الاكل
 من الفضولى ولا دلالة للعام على من فى الابع انقام بعض
 القرائن الدالة على ارادته منه فحق فيكون مكذبا لبيته لمط
 فتح القليل الزبور الذي رايه الجماعة من غير خلافتي بعض
 من من العانة كما قيل وان اخطأ بعضهم وتنقصه غيره وفيهم
 القرائن على ارادة فصوص المملوك فله بعض الموارد كما نعرف
 بيع التصفى الى نصف البايع فلا الى التصفى لثبوتك قبل
 لا يقتضى ارادة فساير الموارد كما هو واضح كوضع ان اجراء
 حكم الاقرار بظهور غرقا في يكون اكمل كذلك واقفا فيعمل كل
 واحد من المقر والمقر له على ما هو مكلف به ظاهرا وواقفا
 لو اقر بالعتق بعد ان باعه وقبل الانتقال اليه بسبب صح
 وكذا المشترع اعظم الثمن للمالك ان اجاز البيع وقبلت بعض
 والا اعظم بعينه عدم نفوذ الاقرار بغيره ولا في قسما
 بين التمسد وعنده بتعريف اعترافه وقد عار ذلك كثر منهم
 ولكن في القواعد انه لو اقر بايع العبد بقبضته من آخر وكذا
 المشترع اعظم البايع الاكثر من الثمن والقيمة للمالك وقد يورد
 عليها بانه ان اجاز له الثمن وان لم يجزه فله القيمة العينية
 فليس له الاكثر مطلقا وقد يرد بجملة ما اذا مات المالك بغير
 صدور احد الامرين منه فحق البايع ان يدفع الى ورثته الاكثر منها

في دفعه على القاعد
 في جابغ القاعد

ادخل

اجت لا يجزى صالة عدم الاختلاف
 ما لو صدر منه شيء لم يملك كونه
 البيع او سدا له

او بجملة على ما اذا اقر باسعار رتبة بعد اقراره بالقبضته
 المستعير للزمن يلزمه اكثر الامرين وكلاهما نقضت به ولو
 قبل بانه الاكثر بدل الاقل من يهو القلم كان او لا طاعة
 البرادة من الزائد كما في نظائره اللهم الا ان يكون ذلك من على
 الفان با على القيمة هو الا ان يفرض اخلافا من الثمن والقيمة
 فلا يمكن الاقل ولا الاكثر بل يتعين الاحتياط او التخيير او القصة
 كما هو واضح والقواعد ايضا بعد العبارة ان ثمة ثم ان كان
 قد قبض الثمن لم يكن للمشتري مطالبة به وان لم يكن قبض فليس
 له طلبه بل اقل الامر من القيمة والثمن فان عا العبد اليه
 بغيره او غيره وجب له على ما له واسترجع ما دفعه اليه ولو
 كان اقراره فتمت خضاره انفسح البيع لانه يمكن فسخه فيقبل
 اقراره لما بطنه ولو اقر المشترع خاتمة لزمه رد العبد الى المقر
 ويدفع الثمن الى بايعه ولو لم يتفق المشترع العبد لم ينفذ اقراره
 عليه وكذا لو باعه على ثالث ولو قد فسخ العبد فالقيد القبول
 وتحمل عدمه لانه الحق حق الله تعالى لو اتفق العبد والسيه
 على الترق وشهدا على ان بالعتق بخير ذلك مما فيها وفي غير
 ما هو جار على قواعد الاقرار انما يفسخ حق المقر لا في غيره

فان اقر باي على والمشتري
 العبد اقراره ففسخه
 بذلك

عائز للمدينين
 من اقرار العبد رتبة نقض

وان الباع المزبور مثلا لو كان قبض الثمن وجب عليه ان يسه
كلا او بعضا وقال المشرع انما يأخذ كذا كذا متفاته على بعض
الوجوه ولا يكون من مجزئ المالك بمجرد عدم قبول المشرع
على اوان وقوع ذلك وبعض العبارات الا انه فليس على
فنه جيدا والله اعلم قاله الى اربعة اذامات العبد
وقال الغاصب ما دونه قبل موته وقال المالك
بعد موته فالقول فقول المالك مع يمينه وقال
في اختلاف ولو عملنا في هذا بالقرعة كان
جائزا اقول اما تقسيم قول المالك فقد صرح به كثير منهم
بالنسبة المشهورة واخذ منهم بل لا تعرف فيه خلافا كما عرفت
بعضهم لتعارض الاصول وان فظا فيرجع الى احوال بقا
الضمان القاضية بشغل ذمة الغاصب والى اعادة العبد والى
دعوى الغاصب برأوة ذمته مع انكار المالك لها فنقدم
قوله بيمينه لعدم قوله باليمين على المدعى اليقين على من انكر
وعدم تقديم اليمين على المدعى اليقين على المدعى عليه ولا يرب
في صدق المدعى على الغاصب صدق المذوق المدعى عليه على المالك
وانكاره قد شبه الطائفة واما القول بالقرعة المنقول في خلاف
في المتن على التخيير فقد انكره بعضهم وقال بان الموجود فيه انما
هو القرعة مع تعارض اليمين فقط ولكن قد يقى بعدم الفرق بين

القرينة

القرينة بعد فرضت فظ الا على او اليمين للشك في
لها مع فقد يكون النسبة اليه بان هذه الجهة او لوجوده في
مقام آخر والامر في ذلك سهل وانما الاشكال في انكم تلاحظ
اليمين هنا فان المتي ترجع بيمينه الغاصب لانه هو المدعى
لانها وضيقة القرعة له شرعا بخلاف بيمينه المالك المتكر
فانها ليست بقرعة له شرعا وانما القرعة له هو اليقين ولو
قلنا بترجيح بيمينه قدمت على بيمينه الغاصب فلم يشك قط في
يرجع الى القرعة ودعوى انهما متساويان فتسقط بينهما
فيرجع الى القرعة على نحو بيمينه اني رجع مع عدم رجوع
احدهما ببعض المرقبات كالاشربة والاعدية ونحوها ونحو
المنعول القائم بباب بيمينه الداخل وانما يرجع اليه كغيرهم
ولكن عن المبسوط انه اذا قام كل واحد منهما بيمينه عمل على ما
تذكره فبقا بل اليمين وان قلنا بان اليمين اذا تقابلنا
سقطنا وعدنا الى الاصل وهو بقاء العبد عنده حتى يعلم
رذه حيا كان قويا وعن السر ان القول قول المالك
مع يمينه وعلى الغاصب اليمين لانه هو المدعى بالملك بعد قراره
بفصله وكونه في يده حيا والمالك منكر لذه حيا وهذا هو
عليه فالقول قوله لان الاجماع منعقد ان على المدعى اليمين وعلى
ابى هاشميين وهذا داخل تحت ذلك وانما قوله من ذلك في

فبقا بل البيهقي لا مذهب بل محنا وانما مذهب اصحابنا فلا
 بينهم الرجوع الى الفرقة لانه امر مشكل وهذا ليس كذلك
 القيل ولا هو منه بسبيل ولا في اشكال هناك تستعمل
 فيها الفرقة بل مثله رجله غصب جلا لا يتم قال الفاضل
 ردوده وقال المصنوع منه ما ردوده الى قال لعل قول
 المصنوع منه مع يمينه فان اقام كل واحد منها بيته
 سمعت بيته الفاضل ان البيهقي من بيته على بيته المصنوع
 لا تاشهد بما مر قد يخفى على بيته المالك وكذا لو ادعى
 قضا الدين وانكر المالك وادعى كل منهما البيته كانت
 المسئلة بيته القاض لانها تشهد بشئ قد يخفى على بيته
 من الذي ولا يقبل احد من علمان بانه يستعمل الفرقة
 ولا يبالى الى الاصل ودعوى ان المقام من المتطابقين
 الذي هو محل الفرقة او الف قط والرجوع الى الاصل
 وذلك لان الموت امر وجودي طارعا لا محذور فهو فدية
 ولا يمكن الجمع بينهما فحصل الاشتباه الموجب للفرقة او الف قط
 والرجوع الى الاصل يدعي ان ذلك للخبر المسئلة الذبوة
 عن مسئلة بيته الداخل وانما يرجع فلا يرجع منه بناءا ترجيح
 احد البيهقي على ذلك وانما يرجع الى الفرقة في البيهقي
 المتطابقين ولم تكن احدهما بيته داخل وخارج وهذا بخلاف
 المقام

المقام كما قيل وهو جدي بناء على ان المقام من باب المدعى والمالك
 لامن المتدعي ان كان هو مقتضى كلام الشيخة وعنه من يرد
 الفرقة ولعل النزاع فيما بينهم لفظ او موضوعي وفيما
 فان غصب العبد ومات واختلف فقال الفاضل ردوده
 ومات فثبت انهما المالك وقال المالك بل ما ثبت
 ان الفاضل واقم كل واحد منها البيته على ما ادعاه سقطا
 عندنا ورجع الى الاصل وهو في العبد عند الفاضل يعلم انه
 ويرى ان الك فاع وقال ابو يوسف تقدم بيته المالك عند المالك
 لا الفاضل وقال محمد تقدم بيته الفاضل لانه الاصل بذرة
 ذمته وليكن ان كل واحد منهما مدعى موت العبد عند صاحبه
 وتكافؤ ولا ترجيح فسقطا وبقي الاصل وهو في العبد عند
 الفاضل من علم رده الى المالك فبا وان غلبت فله المسئلة
 بالفرقة كان الاصل جازا انه ورجع ما استفاد من دليله سموه
 لمحل النزاع هنا ايضا ولعله لذهاب الفاضل الى الفاضل وغربا
 فلاحظوا مل والله اعلم قال ابو الخاسمته اذا اختلفا
 في تلف المصنوع فالقول قول الفاضل
 مع يمينه فاذا حلف طالبيه المالك
 بالقيمة لتعذر العين اقول اما الاول فقد صرح به كثير
 منهم غير خلافه يعرف كتحريفه بعقود بل في كل النكاح وغاية المراءاة

عليه لانه لو لم يقبل قوله بيمينه لزم تحليفه في السجود وتكليف
 ما لا يطابق وذلك محال او ضرر منفرد في فرض صدق اذ قد
 يصدق ولا يثبت له قبل ولا يرد مثله فيما لو اقام المالك البنية
 على بقا عيني المصوب لا يخرج مكلف برده ويجوز ان كان
 صدقه اذ البنية على بقا لا تقتضي المطابقة وتقتضي الامر لانه
 يمكن الفرق بينهما بان بقاها بنائها بغير شرط وظاهر الحال
 يقتضي صدق البنية فيه فيكون البناء على هذا الظاهر وانته
 بالقرين والمحتمل ان يظهر ان كونه تركه ليس عند
 فاذا اعتذر الفصل الى العن انتقل الى بدلها كما هنا بخلاف
 البناء على الاصل فانه في حقيقة مختلف في معنى الفقير و
 الاصولين فلا تناسبه التفتيق بالعقوبة وتجويز انتزاعه
 انه لا يثبت بها بالتسوية فوجه الى ان يظهر للمالك صفة فلا يلزم
 التحليل والسجود كما هو واضح كوضع عدم اختلاف في حجة مثل
 هذا الاصل فهو حجة قوية شرعا اللهم الا ان يتم اجتماع على حكم
 فيتعين وانى بذلك فلا حظ وتامل والله اعلم واما الدلالة
 فلا تعرف فيه خلاف ايقظ ولو من جهة فان احيولة محتملة
 بحسب اعتقاد المالك ولكن عن بعض العامة انه ليس بالمطابقة
 بالبدل لانه معتقد لبقا الاصل فلا يسوغ له الانتقال الى
 بدله مع انه لا يرد فيه فان احيولة كقول وعضه في هرقل
 جيتا والله اعلم قاله السادس اذا اختلفا فيما على
 العبد من ثوب او خاتم فالقول قول العاصب مع

يتمن

يتمن لانه لا بد على الجميع اقول لا تعرف خلاف ذلك
 لصديق المدعى على مالك العبد كهدى المالك على الف صاذا كون
 بده عادية بالنسبة الى نفس العبد غير قاض يكون عادية بالنسبة
 الى ثيابه وتوحيده هو واضح كوضع ان سبق بيع المالك على العبد
 غير قاض سبقها على ثيابه وتوحيده صا جديا والله اعلم فتبينه
 قال القاضي في التحرير وان كان المشر للعبد المصوب فداغته
 لم يقبل اقرار البائع والمشر بفصه ولو وافقها العبد اقبل
 القول لانه مجهول التثبت وقد اقر بالرق لمن يدعيه وعنده
 لان الحرية حق الله ثم ولذا لو اعترف بالحرية ان ثم اقر بالرق
 لم يقبل وكذا لو شهد بهان بالعق مع اعتراف العبد ولشبه
 بالرق سمعت والاول اقراره واذا حكم بالحرية فللمالك تقيمي
 انها تضمينه يوم العتق فان ضمن البائع رجع على المشر لانه
 قد ائلفه وان رجع على المشر رجع على البائع بالتمني خاصة ولو
 مات العبد خلف ماله فهو للمدعي ان لم يخلف وارثا ولا اولاد لاهد
 عليه وقد تورده عليه بان المشر كونه للامام لانه وارث في الماوارث
 له وقد يدفع باق المال الزبور مال يدعيه مدعيه العبد ولا
 معارض له شرعا مع التمسك في شغل اذ لا ارث له في ذلك كما
 قيل اللهم الا ان يقال بانه لو كان لهذا العبد وارث فحق
 لعرض المدعي الزبور فلذا الحكم القائم مقام الوارث العام

شأن

اذ لا فرق بينهما في هذه الجهة كما قيل الا ان الاولى الاولى
 له عدم معارضة المدعى الزبور خصوصا مع كونه من مصارف
 هذا المال وخصوصا مع عدم معارضة المدعى انما لعلمه بالى
 او تفضلا منه على شيعته واحدا منه
 عليهم فانه ذو الفضل والاى ان
 المبعوث لذلك في الملك المنان
 واليه التوسل في كل وقت واوان
 ثم كتاب الغيب وبقوله كتاب
 الشفاعة ام

و الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

وقد فرغ من تنويع اقل العباد اقا ابن محمد على
 للكتاب في شهر ربيع الاول ١٣٣١

